

تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو  
(1993-2006)

إعداد:

منذر عبد الكريم عبد الله عجاج

بكالوريوس علوم سياسية ودراسات دبلوماسية من جامعة القدس / فلسطين

إشراف: الدكتور احمد فارس عودة.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص  
الدراسات العربية من معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس.

1431هـ - 2010

جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد الدراسات الاقليمية

## إجازة الرسالة

تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو  
(1993-2006)

الطالب: منذر عبد الكريم عبد الله عجاج  
الرقم الجامعي: 20620122

المشرف: الدكتور أحمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزه بتاريخ: 2010/5/3 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة  
أسمائهم وتوقيعهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة:.....التوقيع:.....
- 2- ممتحناً داخلياً:.....التوقيع:.....
- 3- ممتحناً خارجياً:.....التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1431هـ - 2010

**إقرار:**

أقر انا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير ، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد ، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لاي جامعة أو معهد آخر.

**التوقيع:.....**

**منذر عبد الكريم عبد الله عجاج**

**التاريخ: 2010/5/3**

## شكر وتقدير

تعجز الكلمات عن تقديم الشكر والعرفان لكل من وقف بجانبني لإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر الدكتور أحمد فارس الذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد لإخراج الرسالة بالصورة التي عليها الآن.

وأشكر كل من ساندني ووقف بجانبني في توفير مصادر ومراجع هذه الدراسة من أصدقاء وأهل وزملاء دراسة.

إهداء:

للمارين فوق أجساد البشر مبشرين بالنصر،،، شهدائنا

للقابضين على الجمر في غياهب عتمة الزنزانة ،،، أسرانا

لوطن تكسوه جراح دماه بها أهله مع أعدائه ،،، فلسطين

للتّي ترسم الابتسامه على وجوه أبنائها صبح مساء ،،، امي

للذي يعانق طلوع الشمس مودعها بمغيبها ،،، والدي

لأربع نجوم، وقمران بوصلتي في طريقي،،، إخوتي

رفيقة دربي ، عنوان حياة ،،، زوجتي

انتظرته شهور، بفرحة قدومه، وأيام بيننا ،،، ولدي

تسعفني ذاكرتي وأذكر كل رفاقي، ولا تسعفني أوراقك لاكتب لهم إهدائي،،،،

أصدقائي.

## فهرس الملاحق:

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
142	إعلان مبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل المعروف باتفاق اوسلو 1993	1
153	النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	2
160	الميثاق الوطني الفلسطيني و المواد التي تم تعديلها على الميثاق	3
167	وثيقة الاستقلال الصادرة في الجزائر عام 1988	4
171	القانون الأساسي المعدل	5

## فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	الموضوع	رقم
أ	إقرار	
ب	شكر وتقدير	
ج	إهداء	
د	فهرس الملاحق	
هـ	فهرس المحتويات	
ح	المخلص	
ط	مخلص الدراسة باللغة الانجليزية	
1	مدخل للدراسة	
4	الفصل الأول: خلفية الدراسة	1
4	المقدمة	1.1
6	المصطلحات الإجرائية	1.2
11	مشكلة الدراسة	1.3

11	أهمية الدراسة	1.4
12	أهداف الدراسة	1.5
12	أسئلة الدراسة	1.6
13	فرضية الدراسة	1.7
13	منهجية الدراسة	1.8
13	إجراءات الدراسة	1.9
13	مبررات الدراسة	1.10
14	حدود الدراسة	1.11
15	مسلمات الدراسة	1.12
16	الفصل الثاني استعراض أدبيات الدراسة	2
22	الفصل الثالث: حكومة عموم فلسطين	3
23	المبحث الأول: حكومة عموم فلسطين	3.1
34	المبحث الثاني: برنامج حكومة فلسطين وموقفها من النكبة	3.2
37	الفصل الرابع: منظمة التحرير	4
38	المبحث الأول: منظمة التحرير	4.1



51	المبحث الثاني: هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية	4.2
56	المبحث الثالث: صعود المنظمات الفدائية لقيادة منظمة التحرير	4.3
59	الفصل الخامس: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو	5
60	المبحث الأول: اتفاق أوسلو	5.1
64	المبحث الثاني: خروج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية	5.2
80	المبحث الثالث: الفصائل الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني	5.3
99	المبحث الرابع: علاقة السلطة بمنظمة التحرير واثر الانقسام على النظام السياسي.	5.4
102	المبحث الخامس: الحوار الوطني الفلسطيني وأثره على النظام السياسي الفلسطيني	5.5
109	الفصل السادس: سلطات منظمة التحرير الفلسطينية قبل وبعد اتفاق أوسلو والسلطة الوطنية	6
126	الفصل السابع: نتائج وتوصيات	7
130	الخاتمة	
137	المصادر والمراجع	
142	الملاحق	

## الملخص

تكمن المشكلة البحثية في هذه الدراسة في أنها تفحص بيئة النظام السياسي الفلسطيني ما قبل أوسلو وما بعده، و دراسة اثر اتفاق أوسلو على تطور النظام السياسي في ظل وجود الفصائل الوطنية والإسلامية كعوامل مؤثرة على تركيبة ووظيفته و أدائه، إضافة الى تداعيات فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة عام 2006، ودراسة مدى تأثير التداخلات الاقليمية على تكوين النظام السياسي الفلسطيني الناشئ.

تكمن أهمية الدراسة من خلال المحاولة لفهم واقع النظام السياسي الفلسطيني من خلال المتغيرات والمستجدات في بنيته السياسية ووظيفته وأدائه، خاصة ما بعد اتفاقية اوسلو التي اوجدت السلطة الوطنية الفلسطينية ومكوناتها المرتبطة بالنظام السياسي، ولا بد الاشارة الى ان الاهمية لهذا الموضوع ترتبط بمدى التطور في بلورة النظام السياسي من خلال بناء مؤسسات الدولة في مختلف المجالات، مع تأثير التدخل الاقليمي والدولي في بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني الناشئ، و تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة فرضية و مشكلة الدراسة، كما وتم اعتماد حدود الدراسة المكاتبية بمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، و تنحصر فترة الدراسة ما بين 1993 الى 2006.

ومن أهم ما خلصت له الدراسة من نتائج وتوصيات بأن منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني قبل أوسلو كان لهما دوراً فاعلاً وبارزاً في متابعة القضايا الوطنية الفلسطينية وبعد توقيع إتفاق أوسلو تم تهميش دور م ت ف من الناحية العملية، وأصبح وجودها ورقة تستخدم لأغراض فتوية أضرت بمكانة المنظمة وهيبته، ومع التطورات السياسية والاصلاحات "الدستورية" التي جرت على القانون الاساسي عام 2003 بهدف استحداث منصب رئيس الوزراء نتيجة الضغوطات الدولية لاحداث تعديل في بنية النظام الناشئ حيث أن هذا المنصب غير التوازن من الناحية العملية في السلطة بين فرعيها التشريعية والتنفيذية، لينتقل النظام السياسي من نظام رئاسي الى نظام أقرب لنظام شبه رئاسي أو النظام المختلط، وما زال هذا النظام قيد التشكيل.

## **Abstract**

The research problem of this study lies in the fact that it examines pre-Oslo and post –Oslo Palestinian political System environment . This study is about the effect of Oslo Accords on the development of the political system at the presence of the National and Islamic factions as effective factors on the structure , function and performance of this political system , in addition to the consequences of Hamas Movement’s winning the last elections in 2006 and what extent the regional interventions affect the formation of the Palestinian evolving political system .

The importance of the study lies in the fact that it is an attempt to understand the reality of the Palestinian political system through the variables and new things in its political structure , function and performance , especially after Oslo accords which founded the Palestinian National Authority and its components that are connected to the political system. It is necessary to mention that the importance of this subject is connected to the extent of development in crystallizing the political system through building the institutions of the state in various fields with the influence of the regional and international intervention in building the Palestinian evolving political system’s institutions . This study is basically focused on the descriptive and analytical methodologies in studying the hypothesis and the problem of the study . Also the spatial limits of the study where adopted in the Palestinian National Authority’s territories ; and the period of the study is limited between 1993 to 2006.

The most important results and recommendations concluded by this study are that Palestine Liberation Organization and the National Council had before Oslo an active and significant role in following up the Palestinian National issues . But after signing Oslo Accords , the role of PLO has been practically marginalized and the existence of PLO has become a paper used for factional purposes that damaged the position and sovereignty of PLO . With the political developments and constitutional reforms which were made on the Basic Law in 2003 with the aim of creating the position of the Prime Minister as a result of the international pressures to make an amendment on the structure of the evolving system as this position practically changed the balance between the legislative and executive parts of the authority so that the political system can be transferred from a presidential system to a semi-presidential system or a mixed system ; and this system is still under formation process .

## مدخل:

ارتبط تطور النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بثلاث مراحل واكبت التطور التاريخي للقضية الفلسطينية، المرحلة الأولى، قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية، بعد قيام المنظمة ومؤسساتها في الشتات، والمرحلة الثالثة، وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي المرحلة الأولى كانت فلسطين تحت الحكم العثماني باعتبارها جزء من سوريا الطبيعية، والعمل الفلسطيني جاء ضمن السياق العثماني، بعد فرض الانتداب على فلسطين من قبل عصبة الأمم المتحدة عام 1922. (1) وبذلك أصبحت فلسطين تتخذ منحى آخر في نشاطها السياسي، لتواجه التحديات التي فرضها الانتداب وهجرة اليهود إلى فلسطين، مما أدى إلى تكوين الأحزاب السياسية، كالجمعيات واللجان الشعبية، التي أوجدت حالة من التعددية السياسية.

عارضت بريطانيا قيام مجلس تشريعي فلسطيني، على غرار الأردن وسوريا ولبنان ومصر، التي تم تشكيل المجالس النيابية والتشريعية فيها، لتكون هذه المرحلة بداية التحول السياسي في فلسطين من خلال الشعب الذي أصبح يمثل مصدر السلطة بإنشائه للأحزاب والجمعيات. (2)

يعتبر عام 1964 نقطة تحول في تاريخ فلسطين، من الناحيتين: السياسية والعسكرية؛ حيث انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس، معلناً قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، عقب قرار صادر عن القمة العربية التي عقدت في القاهرة، (3). فقد أظهر هذا التحول إشكالية لدى الفلسطينيين حول أيهما أكثر أهمية: التحرر الوطني، أم بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، لابرز النظام السياسي الفلسطيني. استطاعت المنظمات المسلحة الفلسطينية أن تخرج إلى العلن، بقوة بعد هزيمة حزيران 1967، ولم تتمكن الأنظمة العربية الحد من المقاومة الفلسطينية خاصة بعد معركة الكرامة عام 1968، وبالتالي أخذت تلك الأنظمة تتبنى وتدعم تلك الفصائل، وفي النهاية دخلت الى م.

1 - فاروق، بهاء، حكاية فلسطين، (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2002)، ص: 66 .

2 ابو لغد، ابراهيم، الانتخابات الفلسطينية، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993)، ص: 8.

3 فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

ت. ف، حيث استطاعت ان تتصدر قيادتها وأجهزتها ومؤسساتها كافة في العام 1969 و منذ ذلك التاريخ، أخذ النظام السياسي في التبلور، على أساس تنظيمي، وتم إرساء القواعد الأولى "الكوتا" (\*) الفصائلية، وإقرار مبدأ الإنابة الثورية، على اساس فصائلي، والتي تمثل الشعب الفلسطيني بعدما استحال إجراء انتخابات حرة مباشرة لأعضاء المجلس الوطني (برلمان المنفى)، وكان ملحوظاً منذ بدء إرساء تلك القواعد، غياب الفصائل الإسلامية عن م. ت. ف، والتي أخذت بالنهوض الجدي منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م في وقت كان فيه الفكر اليساري سائداً لدى لدى العديد من الفصائل المشاركة في انشاء المنظمة.

لعب اليسار الفلسطيني دوراً ايجابياً في م. ت. ف، وزيادة قوتها، فالفصائل المسلحة، كانت بمثابة القوة المركزية الفلسطينية، والمشاركة في الكفاح الوطني كان يمر من خلال تلك الفصائل العسكرية،<sup>(1)</sup> أما المشاركة السياسية في تلك الفترة كانت تتم على النحو الآتي:

- تمثيل التنظيمات والنقابات والتجمعات الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني.
- لم يكن للمجلس الوطني كأحد مؤسسات المنظمة دوراً فاعلاً في صناعة القرار داخل المنظمة.
- هيمنة قيادات الفصائل الوطنية على فصائلهم مبتعدين عن الأسس الديمقراطية في ممارساتهم، مما ساعد في حدوث انشقاقات أدت الى وجود تنظيمات جديدة.
- مشاركة المستقلين في المجلس الوطني، على الرغم من ميولهم السياسية المختلفة. وكذلك مشاركة النقابات والاتحادات الشعبية والمهنية، التي كانت تختار أعضائها عن طريق الانتخابات.<sup>(2)</sup>

بدأت المرحلة الثالثة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون المرة الأولى التي يكون فيها علاقة مباشرة بين المواطن الفلسطيني وسلطة فلسطينيه. نتيجة اتفاق أوسلو المبرم بين

---

1 - منظمة التحرير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص:63.

2 ابو لغد، مرجع سبق ذكره، ص:10.

\* كوتا (quota): في الأصل كلمة لاتينية وتعني نصيب أو حصة نسبية، نظام الكوتا: هو عبارة عن فرض حصة أو نسبة محدد لفئة معينة (كالمرأة أو لأقلية، للشباب، او الفصائل ... ) وتعتمدها الدول في دساتيرها أو قوانينها الانتخابية لتمكينهم من الوصول إلى الحكم، وتعني أيضاً المحاصصة.

الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993<sup>(1)</sup> مما تطلب وضع نظام أساسي ودستور لتوضيح تلك العلاقة، و المعروف أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد تسلمت الحكم في غزة وأريحا عام 1994، إذ عاش سكان المدينتين بوجود سلطة وطنية فلسطينية، التي توسعت صلاحياتها لتمتد إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1995. حيث شارك الفلسطينيون فيها ولأول مرة، بانتخابات تشريعية في شهر كانون ثان / يناير عام 1996، لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأول. وقد اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية، مرحلة جديدة على طريق تطور النظام السياسي الفلسطيني، قد تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية. وذلك لما تمثله الانتخابات في الأنظمة السياسية، كرمز من رموز الاستقلال الوطني. فكان لذلك اثر واضح لقيام نظام سياسي فلسطيني شرعي.<sup>(2)</sup>

على الرغم من وجود السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، عملت السلطة التنفيذية للسيطرة على السلطتين التشريعية والقضائية، منذ تأسيس منظمة التحرير والمجلس الوطني وصولاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد كان الرئيس يمثل السلطات الثلاث وصاحب القرار، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بدأت الضغوط الدولية والمحلية من أجل استحداث منصب رئيس الوزراء، و نظراً لمحدودية السلطة على الصمود في وجه الضغوط وحاجتها للتواصل مع الأطراف الدولية فقد وجدت نفسها مطبقة على الدخول في اختبار الإصلاحات باستحداث منصب رئيس الوزراء، وتشكيل حكومة تكون مسؤولة أمام المجلس التشريعي الذي يعطيها الشرعية ويراقب عملها<sup>(3)</sup>.

---

1 - فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

2 هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، (رام الله: مؤسسة مواطن، ط1، 1998)، ص: 75 - 83.

3 عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية، (رام الله: بانوراما، 2005)، ص: 16-19.

## الفصل الأول

### 1 خلفية الدراسة

#### 1.1 المقدمة:

جاء النظام السياسي الفلسطيني قيد التشكيل بتركيبته الحالية نتيجة لاتفاق أوسلو عام 1993. حيث شكل تحولاً مهماً في مسار القضية الفلسطينية، ورتب لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.<sup>(1)</sup>، وخلخل مرتكزات النظام السياسي الذي أسسته منظمة التحرير طوال ثلاثة عقود.

واجه (النظام السياسي الفلسطيني) منذ انتهاء المرحلة الانتقالية عام 1999 امتحانا عسيراً بسبب افتقاره للشرعية الدستورية،\* على الرغم من نجاحه في التغلب على هذه العقبة بفضل زعامة الرئيس الراحل ياسر عرفات ومرونة المؤسسات الفلسطينية المختصة.<sup>(2)</sup> ونتيجة للظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية، وجد الجدل حول النظام السياسي الفلسطيني من خلال اتجاهين مختلفين:

**الاتجاه الأول:** يؤكد على وجود النظام السياسي الفلسطيني من خلال وجود المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تؤدي وظائف النظام السياسي الفلسطيني. **الاتجاه الثاني:** يؤكد على أنه في ظل عدم تحقيق الاستقلال، فإن وجود النظام السياسي يبقى ناقص السيادة، فالموجود في الفترة الحالية عبارة عن مؤشرات على وجود النظام غير المكتمل من حيث البعد السياسي والتراكم والوظائف والأداء.

1 فاروق، مرجع سبق ذكره، ص:130.

2 بانوراما، مرجع سبق ذكره ، ص: 13-17.

\* راجع اتفاقية اوسلو التي حددت فترة لا تتجاوز خمس سنوات لتكون مرحلة انتقالية ، وبعد انتهاء هذه الفترة في العام 1999 أصبح هنالك انتهاء لمشروعية الدستورية التي حددتها الاتفاقية.

في هذه الدراسة لا بد من البحث والتحليل في مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني ابتداءً من حكومة عموم فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية.... وصولاً الى الانتخابات التشريعية الاخيرة عام 2006 والانقسام الفلسطيني، كذلك دراسة كافة المتغيرات ذات الصلة في تكوين بنية النظام السياسي الفلسطيني، ودراسة اثر الانقسام الفلسطيني على هذا النظام.

تسعى هذه الدراسة الى التعرف على المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو من حيث الشكل والبنى المؤثرة فيه. وكذلك مقارنة النظام السياسي الفلسطيني من حيث مكوناته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ما قبل اوسلو التي تديرها منظمة التحرير الفلسطينية، وما بعد اوسلو في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، موضحين طبيعة العلاقة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية.



## 1.2 الاطار المفاهيمي:

في البداية لا بد من دراسة بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس الإدراك المتبادل وفهم مشترك للموضوع أو الظاهرة قيد الدراسة، بين الباحث وكل من يطلع على هذه الدراسة.

### 1.2.1. النظام السياسي:

مصطلح النظام من أكثر المصطلحات استخداماً في أدبيات السياسة العربية منها والأجنبية على حد سواء، فكلمات Order و System و regime تترجم إلى نظام باللغة العربية.

تقليدياً كان يقصد بالنظام السياسي أشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية حيث كانت دراسة النظام السياسي تتركز في تحديد شكل الدولة ونوع الحكومة ولا تتعدى البحث في نشاطات السلطة الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك يرى البعض أن النظام السياسي استخدم بدلالة القانون الدستوري تقليدياً و أن الدراسة فيه تنصب على نظام الحكم من الناحية القانونية المجردة<sup>(1)</sup>. هنالك ترادف ما بين النظام السياسي والحكومة. لأن الحكومة بالمعنى الواسع ما هي إلا ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة وعلى هذا الأساس فإن الأخذ بهذا التعريف يؤدي إلى انحسار أو حصر موضوعات النظم السياسية أساساً في الجانب العضوي أو الشكلي للسلطة بعيداً عن الخوض في أهداف السلطة ومجالات أنشطتها، وإنما فقط تدور دراستها حول النصوص الدستورية المنظمة للسلطة<sup>(2)</sup>.

وقد عرف ديفيد أيستن النظام السياسي بأنه "جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين فمحور النظام الاجتماعي هو النظام السياسي الذي يعد أكثر الأجزاء تطوراً وأكثرها تأثيراً في حياة الدولة"<sup>(3)</sup> فالنشاط السياسي يتم من خلال تفاعل شخصين أو أكثر فيما بينهما وهذا يعني ان النظام الاجتماعي يحتوي أشخاصاً يتفاعلون مع بعضهم البعض، وقد يتضمن النظام السياسي الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام

1 بسبوني، عبد الغني، النظام السياسي-أسس التنظيم السياسي الدولة والحكومة، (القاهرة: دار الجامعية 1985)، ص:807.

2 بدوي، ثروت، النظم السياسية، (بيروت: دار النهضة، 1964)، ص: 5.

3 David Aston, the political system, (London: sc:ent:fic, boor agency, 1971), p 97.

المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي فالعلاقة ما بين النظام السياسي ونظام الحكم يرتبط بشكل الدولة والسلطة والوظائف القائمة دون الاهتمام بالأهداف والاتجاهات التي تمارس بها السلطة، كما ان النظام السياسي اشمل من الحكومة التي هي جزء من هذا النظام، فالحكومة تقوم بالعمل الإداري و ما يترتب من السلطات الثلاث تنفيذ للنظام السياسي.<sup>(1)</sup>

فيما يلي أنواع النظم السياسية، والتي من خلالها سيتم تقييم النظام السياسي الفلسطيني الناشئ على من أي هذه الانظمة ينطبق:

1- النظام البرلماني: هو نوع من أنظمة الحكم ينقسم فيه الحكم "السلطة" بين هئتين احدهما الحكومة أو مجلس الوزراء "الوزارة" وثانيهما البرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويجوز فيه البرلمان سحب الثقة عن الحكومة، كما يجوز للحكومة حل البرلمان، فهو إذاً نظام يعتمد التعاون والتوازن بين السلطات، وعلى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان<sup>(2)</sup> ومن الامثلة على هذا النظام بريطانيا.

2- النظام الرئاسي: إن النظام الرئاسي هو نوع من أنظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة يعاونه مجموعة وزراء، ويقوم على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن الإشارة إلى هذه الأسس ، بوجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والفصل شبه المطلق بين السلطات، ويكون اختيار الوزراء "الحكومة" بيد رئيس الدولة دون تدخل من السلطات الأخرى ويكونون مسؤولون أمامه فقط.<sup>(3)</sup> ومن الامثلة على هذا النظام الولايات المتحدة الأمريكية.

1 عودة، احمد فارس: مقارنة النظم السياسية، (فلسطين: جامعة القدس، 2006)، ص: 60-65.  
2 - بسيوني ، عبد الغني: النظام السياسي والقانون الدستوري، (مصر: الدار الجامعية، 1992)، ص: 287.  
3 - الريماوي ، عبد الملك: النظام السياسي والقانون الدستوري، التجارب السابقة واللاحقة لوثيقة اعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني، (فلسطين: جامعة القدس، 2009)، ص 124.

3- نظام حكومة الجمعية النيابية: هو أحد الأنظمة السياسية وشكل من أشكال الأنظمة السياسية. ويقصد عموماً بنظام حكومة الجمعية النيابية ذلك النظام الذي تكون فيه تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية واندماجها فيها. ونلاحظ هنا انعدام التساوي أو المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإنما هناك تبعية لإحدى السلطتين الأخرى وخضوعها لأوامرها خضوعاً تاماً.<sup>(1)</sup> ويطبق هذا النظام في دولة وحيدة في العالم وهي سويسرا.

4- النظام شبه الرئاسي (النظام الرئاسي البرلماني): يتكون هذا النظام من نوعين من المؤسسات وهي السلطة التنفيذية التي تتكون من رئيس الدولة ورئيس الحكومة والسلطة التشريعية المتمثلة بالجمعية الوطنية (البرلمان) وهذا النظام يقرر انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام دون أن يلغي سمات النظام البرلماني، أي يمكن تطبيق العديد من مبادئ النظام البرلماني، فهو يقترب من النظام البرلماني في مسألة ثنائية السلطة التنفيذية إذ أن هناك رئيس دولة ورئيس حكومة (رئيس الوزراء)<sup>(2)</sup> ويسأل مجلس الوزراء أمام البرلمان سياسياً فيستطيع البرلمان أن يجبر مجلس الوزراء على الاستقالة بكامل أعضائه إذا صوت البرلمان بحجب الثقة عنه، في حين إن للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان في حالة نشوب خلاف بينهما حول مسألة أساسية، ويتم اللجوء هنا في مثل هذه الحالة إلى الشعب،<sup>(3)</sup> وهذا ما يفتقر إليه النظام الرئاسي، ومن جهة أخرى يقترب هذا النظام من النظام الرئاسي في عملية اختيار الرئيس إذ أن الشعب هو من يختار رئيس الدولة في حين النموذج الفرنسي يأخذ بذلك إذ أن رئيس الدولة يختار من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر أو غير المباشر، لذلك يختار رئيس الدولة سلطات واسعة وامتيازات قانونية تفوق امتيازات قرينه في النظام البرلماني.<sup>(4)</sup> ومن أمثلة على هذا النظام النظام الفرنسي.

وبعد دراسة ما تم استعراضه في أنواع النظام السياسية، نجد أن النظام السياسي الفلسطيني وبعد إقرار القانون الاساسي الفلسطيني لعام 2002 كان يمثل النظام الرئاسي، وذلك لان الرئيس كان يمثل السلطة التنفيذية وهو الذي يقوم بتعيين وعزل الوزراء ، ومع التطورات السياسية والاصلاحات الدستورية التي جرت على القانون الاساسي عام 2003 بهدف استحداث منصب رئيس الوزراء نتيجة الضغوطات الدولية لاحداث تعديل في بنية النظام

1- الخطيب ، نعمان: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999)، ص: 387.

2 - الريماوي ، عبد الملك: النظام السياسي والقانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص127-128.

3 - سيوني ، عبد الغني: النظام السياسي والقانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 280.

4 - الريماوي ، عبد الملك: النظام السياسي والقانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص128

الناشئ تم استحداث منصب رئيس الوزراء، حيث أن هذا المنصب غير التوازن في السلطة بين فرعيها التشريعية والتنفيذية، لينتقل النظام السياسي من نظام رئاسي الى نظام أقرب لنظام شبه رئاسي أو النظام المختلط، لنجد أن النظام الفلسطيني الناشئ بعد العام 1993 مر بنوعين من النظم السياسية، وستم تناول هذه التطورات بالتفاصيل خلال عرض فصول الدراسة المختلفة.

ويرى الباحث في تعريف النظام السياسي الفلسطيني: عبارة عن مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية من السلطات الثلاث والمجلس الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمكونات الفلسطينية المختلفة من أحزاب ومؤسسات أهلية بمختلف مهامها ووظائفها السياسية والاجتماعية وبما جاء في القانون الأساسي المعدل لعام 2003.

### **1.2.2. اتفاق أوسلو:**

اتفاق أوسلو: هو اتفاق سلام وقعته الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، في الثالث عشر من أيلول 1993، وقد سمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق. جاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 في ما عرف بمؤتمر مدريد. وتعتبر اتفاقية أوسلو، الأولى من الناحية الرسمية ما بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس.

### **1.2.3. الكيانية الفلسطينية:**

الكيانبة الفلسطينية بمفهومها السيادي: تعني، السيادة الفلسطينية المطلقة على كامل الأرض التاريخية من الحدود مع لبنان وسوريا ومصر والأردن وخليج العقبة، مع تطبيق كامل للسلطات الثلاث على أرض فلسطين التاريخية. يقول قسطنطين قمار في هذا المجال " إن تعبير

الكيان الفلسطيني بحد ذاته، كيان فريد من نوعه لم يعرف قبلا ولا سابقة له في تاريخ الأمم كما لم يعرفه أي شعب كإحراز لنيل حريته وإحراز استقلاله " (1)

إن مفهوم الكيانية الفلسطينية وتبلورها وصياغة الهوية الفلسطينية يختلف عن باقي القوميات العربية الناشئة في تلك الفترة، فالإتجاه القومي الفلسطيني بدأ يتبلور منذ تصريح بلفور مدفوعا بالخوف من ضياع الأرض الفلسطينية وزرع جسم غريب فيها، خاصة بعد صدور تصريح بلفور من قبل بريطانيا، فمنذ أن وطئت القوات البريطانية أرض فلسطين بدأت بالعمل على تحقيق هذا التصريح، الأمر الذي دفع أهل فلسطين أصحاب الأرض إلى المقاومة ومع تنامي مشاعر الكراهية للصهيونية والاستعمار، باعتبارهما الخطر الأكبر على وجودهم وكيانهم الاجتماعي والسياسي في الأرض الفلسطينية، أدرك الفلسطينيون منذ البداية الخطر الصهيوني المدعوم من قبل بريطانيا، فقد تحدث المثقفون في الصحافة وحتى في الشارع الفلسطيني وعلى كافة المستويات، لهذا عمد الفلسطينيون ومن خلال المقاومة على تأكيد ذاتهم من خلال المؤتمرات الشعبية والتشكيلات الحزبية والمقاومة المنظمة.

مع انبثاق المقاومة الفلسطينية، وجدت الاجتهادات السياسية المختلفة لتجسيد الهوية الفلسطينية من خلال محاولة إيجاد كيان سياسي، فكانت الهيئة العربية العليا في فترة الثلاثينيات بزعامة الحاج أمين الحسيني، و حكومة عموم فلسطين في نهاية العقد الرابع من القرن العشرين. واستمرارا لمحاولات إبراز الهوية الفلسطينية وتجسيدها على شكل كيان سياسي فاعل تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي رأى فيها كثيرون أنها تجسيد للحلم الفلسطيني وأول خطوة جدية لتتويج نضال الشعب الفلسطيني وتنظيمه ورعايته لتحقيق كيان يرعى مصالحه ويتحمل عبء القضية ويكمل مشوار النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة على كامل التراب الفلسطيني.

---

1- قمار، قسطنطين، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، (بيروت: المكتب التجاري للتوزيع والنشر، 1966)،

### 1.3 مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة البحثية في دراسة مقارنة لبيئة وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني ما قبل أوسلو وما بعده، مع الإشارة إلى وجهات النظر المتعددة حول ما إذا كان هناك نظام سياسي فلسطيني قائم ما قبل الاتفاق، أم أن اتفاق أوسلو شكل النواة الأولى لتشكيل كيان فلسطيني من خلال التطور التاريخي للمؤسسات السياسية، كحكومة عموم فلسطين 1948 والمؤتمرات الفلسطينية المتعاقبة في القدس والقاهرة.

وكذلك دراسة اثر اتفاق أوسلو على تطور النظام السياسي في ظل وجود الفصائل الوطنية والإسلامية كعوامل مؤثرة على تركيبة النظام ووظيفته و أدائه، إضافة الى تداعيات فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة عام 2006 وحالة الانقسام في إحداث تغيير على النظام السياسي منذ دخولها السلطة، ودراسة مدى تأثير التداخلات الاقليمية على تكوين النظام السياسي الفلسطيني الناشئ.

### 1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة الباحث تقديم إضافة علمية جديدة قد تؤدي الى فهم واقع النظام السياسي الفلسطيني من خلال المتغيرات والمستجدات في بنيته السياسية ووظيفته وأدائه، خاصة ما بعد اتفاقية اوسلو التي اوجدت السلطة الوطنية الفلسطينية ومكوناتها المرتبطة بالنظام السياسي كالمجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والقضائية، ولا بد الاشارة الى ان الاهمية لهذا الموضوع ترتبط بمدى التطور في بلورة النظام السياسي من خلال بناء مؤسسات الدولة في مختلف المجالات.

كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة بوجود متغير جديد على الساحة الفلسطينية تتمثل بحالة الانقسام الفلسطيني الذي اثر سلبياً على النظام السياسي بانقسامه الى حكومتين.

كما يتوقع من خلال هذه الدراسة أن تكون مساهمة أكاديمية في حقول العلوم الإنسانية ويستفيد منها باحثون آخرون من أجل التطوير على هذه الدراسة والاستفادة منها في مجالات ومواضيع ذات علاقة بمحور الدراسة.

## 1.5 أهداف الدراسة:

- بناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق عدة غايات ومنها:
- تحليل المدخلات والمخرجات للنظام السياسي الفلسطيني مع تقويم النتائج لتحديد اثر اتفاق اوسلو على تطوره.
- ان يتعرف القارئ على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من حيث وجود ملامحه وعدم وجوده قبل اتفاق اوسلو وما بعده.
- توضيح العلاقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- التعريف بالأسباب التي أثرت على النظام الفلسطيني والمتغيرات التي ساعدت على التغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني.
- بلورة دراسة علمية، وعملية في بحث توثيقي حول النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، من خلال دراسة الواقع الفلسطيني ما قبل اوسلو لفهم النظام السياسي الفلسطيني الحالي ولتسليط الضوء على قدرة الشعب الفلسطيني في ظل الخلافات الفصائلية على إدارة شؤونه ونظامه السياسي.

## 1.6 أسئلة الدراسة

- هنالك أسئلة كثيرة من المتوقع ان يحاول الباحث الإجابة عنها ومن ابرز هذه التساؤلات:
- ما اثر حكومة عموم فلسطين على النظام السياسي الفلسطيني؟
  - هل تعتبر منظمة التحرير الفلسطيني نقطة تحول مهمة في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني؟
  - هل للمكونات السياسية الفلسطينية المختلفة علاقة تأثر وتأثير في النظام السياسي الفلسطيني؟
  - ما مدى التدخل الإقليمي والدولي في تطور النظام السياسي الفلسطيني؟
  - ما اثر اتفاق أوسلو على النظام السياسي الفلسطيني؟.
  - ما وجه الاختلاف ما بين النظام السياسي قبل اتفاق أوسلو وما بعده؟
  - كيف اثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية على النظام السياسي الفلسطيني؟
  - كيف اثر الانقسام الفلسطيني على تشكيل النظام السياسي؟

- هل هنالك ترابط ما بين السلطات الثلاث في منظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو بالسلطات الثلاث في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو؟

### 1.7 فرضية الدراسة:

هنالك علاقة ما بين اتفاق أوسلو وتطور النظام السياسي الفلسطيني، يعكس الضغوط الدولية على نظام الحكم "الناشء" في فلسطين.

### 1.8 منهج الدراسة:

- تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لاعتبارات عديدة:
- وصف تركيبية النظام السياسي الفلسطيني قبل وما بعد أوسلو، كما هو دون المبالغة في الوصف و التوصيف.
- كان لا بد من تحليل اثر اتفاق اوسلو ووجود الفصائل الوطنية وحالة الانقسام كظاهرة تهدد وجود هذا النظام من أساسه.
- ان وجود مرحلتين بارزتين لهذا النظام، خاصة ما قبل وبعد اتفاق اوسلو، استوجب النظر الى أوجه الشبه والاختلاف في التركيب والوظيفة والأداء لهذا النظام من خلال المقارنة بين المرحلتين.

### 1.9 إجراءات الدراسة:

سيستعين الباحث بأدوات مختلفة في جمع البيانات حول مشكلة الدراسة ولفحص فرضياتها من خلال جمع البيانات وتحليلها والإطلاع على أدبيات الدراسة وجمع بعض الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة.

### 1.10 مبررات الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على جملة من المبررات الذاتية والموضوعية:
- اتفاق أوسلو ساهم بشكل مباشر في تغيير معالم النظام السياسي الفلسطيني.
- حالة الانقسام الداخلي أثرت على وحدة النظام السياسي واستقراره.



- التداخل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة الصراع مع الجانب الإسرائيلي.
- دخول التيارات الإسلامية إلى النظام السياسي الفلسطيني من خلال مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006.
- ضغوطات المجتمع الدولي على السلطة الوطنية نظامها السياسي من خلال فصل السلطات، واستحداث تراكيب تتوافق والتطور المنشود للنظام السياسي.

## 1.11 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:
  - 1- مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، تحديداً في المحافظات الشمالية والجنوبية من فلسطين.
  - 2- جامعة القدس-ابو ديس-.
- الحدود الزمانية:
  - 1- تنحصر فترة الدراسة ما بين 1993 الى 2006.
  - 2- الفصل الدراسي الاول 2009-2010

تم تحديد هذه الفترة الزمنية لعدة اعتبارات ومنها:

  - ❖ تم توقيع اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير والجانب الإسرائيلي عام 1993
  - ❖ التحول في إدارة الشؤون الفلسطينية من خارج فلسطين إلى داخل الأراضي الفلسطينية بعد عام 1993 من خلال قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.
  - ❖ إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية في العام 1996.
  - ❖ إجراء ثاني انتخابات رئاسية عام 2005 وانتخابات المجلس التشريعي الثانية عام 2006
  - ❖ الانقسام الفلسطيني وتأثيره على النظام في العام 2006

## 1.12 مسلمات الدراسة:

- تم توقيع اتفاق اوسلو بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بتاريخ 13 أيار 1993.
- فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 بغالبية مقاعد المجلس التشريعي.
- تم استحداث منصب رئيس الوزراء في النظام السياسي الفلسطيني بتاريخ 2003/3/8.
- تم تعديل قانون الانتخابات الفلسطينية للمجلس التشريعي، التي حصلت في عام 2005.
- حدث الانقلاب العسكري في قطاع غزة بتاريخ 2007/6/13 حيث سيطرة حركة حماس على كافة مرافق القطاع.

## الفصل الثاني

### استعراض أدبيات الدراسة.

سرحان، رولا، نصوص اتفاقيات اوسلو وفشل التطبيق، رسالة ماجستير(رام الله، جامعة بيرزيت، 2006 )

الرسالة تهدف الى التركيز على نصوص الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي فهي تطرح فرضية أساسية مفادها ان نصوص اتفاقية اوسلو هي سبب فشل التطبيقات العملية له، وان الصيغة التي جاءت بها الاتفاقيات لا يمكن ان تثبت على الأرض وتستمر ولا يمكن إحراز أي تقدم على أساسها في أي اتجاه.

ومن خلال التدقيق في الأسس التي يقوم عليها الاتفاق ودراسة الأهداف والتطرق إلى الأسباب الكامنة وراء اعتماد خصائص الاتفاق المتماثلة بالمرحلة والغموض إلى جانب النظر في التطبيقات العملية للاتفاق. خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها: إن النص تعتريه مشاكل منذ بداية التوقيع عليه وانه لا يؤسس أبداً لحالة من إنهاء الصراع بين الجانبين، بل ساهم في تعميق الفجوة بين الطرفين، وان اتفاق اوسلو يجب ان يتضمن إشارة وتوضيحاً لطبيعة الشكل النهائي للحل المتوقع بين الجانبين.

العزوي، عبد القادر عبد ربه، النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشئ، رسالة ماجستير(رام الله: جامعة بيرزيت، 2003).

تناولت هذه الرسالة موضوع النخبة السياسية الفلسطينية مستهدفة أعضاء المجلس التشريعي ومجلس الوزراء من الفترة بين عام 1994 موعداً أول تشكيل مجلس وزراء وذلك بعد وثيقة إعلان المبادئ اوسلو مروراً بالانتخابات التشريعية عام 1996 وانتهاءها بأخر مجلس وزراء والذي استحدث فيه منصب رئيس الوزراء عام 2003. هدفت الدراسة التعرف على الخلفيات

الاجتماعية والسياسية والطبقية لأعضاء النخبة السياسية، والتعرف على المستويات التعليمية والمهنية لهذه النخب السياسية، وتناولت الرسالة ملامح السياق المجتمعي الفلسطيني القائم لنشأة وتطور أعضاء النخبة السياسية خاصة مع جملة التحولات التي شهدتها النظام السياسي الفلسطيني بعد وثيقة إعلان المبادئ، وتتبع الدراسة معايير التجنيد السياسي ضمن مؤسسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام الفلسطيني الناشئ باعتبارها أهم المؤسسات الحديثة في بنية السلطة الفلسطينية وأظهرت الدراسة ان معايير التجنيد السياسي للنخبة الفلسطينية تتركز حول اعتبارات تعكس ضعف النظام الفلسطيني الناشئ، الذي يتكئ على مفاهيم لا تبعت على أعمال مفاعيل النظم المؤسساتية او تطوير المبادئ العامة لديمقراطية.

**ابو ذبية، علاء الدين محمود، تطور فكرة الدولة في الفكر السياسي للتنظيمات والقوى الفلسطينية، رسالة ماجستير (رام الله: جامعة بيرزيت، 2003).**

تناولت الدراسة تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي للتنظيمات والقوى الفلسطينية في النصف الثاني من القرن العشرين حيث عالجت ما أفرزته النكبة عام 1948 من توزيع الانتماء والولاء الحزبي بين القومي والديني والوطني واليساري، وبينت كيف كانت القضية الفلسطينية المركزية لأغلب تلك الأحزاب والحركات، علماً بأن هذه الأحزاب لم تقدم تصوراً واضحاً للدولة الفلسطينية التي نصت عليها المواثيق الدولية.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج حول كيفية معالجة الفكر السياسي للدولة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومنها: بأن الفترة التي امتدت بين النكبة ونشأت منظمة التحرير لم يكن هنالك فكر سياسي فلسطيني خالص، وان الفكر السائد هو امتداد لأفكار قومية وإسلامية ويسارية تناولت القضية الفلسطينية، فأغلبها لم يقدم تصوراً لدولة فلسطين، أضف الى ذلك ان حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير لم تضع تصوراً واضحاً متكاملماً للدولة الفلسطينية.

**عبد الله، جيهان حسن، دور المجلس التشريعي الفلسطيني في عملية ترسيخ الديمقراطية في فلسطين، رسالة ماجستير، (رام الله: جامعة بيرزيت، 2005).**

هدفت هذه الدراسة الى إظهار التجربة البرلمانية الفلسطينية الأولى على ارض فلسطين من خلال رصد وتحليل واقع المجلس التشريعي ودوره بترسيخ الديمقراطية في المجتمع

الفلسطيني والتعرف على خصوصية هذه التجربة وتحليلها ودراسة إيجابياتها وسلبياتها، وقد عالج الباحث مشكلة أساسية تتعلق في إبراز دور المجلس التشريعي الفلسطيني في بناء وترسيخ الديمقراطية، وكيفية أداءه لاختصاصاته التشريعية والرقابية خاصة في ظل حداثة الخبرة البرلمانية، وعدم وجود تقاليد برلمانية سابقة تمكنه من القيام بدوره على أكمل وجه، كما عرضت الدراسة مدى قدرة المجلس التشريعي على ترسيخ مبدأ فصل السلطات وتحديدًا في إطار علاقته مع السلطة التنفيذية، ومدى قدرته على تعزيز مفهوم الرقابة الشعبية من خلال علاقته بالجمهور ومؤسسات المجتمع المدني.

**خليفة، محمد احمد، منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورة تحررية ام مشروع كيان، رسالة ماجستير، (رام الله: جامعة بيرزيت، 2005).**

تناولت هذه الرسالة مراحل منظمة التحرير الفلسطينية في عهد كل من احمد الشقيري ويحيى حمودة وياسر عرفات الذين ترأسوا قيادة المنظمة بالتوالي ففي فترة الشقيري كانت مرحلة بلورة مشروع الكيان الفلسطيني التي لم تحتل أساساتها المهمة وخاصة مشروع جيش التحرير الفلسطيني لقصر فترة قيادته، أما فترة يحيى حمودة فهي مرحلة انتقالية استمرت نصف عام بهدف اختيار قائداً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن هذه المرحلة جوهرية الإحداث باستثناء الاتفاق على تغيير الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية ليصبح الميثاق الوطني. تميزت فترة ترأس ياسر عرفات قيادة المنظمة بوجود تحولات ملحوظة على صعيد تركيبية دوائر المنظمة ففي العام 1970 كانت أحداث أيلول وفي عام 1974 تبنت المنظمة البرنامج المرحلي والتوقيع على برنامج إعلان المبادئ أوسلو عام 1993.

**عيسى، مجد، المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير(رام الله: جامعة بيرزيت، 2007).**

تناولت هذه الدراسة مشاركة حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، حيث شكلت تلك المشاركة منعطفا فكريا وسياسيا هاما في تاريخ هذا النظام.

إن إعلان حركة حماس قرار المشاركة في منتصف العام 2004، شكل تحولاً سياسياً هاماً على صعيد مواقفها التاريخية والتقليدية من النظام السياسي الفلسطيني، الذي طالما عارضته ورفضت المشاركة في مكوناته، مثلما رفضت الانضمام إلى منظمة التحرير. فمن اشتراطها ان تتخلى م.ت.ف عن العلمانية لكي تقبل منظمة التحرير، الى تطور موقفها لتقبل المشاركة في المنظمة عام 1990 مقابل حصولها على نسبة محددة في المجلس الوطني الفلسطيني.

**عرفات، حنان، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية و انعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، (نابلس:جامعة النجاح الوطنية، 2005).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث وضعت أمام القارئ الاتفاق وما تبعه من اتفاقيات أخرى بهدف معرفة مدى مواءمتها مع الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني المختلفة. كما سلطت الضوء على مدى توافق واختلاف الاتفاق مع المواثيق الفلسطينية كي يتسنى الحكم على السياسات العامة للفصائل الوطنية.

ومن النتائج المهمة لهذه الدراسة، هي أن اتفاق أوسلو قد أتى بسلطة فلسطينية مارست الفساد في مختلف أوجه الحياة. ومزقت سياستها وممارستها الشعب الفلسطيني.

**عبد الله، احمد، الانتفاضة الفلسطينية، رسالة دكتوراة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2004)**

هدفت هذه الدراسة لمقارنة الانتفاضة الأولى عام 1987 والانتفاضة الثانية عام 2000 من خلال التباين في الخطاب السياسي ما بين القوى الوطنية والإسلامية في الانتفاضتين، كما أن الدراسة هدف الى إبراز خصائص وسمات الانتفاضتين من حيث التكافل الأسري والاستمرارية والانسجام. وكذلك وضع سيناريوهات للحل مع التحقق من جدية النوايا الأمريكية والإسرائيلية في الموافقة على الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وخلصت الدراسة بأنه برغم من وجود حالة التشتت واللجوء للقسم الأكبر من الشعب الفلسطيني خارج الوطن، إلا ان الحضور الفاعل للمنظمة دخل الأراضي الفلسطينية كان موجود من خلال القيادة الموحدة عام 1987،

بينما يلاحظ معاناة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو من حالة الافتراق السياسي الذي ازداد مع غياب تام لدور منظمة التحرير في انتفاضة الأقصى، حيث برزت التعددية في الخطاب السياسي لدى القوى الوطنية والإسلامية والسلطة الوطنية والجماهير الفلسطينية. وبرغم من ذلك كان هنالك انسجام واتفاق على البرنامج النضالي للانتفاضتين.

هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، (رام الله: مؤسسة مواطن، ط.1، 1998).

يبحث هذا الكتاب في الأبعاد الاجتماعية لبناء دولة فلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى إقامة السلطة الفلسطينية على أثر اتفاق أوسلو. ويتناول الكتاب العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني، ومحاولات بناء الدولة، كما عالجت الدراسة تحولات النظام السياسي الفلسطيني، فالكتاب خلص الى أن التحولات في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو عملية معقدة فهي ما زالت غير منجزة على أرض الواقع، وان الواقع الفلسطيني أصيب بتغيرات كبيرة بعد هذا الاتفاق أثرت على كافة مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان لها انعكاسات على الشعب الفلسطيني، مشيراً الى مأزق مواجهة المشروع الوطني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية في ظل غياب الحوار الوطني والوحدة الوطنية.

عودة، أحمد فارس، بين الانتفاضتين، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2006).

يبحث هذا الكتاب في أظهار التباين ما بين الانتفاضة الأولى عام 1987 وانتفاضة الأقصى عام 2000 في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، من خلال إظهار العلاقة ما بين وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية تغير نمط انتفاضة الأقصى عام 2000 عنها في انتفاضة عام 1987 من حيث التنظيم والقيادة والأهداف والطريقة وانعكاس ذلك على الصعيد الفلسطيني والدولي والإسرائيلي. عارضاً الكاتب نتائج الانتفاضتين على الصعيد السياسي، مركزاً في ذلك على إبراز اثر وجود السلطة

الوطنية الفلسطينية كمتغير أساسي في التحول الفلسطيني على كافة مناحي الحياة الفلسطينية، من خلال عرض سيناريوهات الحل النهائي للصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

الريماوي، عبد الملك، النظم السياسية والقانون الدستوري، (القدس: جامعة القدس، 2009).

يبحث هذا الكتاب في النظم السياسية والقانون الدستوري، والتجارب الدستورية السابقة واللاحقة لوثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني، مركزاً في ذلك على تطور النظام الدستوري في فلسطين من خلال مرسوم دستور فلسطين لسنة 1922، وكذلك التطور الدستوري ما بعد الانتداب البريطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتناول الكتاب النشريات الدستورية اللاحقة اعلان لوثيقة الاستقلال الوطني، والقانون الأساسي الفلسطيني وكذلك القانون الأساسي لعام 2002 والتعديلات الواردة على القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2002، من خلال تحديد نقطة البداية الزمنية للنظم الدستورية لإنشاء الدستور للدولة، و من خلال دراسة الواقع الفلسطيني في تكوين القانون الأساسي المعمول به اليوم في النظام السياسي الفلسطيني وفقاً للأسس الدستورية للسلطة وفقاً للقانون الأساسي المعدل لعام 2003



### 3 حكومة عموم فلسطين

مع انتهاء الانتداب و صدور قرار التقسيم عام 1947 دخلت فلسطين عام 1948 دوامة العنف، في الوقت الذي كانت فيه القيادة التقليدية للشعب الفلسطيني الممثلة بالهيئة العربية العليا تسعى من اجل قيام كيان يمثل الشعب الفلسطيني، فقد واصلت خلال آذار / مارس ونيسان /ابريل والنصف الأول من أيار /مايو من عام 1948 جهودها لإقناع الدول العربية بضرورة إنشاء حكومة فلسطينية، ولكن دون جدوى، في حين كان اليهود يستعدون ليوم الرحيل ( رحيل الانتداب) فلم يتوانوا عن تشكيل هيكل حكومة يهودية، تعلن رسميا عند انتهاء الانتداب، وبالفعل أعلن قيام دولة ( إسرائيل ) بتاريخ 15/5/1948 في مؤتمر عقد في تل أبيب. (1). ونعرض الدور الفلسطيني في هذا لفصل في مواجهة قيام دولة إسرائيل من خلال مبحثين وهما: حكومة عموم فلسطين (المبحث الاول )، برنامج حكومة عموم فلسطين وموقفها من النكبة (المبحث الثاني).

1 - هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ج3، ط1، (دمشق، 1996)، ص:343.

## 3.1 المبحث الأول: حكومة عموم فلسطين:

### 3.1.1 فكرة الحكومة:

بدأت القيادة الفلسطينية مرحلة جديدة من نضالها السياسي والعسكري رغم أنها لم تكن على الأرض الفلسطينية، حيث طالبت الفلسطينيين البقاء في بيوتهم، ومما لا شك فيه أن القيادة الفلسطينية الممثلة بالهيئة العربية العليا آنذاك، كانت ترى بوضوح خطورة النزوح الجماعي الذي بدأ في نيسان /ابريل 1948 في أعقاب المرحلة الأولى من الهجوم الصهيوني. ولكن لم يكن بمقدورها دعوة الجماهير إلى الصمود في حين كانوا هم أنفسهم خارج فلسطين يطوفون البلاد العربية.

بحلول أواسط 1948، حاولت الهيئة العربية أن تنظم العمل العسكري ضد العصابات الصهيونية، فاستطاعت في الشهور الستة الأخيرة من الانتداب أن تجمع من الفلسطينيين مبلغ 167 ألف جنيه فلسطيني من أجل شراء الأسلحة، كما وقامت بجولة في الدول العربية بغية الحصول على هذه الأسلحة،<sup>(1)</sup> ولكن هذه المساعي لم تتكلل بالنجاح، فقد كانت كل محاولة يقوم بها الفلسطينيون للحصول على دعم عربي ملموس تواجه من جانب الحكومات العربية بالتهرب والمماطلة، فعندما توجهت القيادة الفلسطينية إلى سوريا كان الرد السوري: " أن جيشنا ومعداته، من الطراز الأول، وهو قادر تماما على التعامل مع بضعة يهود ". و أما المسئولون السعوديون فقد أعربوا عن ثقتهم المفرطة واعتمادهم على علاقاتهم الخارجية مع بريطانيا و الولايات المتحدة و في هذا الصدد هناك الكثير من الرسائل المتبادلة بين القادة السعوديين و الأمريكيين . العراقيون ليسوا بأحسن حال من السوريين أو السعوديون فهذا رئيس وزراءهم يقول: " أن كل ما يلزمنا من أجل رمي اليهود في البحر هو بضعة مكانس ".<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - هيئة الموسوعة الفلسطينية ج4، مرجع سبق ذكره ،ص:340-344.

<sup>2</sup> - هيئة الموسوعة الفلسطينية ج4، مرجع سبق ذكره ،ص:343.

أما نظام شرق الأردن فيقول: عندما يعطينا البريطانيون الضوء الأخضر، نستطيع طرد اليهود بسهولة. إن عدم تعاون وتجاوب الحكومات العربية مع المطالب الفلسطينية، نابع من خوف هذه الحكومات من الاصطدام مع البريطانيين قبل انسحابهم من فلسطين.<sup>(1)</sup>

خرجت السيطرة على الوضع في فلسطين من يد القيادة العربية الفلسطينية وانتقلت إلى أيدي الأنظمة العربية. بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك واعتبار أن هذه الأنظمة أهملت وتجاهلت القيادة الفلسطينية بهيئتها، وهذا ما يؤكد عدم دعوة أي وفد فلسطيني للمشاركة في الاجتماع الذي عقده ممثلو الحكومات العربية في عاليه بلبنان في تشرين الأول / أكتوبر 1947 لمناقشة الأزمة الفلسطينية. وإذا حازت شرعية الهيئة العربية العليا على دعم بعض الجهات في جامعة الدول العربية من أمثال مصر فأنها واجهت معارضة من الملك عبد الله الأول ملك الأردن الذي كانت له أطماعه الخاصة في فلسطين.

وترى ماري الصايغ في أن تدخل الأنظمة العربية مشكوك في أمره " بل ثمة شكوك عديدة بشأن ما إذا كانت هذه الأنظمة تعترف فعلا أن تتدخل عسكريا في فلسطين ".<sup>(2)</sup> فتوضح انه في أوائل 1948، أشارت اللجنة السياسية للجامعة العربية على أعضائها بأن حشد القوات العربية على حدود فلسطين من شأنه إقناع الدول العظمى بضرورة كبح جماح الصهاينة. ومن المشاهد أيضا إن الدول العربية لم تتدخل في فلسطين إلا عندما أعلن الانتداب البريطاني انسحابه. أما في ساحة القتال، فقد كان كل جيش يتبع أوامر حكومته ويسعى لتحقيق أهداف محدودة، في ظل غياب أية إستراتيجية موحدة أو تنسيق بين الجيوش المختلفة رغم تعيين فوزي القاوقجي قائدا لجيش الإنقاذ. في النهاية إن التخبط وعدم التنظيم سادت الساحة القتالية الفلسطينية.

بعد الانتصار العسكري الذي حققته دولة إسرائيل الوليدة في 1948، اتخذت عملية طرد الفلسطينيين من أرضها بعدا جديدا بعد أن كانت تتم بصورة بطيئة منذ بداية الانتداب. قبل 1948. كانت حقوق الفلسطينيين في الأرض والوطن، تستند إلى وجودهم في البلاد كغالبية

---

1 صايغ، ماري روز: الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عيد، (القدس، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر، 1983)، ص: 80-82.

2 المرجع السابق، ص: 82.

السكان والى مقاومتهم للاستيطان الصهيوني. أما بعد 1948، فقد أصبحت القوة العسكرية والسياسية لإسرائيل العامل الحاسم في المنطقة. وأن النجاح الكبير الذي حقته الدولة الاسرائيلية في مجال تأمين حاجتها من الأرض الفلسطينية، عبر الاستمرار في طردهم إلى المناطق العربية المحيطة بفلسطين، و قد ترافق ذلك مع عجز الحكومات العربية والقيادة الفلسطينية منع عملية الطرد هذه.

الفلسطينيون لم يعد لديهم وطن لقيام كيانهم السياسي عليه، فالأرض الفلسطينية قسمت بين اسرائيل التي سيطر فيها اليهود على أجزاء كبيرة من فلسطين التاريخية والتي عرفت فيما بعد (بأراضي 48)، وما بين والدول العربية الطامعة بالأرض الفلسطينية، حيث ضمت الأجزاء التي بقيت بعد حرب 1948 (الضفة الغربية) إلى الأردن بقرار صادر عام 1952، أما قطاع غزة فقد وقع تحت الإدارة العسكرية المصرية وهكذا تشتت الشعب الفلسطيني بعد حرب 1948، فكان لزاما عليه إنشاء "جسم" سياسي يمثله ويحقق أهدافه بعد إخفاق الهيئة العربية العليا.

هذا الوضع الجديد الناشئ في فلسطين أوجد لدى السكان الفلسطينيين إحساسا بالظلم الشديد نتيجة تقسيم فلسطين، إذ لم يؤخذ حقهم في تقرير المصير بالحسبان وبدا مستقبلهم في مهب الريح؛ ثم أن العديد من الفلسطينيين لم يقبلوا بعودة المفتي الحاج امين الحسيني ليكون رئيساً باعتباره قيادة فشلت في تحقيق شيء للفلسطينيين وكونه في خلاف شديد مع النظام الأردني المسيطر الفعلي على ما بقي من فلسطين.<sup>(1)</sup>

مع هذه الاعتبارات كلها هناك حقيقتين أترتا على تقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني، فمن جهة أولى، كانت جامعة الدول العربية، تعترف بمحاولة الهيئة العربية العليا لإقامة كيان فلسطيني معتمد لديها وفي المحافل الدولية. ومن جهة ثانية، كانت الدولة الأردنية تضع اليد على جزء من الأرض الفلسطينية، وتحسم مستقبل تطورها الكياني لمصلحة الأردن.

---

1 - هنري، لورنس: دراسات في تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر، (القدس، المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، 1994)، ص:84.

بالرغم من تفاوت مدلول هاتين المحاولتين وأثرهما على المستقبل الفلسطيني برمته، فقد كانت كل منهما ترتبط أشد الارتباط بمجمل التطورات والأحداث والوقائع السياسية والعسكرية، التي اختتمت المشهد الأول من تطور القضية الفلسطينية. ولذلك فإن وضع كل منهما، في المجرى الأساسي لمجمل التطورات التي مرت بها تلك الفترة، يعد أمراً لا مفر منه عند إعادة إنشاء كيان جديد بدل الهيئة العربية العليا، وتطور هذه الكيانية الجديدة وتفاعلها، في محيطها الفلسطيني والعربي، وما اتصل بذلك من ساحات فرعية وأقل أهمية.

يعتبر عيسى الشعيبي قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 29/نوفمبر 1947 المسمى رسمياً بقرار الجمعية العامة رقم 181. كأنه قرار دولي يقر للشعب الفلسطيني بدولة وكيان، وصحيح أن هذا الاعتراف وهذه الوثيقة الدولية المجمع عليها فيها الكثير من الظلم والإجحاف في حق الفلسطينيين وذلك لانقاص حقهم، إلا أنها وثيقة رسمية تعترف وتقر بهوية مستقلة وكيان يقام منذ فجر النضال الفلسطيني على الأرض الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

مع أن الصهيونية في تلك الفترة قبلت قرار التقسيم ورفضته الهيئة العربية العليا والدول العربية، ومع ذلك فإن قيادة العمل الوطني الفلسطيني بقيت متمسكة بفلسطين التاريخية جميعها. وتدلنا القراءة المتأنية لسياسات ومواقف الهيئة العربية العليا، طوال الفترة التي تلت الخامس عشر من أيار/ مايو 1948، على تمسكها بصيغة كيانية مستقلة، للمناطق العربية التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية حتى ذلك التاريخ، و المتمثلة بأراضي الضفة الغربية و قطاع غزة.

نفهم من موقف القيادة السابق أن الصيغة والطرح الفلسطيني في تشكيل حكومة وطنية جديدة جاءت لتشمل عموم فلسطين، بمعنى فلسطين من البحر إلى النهر والصيغة الظاهرة لهذا الإعلان تبين عدم قبول التقسيم، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن هناك مؤثرات كثيرة، وعلى رأسها مواقف بعض الأنظمة العربية، هي التي حالت دون ممارسة الحكومة الفلسطينية سيادتها على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجيوش العربية من فلسطين في ذلك الوقت. ففي اليوم الذي أعلن فيه عن قيام حكومة عموم فلسطين ( تشرين أول / أكتوبر 1948) كانت

---

1 - الشعيبي، عيسى : الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسسي، 1947 - 1977، (بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979)، ص:17.

الأراضي الفلسطينية، عمومها، قد أصبحت إما تحت سيطرة الدولة العبرية الناشئة، وإما تحت سيطرة الجيوش العربية، والتي راحت تدير مناطقها بواسطة الأحكام العسكرية. ولذلك من الطبيعي أن تشمل سيادة الحكومة الفلسطينية، الأراضي الخاضعة مؤقتاً للجيوش العربية فقط، على أن تستمر مطالبتها بالسيادة على عموم فلسطين.

من هذا المنطلق فقد طالبت القيادة العربية الفلسطينية ممثلة بالهيئة العربية العليا إلى إنشاء دولة فلسطينية، وهذا ما عبر عنه وفدها عندما زار الأمم المتحدة، إلا أن هذه المطالبة لم تجد أذناً صاغية، خاصة من جانب بعض الدول العربية، التي أصبحت بحكم وجودها العسكري في فلسطين، تتحكم بالوضع الفلسطيني كله.

غير أنه في نطاق الاستجابة لهذه المطالبة، التي عكست إرادة فلسطينية، قررت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، في العاشر من تموز عام 1948، إقامة إدارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الأقسام التي تحتلها الجيوش العربية، وورد هذا في بيان أصدرته الجامعة ووضحت فيه " أن الإدارة المدنية هذه لن يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا... وتشمل صلاحيات مجلس الإدارة المدنية هذه جميع المناطق المحتلة الآن من قبل الجيوش العربية التي تحتل إلى أن تشمل فلسطين العربية... وتحدد من قبل مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربية المختصة صلاحيات هذا المجلس وأعضائه... واللجنة السياسية إذ تعلن هذا القرار ترجو أن يكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بأنفسهم ومقدمة لممارستهم خصائص استقلالهم " (1)

لكن قبل التطرق للإدارة المدنية المشار إليها أجد من الضروري التعرض لسياسة الهيئة العربية العليا بخصوص الوضع في فلسطين في هذه المرحلة، فقد سعت دوماً الهيئة العربية العليا لإنشاء دولة سياسية مستقلة على التراب الفلسطيني خاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة بهذه الهيئة كمثل للجانب الفلسطيني، (2) ودعتها إلى حضور مداوالاتها عبر اللجنة الخاصة التي تشكلت لدراسة قضية فلسطين. "تضمنت نضج مشروعها المقدم للأمم المتحدة أيلول/

1 - الشعبي، مرجع سبق ذكره: ص 17.

2 - الازعر، مرجع سبق ذكره، ص: 18-20.

سبتمبر عام 1947 على لسان ممثلها رجائي الحسيني. "تضمن رؤية الهيئة للدولة الفلسطينية وحكومتها ما يلي:

- 1- إقامة دولة عربية على عموم فلسطين على أسس ديمقراطية.
- 2- احترام الدولة الفلسطينية العربية الحقوق المشروعة والمصالح لجميع الأقليات.
- 3- ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة.
- 4- احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع الأشخاص وعلى سبيل الخطوات التنفيذية حدد رجائي الحسيني ما يلي:

- أ. انتخاب جمعية تأسيسية مع جميع المواطنين الأصليين.
- ب. تصوغ الجمعية التأسيسية دستورا لدولة فلسطين ذات طبيعة ديمقراطية.
- ج. تشكيل حكومة ضمن مهلة محددة، وفقا لمبادئ الدستور. (1)

### 3.1.2. الإدارة المدنية الفلسطينية:

يتضح من سياسة الهيئة العربية العليا الجدية في السعي لإقامة دولة عربية فلسطينية على التراب الفلسطيني، فالجهد العربي لم يكن كافيا لتحقيق هذا الأمر، لهذا تم إعلان الإدارة المدنية المؤقتة في 1948/7/10 من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (2)

بمعنى آخر يرى الباحث أن التدخل العربي في الوضع الفلسطيني كان له الأثر السلبي آنذاك خاصة في التأثير على القيادة الفلسطينية التقليدية، رغم تحديد صلاحيات هذه الإدارة وواجباتها والتي تمثلت في تسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية وشؤون الإدارة العامة، وشؤون القضاء والخدمات الصحية والشؤون الاجتماعية، والمواصلات، والمالية والاقتصاد الوطني، والشؤون الزراعية، والأمن العام الداخلي، وشؤون الدعاية، فبرغم من هذه الصلاحيات الواسعة لم تتحرر الإدارة من الهيمنة العربية وبالتالي تم تحجيمها، ومما يؤكد

1 - المرجع السابق، ص:20.

2 - محفوظات مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية الملف د.أ منقول عن وثيقه بعنوان "مشروع حكومة عموم فلسطين". ( المعلومات الجغرافية على مغلف الملف وردت هكذا)

الهيمنة العربية على القرار السياسي الفلسطيني ربطت الجامعة العربية أي قرار يخرج عن هذه الإدارة بقراراتها.<sup>(1)</sup>

يعتبر محمد الأزعر في كتابه حكومة عموم فلسطين مشروع الإدارة المدنية الفلسطينية، صيغة معدلة للطلب الذي تقدمت به الهيئة العربية العليا لفلسطين لإنشاء دولة عربية فلسطينية بعد انتهاء الانتداب البريطاني. إلا أن الباحث يعتقد غير ذلك فالمشروع الذي قدمته الهيئة العربية العليا يتضمن قيام دولة عربية على كافة التراب الفلسطيني، بينما مشروع الإدارة المدنية المقترح من الجانب العربي يتضمن صلاحيات ذات حدود جغرافية اقتصرت على المناطق التي تخضع للسيطرة العربية من الأرض الفلسطينية فقط، كما أن مشروع الهيئة العربية يعطي الاستقلالية الذاتية للشعب الفلسطيني بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بينما مشروع الإدارة وجد لتسيير الشؤون الحياتية للفلسطينيين بشكل مؤقت.

### 3.1.3. انعقاد مؤتمر غزة:

تسارعت وتيرة الأحداث التي تتعلق بفلسطين داخلياً وعربياً ودولياً، فعلى الصعيد الداخلي كان اليهود يسيطرون على مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية وينهبون المزيد منها، وعلى الصعيد الدولي كان لا بد من تمثيل فلسطين في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنوي عقده في شهر أيلول عام 1947. وعلى الصعيد العربي برز خلاف واضح بين الدول العربية حول مستقبل الأراضي الفلسطينية المتبقية وخاصة بين الأردن ومصر. ففي الوقت الذي اعترفت فيه مصر بحكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا، كانت الأردن تسعى للقضاء على هذه الحكومة وتجريدها من مهمات إدارة البلاد حيث نجحت في إضعافها عندما قامت بانتزاع موقف من جامعة الدول العربية بتجاهل هذه الحكومة وعدم دعوتها إلى اجتماعاتها، وبالتدريج فقد انتهت هذه الحكومة من الناحية العملية، وبهذه الخطوة تكون قد نجحت في إزالة العائق الأساسي الذي يقف في طريقها لضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى شرق الأردن. ففي كانون أول عام 1948 وافق مؤتمر أريحا الذي حضره الوجهاء

1 - الأزعر، مرجع سبق ذكره، ص 20.



التقليديين على ضم ما عرف بالضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن، التي سميت فيما بعد بالمملكة الأردنية الهاشمية، وقد اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات عملية لترسيخ هذا الضم من خلال إدخال وزراء فلسطينيين إليها، مع القيام بحملة تصفية وقمع ضد الحركة الوطنية الفلسطينية والأحزاب السياسية التي أعلنت رفضها لهذا الضم.

من هنا نرى بأن عملية ضم قصريه قد تمت في محاولة لتكريس واقع صعب تشكل خارج إرادة هذه الجماهير. وبهذا تكون الأراضي الفلسطينية التي أقرها قرار هيئة الأمم المتحدة عام 1947 قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام، جزء تم احتلاله من قبل إسرائيل في حرب عام 1948 والجزء الذي عرف بالضفة الغربية تم ضمه إلى الأردن، أما الجزء الثالث والذي عرف بقطاع غزة، فقد تمت إدارته من قبل السلطات المصرية. وفي هذا الإطار نرى بأن الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني وحركته الوطنية قد تم تقسيمها بحكم الواقع الذي طرأ بعد حرب عام 1948، وعزل كل قسم عن الآخر، مما فرض على هذا الشعب أن يناضل كل من مكانه وبحكم إمكانياته وقدراته، وبالتالي لم يعد للشعب الفلسطيني أي كيان سياسي أو قانوني مستقل نذكك كان النظام الأردني معارضاً لفكرة إقامة أي كيان يقام على الأرض الفلسطينية، رغم الوساطة العربية لإقناع الأردن ليقبل بمثل هذا الكيان. هنا أسرعت الهيئة العربية العليا متمثلة برئيسها الحاج أمين الحسيني الدعوة لانعقاد مؤتمر موسع في غزة لتشكيل مجلس وطني ولإعلان عن قيام حكومة عربية تمثل الفلسطينيين.<sup>(1)</sup>

انعقد المؤتمر في أواخر أيلول / سبتمبر وبداية تشرين أول / أكتوبر 1948 في غزة برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني، وحضرته جمهرة كبيرة من الشخصيات الفلسطينية. وقد تم فيه الإعلان عن شرعية الحكومة الجديدة والتي كانت ممثلة بالإدارة المدنية، تقرر في هذا المؤتمر إعلان استقلال فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة. ورسم الإعلان حدود فلسطين، وهي الحدود الدولية مع سورية ولبنان شمالاً، ومع شرق الأردن شرقاً،

1 - شبيب، سميح: حكومة عموم فلسطين مقدمات ونتائج، (القدس، منشورات البيادر، 1988)، ص: 35.

والبحر الأبيض المتوسط غربا، ومع مصر جنوبا. وشجب المؤتمر محاولة اليهود إنشاء دولة في الأراضي المغتصبة، وأقر أيضا دستورا مؤقتا لفلسطين.<sup>(1)</sup>

وفي نهاية المؤتمر انتخب أمين الحسيني رئيسا للمؤتمر والى جانبه نائبين له مسلما ومسيحيا هما الشيخ حسن أبو السعود وميشيل عازر، وأمينين للسر أيضا هما اميل الغوزي ومحمود نجم.

وقد صدرت عن المؤتمر القرارات التالية:-

- 1- إعلان استقلال فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة.
- 2- رسم حدود فلسطين، وهي الحدود الدولية مع سورية ولبنان شمالا، ومع شرق الأردن شرقا، والبحر الأبيض المتوسط غربا، ومع مصر جنوبا.
- 3- وشجب المؤتمر محاولة اليهود إنشاء دولة في الأراضي المغتصبة.
- 4- وأقر دستورا مؤقتا لفلسطين و نظاما مؤقتا للحكومة
- 5- كما قرر المؤتمر أن يكون علم فلسطين هو علم الثورة الهاشمية الأصلي أي الألوان الثلاثة أفقية والمثلث الأحمر من دون نجوم
- 6- كما قرر تحويل الحكومة عقد قرض لا يزيد عن خمسة ملايين جنيه<sup>(2)</sup>.

مما تقدم نستنتج أن حكومة عموم فلسطين كانت في البداية مقبولة وموافق عليها من معظم الدول العربية ومن الجامعة أيضا ولذلك وجهت لها الدعوة لحضور اجتماعات الجامعة العربية بصفة ممثلة للشعب الفلسطيني.

إلا أن التأييد الذي نالته هذه الحكومة عند تشكيلها من قبل الدول العربية و الجامعة أخذ يتلاشى و يضعف، وترجم عمليا على ارض الواقع بامتناع الجامعة العربية عن دعوة الحكومة لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما مارست الحكومة المصرية دورا سلبيا حيث منعتها من ممارسة دورها على الأرض الفلسطينية في الوقت التي كانت تسيطر فيه على قطاع غزة، حيث طردت المفتي من القطاع وحجمت دور الحكومة.

---

1- شحادة، علي الناطور: القضية الفلسطينية / الأرض والإنسان، ( ط3، دار الكندي للنشر والتوزيع، 1996)، ص:158.

2 - عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

يمكننا القول أن إعلان حكومة عموم فلسطين بهذا الفترة بالذات كان له الأثر الكبير من خلال:

- 1- التصدي للمشروع الأردني بضم الضفة الغربية والأجزاء المتبقية من فلسطين التاريخية إلى شرق الأردن. ومحاولة تنظيم أمور قطاع غزة بالتعاون مع الإدارة العسكرية المصرية التي لم تكن راغبة بضم القطاع لمصر.
- 2- طرح بديل وطني فلسطيني أمام العالم جميعه يدعى السيادة على فلسطين كلها.
- 3- مواجهة الخطر الصهيوني على الأرض الفلسطينية، وتنظيم صفوف الشعب الفلسطيني وقواه المختلفة للوقوف بوجه هذا الخطر.
- 4- بث روح الأمل لدى الفلسطينيين في العودة الى ارضهم وبيوتهم.

#### 3.1.4. هيكلية الإدارة المدنية الفلسطينية:

يلاحظ أن معظم شخصيات الإدارة المؤقتة التي شكلتها الجامعة العربية لإدارة فلسطين، قد اشتركت في الحكومة الجديدة وأصبحت استمرارا لها.

فالإدارة المدنية المؤقتة التي شكلتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في المناطق التي تسيطر عليها الجيوش العربية، تألفت من رئيس - هو نفس رئيس حكومة عموم فلسطين - وتسعة أعضاء يشرفون على: الأمن الداخلي، والشؤون الاجتماعية، والخدمات الصحية، والمواصلات، والقضاء، والاقتصاد الوطني، والدعاية، والزراعة، والمالية وذلك من اجل إدارة شؤون فلسطين وبداية عهد جديد. واعتبرت الشخصيات التي شكلت الإدارة المدنية هي نفس شخصيات حكومة عموم فلسطين، والتي مثلت بكل من أحمد حلمي عبد الباقي، وجمال الحسيني، وعوني عبد الهادي، وأكرم زعيتر، والدكتور حسين فخري الخالدي، وعلي حسنة، وميشيل أبكاربوس، ويوسف صهيون، وأميين عقل.<sup>(1)</sup>

من الملاحظ ان مجلس الادارة المدنية يشرف على النواحي المدنية فقط وشكل من اجل هذا، بينما حكومة عموم فلسطين أراد لها الفلسطينيون أن تكون ذات سيادة فعلية وذات صلاحيات كبيرة، بخلاف ما أرادت لها الجامعة العربية، فعند تشكيل الجامعة العربية للإدارة المدنية

1 - هيئة لموسوعة الفلسطينية ج3: مرجع سبق ذكره، ص343.

المؤقتة، لم تدرج ضمن صلاحياتها الشؤون العسكرية ولا العلاقات الخارجية، ولم يخصص لهذين الشائين أي من الدوائر المدنية التي تتشكل منها الإدارة.

وقد وجهت الهيئة العربية نداء إلى الموظفين الفلسطينيين، وهم من الطبقة المتعلمة التي كانت تعمل تحت أمر الانتداب أن يبقوا في مناصبهم وسيكون لهم نصيب في الإدارة المدنية الجديدة؛ وأن يكون أكبر موظف عربي في أية دائرة أو مصلحة هو الرئيس المسئول عن أعمال دائرته وموجوداتها. كما اتصلت الهيئة بكبار موظفي الدوائر حاثة إياهم على تنظيم العمل، وخصوصا دوائر الشرطة والأمن العام، باعتبارها العماد الأول في أي جهاز حكومي، وكانت قوات هذه الدوائر تقدر بنحو عشرين ألف فلسطيني.<sup>(1)</sup>

### 3.1.5. هيكلية حكومة عموم فلسطين:

عند التطرق لهيكلية حكومة عموم فلسطين نجد - كما أسلفت سابقا - هيكلية الإدارة المدنية أمامنا ونجد واقعا عقيما لا يستطيع الحراك. فقد تشكلت هيكلية حكومة عموم فلسطين من نفس القيادات التقليدية التي شكلت هيكلية الإدارة المدنية.

فقد أقر مؤتمر غزة هيكلية حكومة عموم فلسطين التي تشكلت قبل انعقاده ضمن دستور مؤقت لفلسطين يتألف من 18 مادة، مما تضمنه:

- " أن جهاز الدولة يتألف من: مجلس أعلى، ومجلس دفاع، ومجلس وطني، وحكومة.
- ويتألف المجلس الأعلى من رئيس المجلس الوطني رئيسا، ورئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا أعضاء، وهو بمكانة "مجلس العرش"، يعهد برئاسة الحكومة إلى من يراه صالحا ويصادق على تعيين الوزراء ويدعو المجلس الوطني إلى الانعقاد.
- ويتألف مجلس الدفاع من رئيس المجلس الوطني رئيسا، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع أعضاء. وتقرر تخويل الحكومة مع المجلس الأعلى جميع الصلاحيات التشريعية والإجرائية كما تقرر أن تكون ( القدس ) عاصمة الدولة"<sup>(2)</sup>.

1 - الغوري، اميل: المؤامرة الكبرى / اغتيال فلسطين ومحق العرب، (القاهرة، دار النيل للطباعة، 1955)، ص: 239.

2 - عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

## 3.2 المبحث الثاني: برنامج حكومة عموم فلسطين وموقفها من

النكبة:

### 3.2.1. برنامج الحكومة

وعلى ضوء ما تقدم نرى أن الحكومة قدمت برنامجا سياسيا - تم توضيحه سابقا - لتحقيق رؤيتها لكافة المواضيع، وعلى أساس هذا البرنامج منحت الثقة من المجلس الوطني. والذي اعتبره شخصا الأول بخلاف بعض المؤرخين الذين يعتبرون مؤتمر القدس في 1964 والذي انشأ منظمة التحرير هو المؤتمر الوطني الأول. تضمن البرنامج السياسي للحكومة الخطوط العريضة التالية:

- إعلان استقلال فلسطين بحدودها الانتدابية كما كانت قبل 15 مايو 1948 دولة مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس.
- تعبئة قوى الشباب الفلسطيني و العربي و انقاذ فلسطين وصد العدوان عنها.
- وضع برامج للعناية بأبناء الشهداء وعائلاتهم والمصابين من المناضلين.
- تنظيم حياة اللاجئين من أبناء الأمة وتأمين حاجاتهم وإعادةهم إلى أماكنهم.
- ضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم.
- صيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف.
- العمل على تعويض أصحاب الأموال والأعمال والأماك الذين لحقت بهم الأضرار.
- تنظيم جهاز الحكومة وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد.
- العمل على تقديم الخدمات و بناء البنية التحتية لفلسطين.
- تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية والصحية التي تضررت بسبب اعتداءات الصهيونيين عليها.
- تنشيط الزراعة والتجارة والصناعة وإيجاد أعمال للعاطلين من أبناء الشعب الفلسطيني وتأمين رفاهيتهم.
- تأسيس المناسبات وتوثيق الصلات السياسية والمالية والتجارية بين فلسطين والحكومات التي آزرت وتؤازر قضيتها.

- النهوض بالشعب إلى حيث المجد والعزة والكرامة. (1)

### 3.2.2. موقف حكومة عموم فلسطين من النكبة:

كان لحكومة عموم فلسطين موقفاً وطنياً وقومياً من النكبة، فقد رأت بهذا الخصوص أن العرب خسروا الجولة الأولى في فلسطين وكسبها الصهاينة نظراً لتركيزهم على التعليم والتنظيم من أجل إقناع أنفسهم بحقهم في هذه الأرض، فالعرب لا ينفصموا بالإيمان بقضيتهم أو الشجاعة والإقدام أو التقصير في التضحية والنضال، بل أنهم خسروا تلك الجولة لضعف وسائلهم وتنظيماتهم، فأعداؤهم سبقوهم في العدة والعتاد، وأتيحت لهم الفرص، أن يعايشوا شعوباً سبقت الشرق في تقدمها بمراحل بعيدة.

فهذه النظرة للنكبة تشكل خطأ أصيلاً أدركته حكومة عموم فلسطين من البداية وحاولت أن تتجاوزها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث حاولت أن تزيل هذه الأسباب وتستوعبها من خلال وضع برنامج عمل لتقدم إلى الإمام لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني ومحاولة منها لتدارك أهوال هذه النكبة ولتخفف من أثارها المدمرة على الشعب الفلسطيني. فلم تر حكومة عموم فلسطين في غير وسيلة القتال المسلح منهاجاً لاستعادة الحقوق الفلسطينية، فالحرب وسيلة الإنقاذ الوحيدة للوطن المغتصب أن عاجلاً أم آجلاً وعلى الشعب الفلسطيني بكل قواه أن يتهيأ لها سياسياً واجتماعياً وبكل الوسائل المتاحة.\*

نستنتج مما سبق، أن حكومة عموم فلسطين في تحليلها لأسس الهزيمة العربية والنكبة الفلسطينية، كانت مدفوعة بهاجس الانكسار العسكري الذي نجم عن ضحالة في الاستعداد وضعف ذاتي في الجوانب العلمية وبفعل الفجوة الحضارية مع إسرائيل ونظيرهم الغربي الداعم لدولة إسرائيل وبتأثيره على الدول العربية وما حققه من إرباك في الموقف العربي إتجاه القضية الفلسطينية وتعزيز أطماع عربية في فلسطين والذي كان جلياً بموقف الأردن من حكومة عموم فلسطين للأسباب التي تم ذكرها في صفحات هذه الفصل، وترى الحكومة أن

1 - الازعر، حكومة عموم فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 49.

\* - وضحت الحكومة رؤيتها في موضوع النكبة سالف الذكر بمذكرة بعثت بها إلى جبهة الشباب العربي في دولة شيلي تشرين الثاني عام 1950. (ملحوظة من كتاب الازعر ص 162)

طريق التحرير يتم بإعلاء شأن العامل الفلسطيني الذاتي من جميع الجوانب، مع توافر الدعم العربي الرسمي والشعبي.

إنصافاً لهذه الحكومة فقد ظلت، وفي أحلك ظروفها ولأخر يوم من عملها لبداية العام 1963، مخلصاً للدور التي تقوم به، وعلى قناعة أن أبناء فلسطين لهم الدور العسكري الكبير لتحرير فلسطين، سواء تم ذلك على شكل جهد ذاتي مدعوم عربياً، أو من خلال المشاركة الفلسطينية في جيوش الدول العربية. ولطبيعة المعطيات والمعيقات الشديدة التي ضيقت مجال حركتها السياسية وأدت إلى انتقاص مضمونها السيادي على فلسطين الأرض والشعب، وصولاً إلى حرمانها من مجرد الاتصال المستمر مع هذين العنصرين بمعزل عن الاشتباك غير المتكافئ مع القوى المسيطرة عليها وانصياعاً لتلك المعطيات، التفتت حكومة عموم فلسطين إلى العناية بالجوانب الحياتية للفلسطينيين، الأقل استئثاراً لحفيظة تلك القوى.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن حكومة عموم فلسطين لم تكن قادرة على الوفاء ببرنامجهما السياسي وما يتعلق به من عمليات للحشد والتعبئة والتنظيم لأبناء المجتمع الفلسطيني، لكنها أخذت عوضاً عن ذلك تسعى للتحرك في إطار الهامش الضيق الذي أتيح لها، من أجل القيام بعمل مفيد للفلسطينيين في ظل عواقب النكبة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها الواسع. فالمجتمع الفلسطيني بعد النكبة اتسم بالتشرد والتشتت والإحباط من كل ما يدور حوله، وعملية الاعتناء هكذا مجتمع تتطلب جهداً غير عادي، كان على حكومة عموم فلسطين أن تقوم به، وصولاً لمرحلة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 على يد أحمد الشقيري لتكون مرحلة ثانية من محطات النظام السياسي الفلسطيني، والتي سنتناولها في الفصل اللاحق موضحين التداخل الإقليمي والعربي في إنشاء هذه المنظمة والأسباب وراء إنشائها.

## الفصل الرابع

### 4 منظمة التحرير الفلسطينية

المتفحص للمنطقة العربية في فترة الستينات يجد مجموعة من الفصول السياسية المختلفة. فالجزائريون حققوا استقلالهم عن فرنسا عام 1962، وفي العام نفسه حصل انقلاب عسكري في اليمن بدعم من النظام الناصري في مصر تم بواسطته السيطرة على الحكم وأعلن عن تشكيل الجمهورية العربية اليمنية. أما في سوريا فقد شهدت بعد انفصالها عن مصر فترة من التوتر وعدة محاولات انقلابية. وعلى الصعيد الدولي ظلت قضية فلسطين محض قضية لاجئين يجب حلها إنسانياً. وهنا ناضل الفلسطينيون في مواجهة كل محاولات التذويب خلال فترة الخمسينات والستينات، ووقفوا ضد مشاريع التوطين في أماكن لجوئهم، ونتيجة هذا كله كان لا بد للشعب الفلسطيني أن يتولى مسؤولية قضيته بنفسه. (1) وينقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، منظمة التحرير الفلسطينية (المبحث الاول)، هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية (المبحث الثاني)، صعود المنظمات الفدائية لقيادة منظمة التحرير (المبحث الثالث).

---

1 - شاهين، احمد، منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية الى الاستقلال، (شؤون فلسطينية، العدد 142-143، كانون الثاني 1985)، ص: 46 .



## 4.1 المبحث الأول: منظمة التحرير الفلسطينية:

منذ أواسط هذه الفترة ( الخمسينات والستينات ) بدأت بوادر تحرك فلسطيني من قبل الفلسطينيين، مع استمرارية النفس الطويل لدى الهيئة العربية العليا التي كانت هي السباقة لإنشاء كيان فلسطيني قادر على قيادة الشعب، ولذلك عمدت على إنشاء حكومة عموم فلسطين، وبعد فشلها واصلت جهودها، فعمدت على تشكيل الاتحاد الفلسطيني\*، الذي اعتبر المحاولة العلنية الأولى لإبراز الكيان الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

فكرة الاتحاد كمثل للفلسطينيين، لقي التأييد من الرئيس جمال عبد الناصر، ولهذا كثيرا ما حاول الفلسطينيون لقاء عبد الناصر لشرح فكرة إنشاء جسم يمثل جميع الفلسطينيين، فنجح منير الريس ( احد القيادات البارزة في قطاع غزة في تلك الفترة ) في عام 1961 تحقيق تفاهم مع المصريين بهذا المعنى. هذا الأمر أدى إلى إثارة غضب أمين الحسيني الذي رأى انه سيسحب البساط من تحت قدميه باعتباره القيادة المخولة للتحدث باسم الفلسطينيين.<sup>(2)</sup>

كثيرون من راهنوا أن حرب عام 1948، وتهجير الفلسطينيين من ديارهم وأرضهم سيتزك في نفوسهم ألا ما لا تتدمل وهزيمة لن يخرجوا منها، ولكن هذا الجراح بفقدانهم لوطنهم وأحبائهم أثارت فيهم نار حركتهم الوطنية المسلحة منذ تلك النكبة.<sup>(3)</sup> واكبر دليل على ذلك إنشاء بعض التنظيمات التي برهنت على أن هذا الشعب قادر على النهوض والعطاء من جديد. اخذ النضال الفلسطيني يتصاعد وبدأت بوادر الحركة الثورية المسلحة تلوح في الأفق فقد رأى بعض مفكري الثورة الفلسطينية أن هذه الحركة الثورية كان وراءها دافعين رئيسيين،

---

1 - عبد الرحمن، اسعد، تطورات القضية الفلسطينية وتفاعلاتها مع البيئة العربية / 1965-1967، شؤون فلسطينية، العدد 129-131 أ ب- تشرين الاول، 1982، ص: 54 .

\* الاتحاد الفلسطيني: منظمة طلابية، تسعى إلى ضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي؛ فكانت أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني، وأولى المؤسسات الفلسطينية المنبثقة من الانتخاب المباشر. ولم يكن الاتحاد منظمة نقابية فحسب، بل حركة سياسية، نص دستورها التأسيسي على أنها نواة لتنظيم شعبي فلسطيني، يعمل من أجل العودة إلى الوطن السليب، بجميع الوسائل، التي تخولها مواد دستور الاتحاد

2 - حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، 1964 - 1974 / دراسة لوثائق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير، 1980)، ص: 17-18.

3 - PAPPE ILAN ; ARAB-ISRAELI CONFLICT/ 1947-1951 , ( I.B.TAURIS& COLTD , LONDON : 1994, P271.

أولهما انتصار ثورة الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الأمر الذي فتح باب الأمل أمام طموحات الشعب الفلسطيني بالتححر والاستقلال مستلهمين روح النضال من هذه الثورة. وثانيهما تزايد التحدي الإسرائيلي بمحاولة تحويل منابع نهر الأردن للنقب مما شجع العمل الفدائي للتصدي لتلك المخططات الصهيونية. وقد أدركت أنظمة الحكم العربي وجود هذه القوى الوطنية فراحت تحاول بشتى الوسائل احتواءها أو ضبط حركتها، ولهذا صدرت قرارات القمة العربية الأولى بتاريخ 13-16/1/1964 المنعقدة في القاهرة بتنظيم الشعب الفلسطيني وخاصة القرار الذي يقول: "إنشاء كيان فلسطيني يجمع إرادة شعب فلسطين و يقيم هيئة تطالب بحقوقه " (1).

يعتبر نايف حواتمه ( أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ) ظهور الحركة الثورية ومنظمة التحرير رداً طبيعياً على المشاريع الصهيونية والاستعمارية في المنطقة العربية، حيث يقول: "أبرزت منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الهوية الوطنية المستقلة التي كانت نقيض المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي، والذي يجب أن يجابه بمشروع وطني فلسطيني يتناقض معه وينمو على حساب توسعه. ومن هنا جاءت أهمية الهوية المستقلة في مجابهة المشروع الصهيوني ولجم توسعه وتدمير مخططة القائم على طمس الشخصية الوطنية المستقلة لشعب فلسطين. " (2)

إن التغييرات على الساحة الدولية والعربية كانت بشكل أساسي دافع للفلسطينيين ليأخذوا زمام المبادرة بأنفسهم، خاصة بعد إعلان قيام دولة الوحدة بين سوريا ومصر؛ من هنا أخذت الدعوات تزداد بداية في قطاع غزة لانسجامها المتقارب من نظام عبد الناصر الذي كان داعماً لأي خطوة فلسطينية توحيدية. إلى إيجاد صيغة فلسطينية فاعلة توازي، في مضمونها، هذه الخطوة الوحودية (3). وبالتالي تم تشكيل أول مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي في القطاع سنة 1958، بوجود إدارة الحكم المصري، وقد أشتمل هذا النظام على ثلاثة أبواب كل باب خمسة

1 - وثائق المشاريع الوحودية العربية 1913-1989، "قرارات القمة العربية الأولى في القاهرة 13-

16/1/1964 المتعلقة بالقضية الفلسطينية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988) ص: 201.

2 - حواتمه، نايف، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1985)، ص: 35.

3 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، (قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة،

1983)، ص: 157-159.

فصول اشتملت على أحكام عديدة منها ما يتعلق بالحريات و الحقوق العامة و الأجهزة التنفيذية المتمثلة بالمجلس التنفيذي الذي يقوده الحاكم الإداري العام المصري المعين بقرار من وزير الحربية المصري، كما شمل هذا النظام الأساسي تأليف مجلس تشريعي يتكون من الحاكم الإداري و رئيس بلدية غزة و بلدية خان يونس و ستة من أهالي قطاع غزة ؛ وكما يذكر هذا النظام القوة المسلحة التي تكون مسؤولة عن قطاع غزة، حيث تم حصرها بالقوات المسلحة المصرية، وهناك مواد أخرى المتعلقة بالقضاء و المالية الخاصة بقطاع غزة (1).

وفي نفس الوقت بقي اقتراح إحياء الكيان الفلسطيني يتعثّر في أروقة جامعة الدول العربية بسبب معارضة بعض الدول العربية التي كانت تفضل دعم حكومة عموم فلسطين وتعزيزها، غير أن وفاة احمد حلمي باشا، أتاحت الفرصة لتجاوز المواقف العربية الراضة وبالتالي تعيين احمد الشقيري مندوبا عن فلسطين في 19 أيلول 1963 في جامعة الدول العربية مع التوصية بضرورة إبراز الكيان الفلسطيني والعمل لتحقيق ذلك. وقد مهد هذا التعيين إلى قيام منظمة التحرير في السنة التالية (2)

### فكرة قيام كيان بعد حكومة عموم فلسطين:

إن تعيين وتكليف احمد الشقيري من قبل جامعة الدول العربية لتمثيل الشعب الفلسطيني في دوراتها كان نتاج موقف الأنظمة العربية بأنه لا بد أن يكون هناك عمل ما من اجل احتواء الحركة الفلسطينية المتنامية، فقد أوكلت إليه مهام الاتصال الواسع مع ممثلي الشعب العربي الفلسطيني من اجل إقامة الكيان الفلسطيني، حيث استقبلت الجماهير الفلسطينية هذه المبادرة باهتمام كبير، وفي بعض المحافل شاب الاهتمام لون من الشك والحذر. واستقبلت المحافل العربية الفلسطينية مساعي احمد الشقيري لعقد مؤتمر فلسطيني بمواقف متباينة، فتراوحت ما بين الحذر والإقبال، و التأييد والرفض.

وقبل التعرض لجهود احمد الشقيري في قيام منظمة التحرير لا بد من الإشارة الى تطورات هذا الكيان، على المستويين الفلسطيني والعربي. تعتبر مرحلة الستينيات محطة هامة في

1 - العارف : " القانون الأساسي لقطاع غزة تحت الحكم المصري " مرجع سبق ذكره، ص:1019.

2 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سبق ذكره، ص:157-159..

البناء الفعلي للكيان الفلسطيني، وكان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، إيذانا ببداية هذه المرحلة الهامة والأساسية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، ونقطة الانعطاف الأهم في مسيرة البناء هذه، فالمنظمة إلى جانب كونها المؤسسة الكيانية المعترف بها للفلسطينيين كانت أيضا فاتحة عهد من التطورات في مراحل لاحقة، ومركز استقطاب الوعي الفلسطيني فيما بعد. ومنذ إنشائها كان دور المنظمة حاسما في كل التطورات الكيانية التي أخذت تعبيراتها السياسية المحددة فيما بعد وفي كل التحولات النوعية التي طرأت على الوضعين السياسي والقانوني للفلسطينيين وفي كل التبدلات الجذرية الأخرى التي جرت على علاقاتهم، وفي موقعهم، بين أطراف الصراع الرئيسيين، بشكله السياسي والعسكري.<sup>(1)</sup> بل انه يمكن القول أن تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية كان تاريخ النضال الكياني للشعب الفلسطيني.

وسنرى لاحقا أن جولات احمد الشقيري في البلاد العربية، نبعت من كونه المكلف الأول من قبل جامعة الدول العربية لتأسيس المنظمة، وهو الذي لعب الدور الأكبر في وضع الأسس العريضة للمجلس الوطني الفلسطيني، في مؤتمر القدس عام 1964.<sup>(2)</sup>

لم يختتم مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في الشهر الأول من عام 1964 في القاهرة أعماله حتى نشرت جريدة الأهرام المصرية خبرا، جاء فيه: " أن أبناء فلسطين في البلاد العربية أرسلوا برقيات إلى المؤتمرين طالبوا فيها الملوك والرؤساء العرب بأن تترك لهم حرية العمل للقيام بالدور الطبيعي الفعال في معركة العودة." <sup>(3)</sup> لم يكن قيام منظمة التحرير الفلسطينية في الإطار الرسمي العربي وبترحيب منها أكثر من استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته فقد كانت كل الحقائق الحسية المثلى بداية تشكيل المنظمات الفدائية و زيادة الوعي الفلسطيني بمسؤولية تحملهم أعباء قضيتهم، فالوقائع القائمة آنذاك في الحياة السياسية الفلسطينية تنذر بالبشارة الكيانية وتشير إلى قرب انعقادها.

---

1 الشعبي، مرجع سبق ذكره، ص: 99-103.

Jillian Becker : The P.L.O / The Rise and Fall of Palestine Liberation Organization, - 2 (NEW YORK:MARTINS PRESS ,,1984). P 38-39.

3 - الشعبي : مرجع سبق ذكره ص: 99-103 .

بغض النظر عن صحة هذه البرقيات فان ما أشارت إليه الأهرام يعكس رغبة الفلسطينيين، والتي كانت تعكس الاتجاه الذي كان يقوده الرئيس جمال عبد الناصر داخل أروقة الجامعة العربية. ومع ذلك فان تضارب المواقف العربية المتضادة ( الموقف الأردني والسوري )، حول الكيان الفلسطيني، حالت دون تحقيق رغبة عبد الناصر - سبق وتم الإشارة لهذا الموقف في الفصل الثالث-.

مع ذلك فان البيان الختامي الذي أصدره المؤتمر ذكر الكيان الفلسطيني، بالرغم من النقاشات الواسعة التي دارت حول طبيعة هذا الكيان، وعليه قرر الملوك والرؤساء العرب: " أن يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره ". (1)

أن اجتماع العرب في قمته الأولى جاء لبحث قضية تحويل روافد نهر الأردن من قبل (إسرائيل). فقد دعا الرئيس عبد الناصر العرب لعقد القمة العربية الأولى في القاهرة، ومن قراراته، تكليف احمد الشقيري بإنشاء كيان - ممثلاً بمنظمة التحرير - ليرعى مصالح الفلسطينيين، فالقمة لم تعقد خصيصاً لإنشاء منظمة التحرير، ولم يكن مطروح العمل المسلح الثوري من البداية. وافقت الدول العربية جميعها على مقررات القمة باستثناء الجزائر وسوريا التي طالبت بالعمل الثوري الكفاحي، والأردن الذي له أسبابه التي اشرنا إليها في الفصل الثالث من الدراسة. (2)

إن الحالة التي كانت قائمة في الحياة السياسية الفلسطينية خارج أروقة المؤتمر وبعيدا عن توازاناتها، كانت تسمح بتجاوز قرارات القمة هذه. وقد ساعد على ذلك عملية دفع سياسية عربية، كان عبد الناصر يمسك بناصيتها، باتجاه إيجاد مؤسسة فلسطينية، تكون رديفا له في وجه المزادات العربية الكلامية وسلاحا سياسيا في مواجهة إسرائيل وحلفائها، الذين قالوا بعدم وجود شعب فلسطيني. ولهذا كان التنسيق كاملا بين الشقيري، الذي ثبتته القاهرة

---

1 - الشقيري، احمد، من القمة الى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، (بيروت: دار العودة، 1971)، ص:5.

2 - Dhaher Ahmad Jamal Hassan : Palestine Libearation Organization( PLO)، (Michigan: -2 University Microfilms International ,1975) ,p95.p319.

كـمـمـثـل لـفـلـسـطـيـن فـي الـجـامـعـة العـرـبـيـة ( كـون القـاهـرة كـانـت تـرـفـض الـزـعـامـة التـقـلـيـديـة المـمـثـلـة بـالمـفـتـي )، و بـرـغـم بـعـض الـاعـتـراـضـات العـرـبـيـة عـلـيـه. و افـق الشـقـيـري ان يـبـدأ جـولـتـه المـقـرـرة بـحـسـب مـؤـتـمـر القـمـة عـلى العـواصـم العـرـبـيـة، حـيـث اجـتـمـع مـع الرئـيـس عـبـد النـاصـر و عـرـض عـلـيـه مـشـرـوع الكـيـان الفـلـسـطـيـني، و مـرا حـل الخـطـة العـمـلـيـة لـإنـشـاءه، فأعـرـب عـبـد النـاصـر عـن تـأيـيـده لـخـطـوات المـشـرـوع الـذي يـؤـدي لـقـيـام الكـيـان الفـلـسـطـيـني.

تـضـافـرت مـوـضـوعـيـا الحـالـة السـيـاسـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة الـتي كـانـت تـشـهـد تـنـاسـقـا مـع التـوجـهـات الرـسـمـيـة لـلـنـظـام النـاصـري فـي مـصـر، القـادر عـلى عـلى تـفـعـيـل قـرـار القـمـة العـرـبـيـة الأـوـلى لـمـصـلـحـة قـيـام مـؤـسـسـة تـمـثـلـيـة لـلـشـعـب الفـلـسـطـيـني و قد مـكـن ذـلـك الشـقـيـري مـن المـضـي قـدـمـاً حـيـث قـال: " قـرـار المـلـوك و الرئـسـاء العـرب لـم يـخـولـني إنـشـاء الكـيـان الفـلـسـطـيـني إـطـلـاقـا، كـل مـا خـولـني إـيـاه أن اتـصـل و ان ادرـس بـغـيـة الـوـصـول إـلى القـواعـد السـلـيـمـة لـتـنـظـيـم الشـعـب الفـلـسـطـيـني. فـقـد كـانـت مـهـمـتـي فـي الـواقـع الـاتـصـال و الـدرـس. و مـن ثـم تـقـديـم تـقـرـيـر إـلى مـؤـتـمـر القـمـة الثـانـي المـزـمـع عـقـده فـي الإسـكـنـدـريـة فـي شـهـر أـب 1964".<sup>(1)</sup>

و هـنا اعـتـقد أن الشـقـيـري مـن جـهـتـه لـم يـكـن يـنـقـصـه التـصـمـيـم عـلى إـيـجـاد مـؤـسـسـة كـيـانـيـة فـلـسـطـيـنـيـة، مـا دـامـت هـذـه العـمـلـيـة اسـتـجـابـة لـواقـع السـاحـة الفـلـسـطـيـنـيـة و النـظـام النـاصـري. و دـفـعـت مـسـألـة إنـشـاء الكـيـان الفـلـسـطـيـني خـطـوة و اسـعـة فـي مـؤـتـمـر القـمـة الأـوـل عـامـا 1964. و قد تـوجـه اهـتـمـام الشـقـيـري فـي هـذا المـؤـتـمـر إـلى أـمـرـين: الأـوـل أن يـكـون المـؤـتـمـر لـقـضـيـة فـلـسـطـيـن بـرـمـتـها، و لـيـس لـتـحـوـيـل رـوافـد الأـردن فـقـط، و الثـانـي انـتـزاع قـرـار بـإنـشـاء الكـيـان الفـلـسـطـيـني، مـهـمـا كـانـت صـيـغـتـه.

لـم تـكـن نـشـأة مـنـظـمة التـحـرـيـر الفـلـسـطـيـنـيـة دـون مـقـدـمـات او إـرـهـاصـات مـخـتـلـفـة مـنـها ظـهـور تـيـارـات و طـنـيـة يـمـكـن إـجـمـالـها فـي أـرـبـع تـيـارـات رـئـيـسـيـة عـلى السـاحـة الفـلـسـطـيـنـيـة فـي تـلك الفـتـرة و هـي:

1- حـركـة القـومـيـين العـرب الـتي تـزـعـمـت التـيـار العـرـبـي القـومـي و الـتي كـانـت مـتـحـمـسـة لإـبـراز الشـخـصـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة، و كـانـت الحـركـة تـتـحـدـث عـن ضـرـورـة قـيـام تـنـظـيـم خـاص لـلـفـلـسـطـيـنـيـين.

1 - الشـعـبـي، مـرـجـع سـبـق ذـكـره، ص: 103.

2- العناصر الفلسطينية في حزب البعث والتي مثلت الوجود القومي العربي الفلسطيني، والذين نادوا بقومية القضية الفلسطينية.

3 -تيار التنظيم الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة الذي دعا منذ العام 1960 إلى إقامة جمهورية فلسطينية ورحب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية فور تأسيسها.

4-تيار التوجه الفتاوي الذي قاده حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وكان يدعو هذا التيار إلى الاعتماد على الذات في التحرر، ويتضح مواقف هذا التيار من المقالات التي كانت تنشر في مجلة فلسطين لسان حركة فتح.<sup>(1)</sup>

بتاريخ 1964/2/20 بدأ الشقيري مشاوراته في عمان المحطة الأهم والتي من دون موافقتها لن تتحقق أي خطوة في اتجاه أهداف الشقيري والشعب الفلسطيني، ونظرا لان المكان المنوي إقامة المؤتمر الفلسطيني الأول فيه هو القدس التي كانت خاضعة للحكم الأردني. حيث حضر الشقيري اجتماعا لمجلس الوزراء ترأسه الملك حسين، وصرح عقب انتهائه بأنه عرض على الملك الهيكل العام للكيان الفلسطيني والخطوات العملية التي ستمكن الكيان من القيام بدوره الرئيسي في خدمة قضية فلسطين، كما عرض عليه فكرة إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني وموارده، وحاول الشقيري أن يهدئ من مخاوف الملك حسين و النظام الأردني من تشكيل منظمة التحرير، مما دفع الملك حسين للموافقة على إنشاءها لرعاية مصالح الفلسطينيين، وهذه النقطة حسبت لأحمد الشقيري بأنه كسب تأييد النظام الأردني منذ البداية.

ومن اجل تنفيذ قرارات القمة العربية و متابعة احمد الشقيري في تنفيذه لتوصيات المؤتمر الخاصة بإنشاء كيان فلسطيني، تم تشكيل لجنة من ممثلين شخصيين للملوك و الرؤساء العرب للمتابعة و التنسيق مع ممثل فلسطين احمد الشقيري و مع أمين عام الجامعة العربية.

إن إصدار مؤتمر القدس رداً يخول فيه احمد الشقيري لتنظيم الشعب الفلسطيني كان بمثابة قرار يؤسس لإبراز كيان للشعب الفلسطيني، أما طبيعة هذا الكيان، فهذه مهمة صاغها وبلورها احمد الشقيري من اجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وإبراز هويته حسب ما رآه

1 - عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص:65-71.

- وكما وضحنا رؤيته سابقا - التي عبرت عن إرادة شعب فلسطين الذي يريد هيئة تطالب بحقوقه وتمكنه من تحرير وطنه وتقرير مصيره. كان على أحمد الشقيري الاتصال بأبناء فلسطين لهذه الغاية والعودة بنتيجة اتصالاته إلى مؤتمر القمة العربي الثاني المنوي عقده في الإسكندرية 1964/9/5.

### المجلس الوطني الفلسطيني الاول:

بعد لقاء الملك حسين في عمان، قام أحمد الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية واتصل بأبناء فلسطين في أماكن تجمعهم. وعلى الرغم من تخوف فئات فلسطينية كثيرة من هذا الكيان وخشيتهم من سيطرة الإرادة الحكومية الرسمية العربية عليه فقد أثار القرار مشاعر أبناء الشعب الفلسطيني، وجاء تعبيراً عن رغبة الشعب الفلسطيني الصادقة ومطلبه القديم منذ النزوح عام 1948 بأن يكون له كيانه الذاتي المستقل الذي يمكنه من القيام بدوره الطبيعي في النضال ضد العدو الصهيوني.

تقرر عقد المؤتمر الفلسطيني العام، واختار الشقيري اللجان التحضيرية له من جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين وتألفت هذه اللجان من 35 عضواً موزعين على لجان فرعية هي: لجان الإعلام ولجنة الدراسات والمقترحات ولجنة جدول الأعمال ولجنة الاتصال ولجنة الافتتاح واللجنة الإدارية. وقامت اللجنة الإدارية بتنسيق أسماء المرشحين لعضوية المؤتمر وأعدت قائمة نهائية بأسمائهم ومنهم الأعيان الجدد والسابقين والنواب والوزراء ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الهاشمية ورجال الدين والمحامون والأطباء والصيادلة والمهندسون وأساتذة الجامعات وأعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة ورؤساء الغرف التجارية والتجار والمغتربون وممثلو اتحادات ونقابات العمال والمزارعون ورؤساء مجالس الشركات وموظفو المصارف وخلافهم<sup>(1)</sup>. إلا أن موضوع الممثلين أثار نقاشات كثيرة، فقد ذكر أن وفد لبنان إلى المؤتمر لم يضم أحداً من سكان المخيمات، وعين الشقيري لجنة عليا سماها " لجنة التنسيق " تمثلت في كل من روجي الخطيب، أنور نسيبة، قدرى طوقان، فلاح

1 - حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1975)،



الماضي، سعيد علاء الدين، يوسف عبده، الأنسة زليخا الشهابي، عبد الرحمن السكسك. للتنسيق بين قوائم المرشحين من مختلف البلاد وإعداد القائمة النهائية بأسمائهم. (1)

ولمساعدة لجنة التنسيق للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها اختار السيد الشقيري الدكتور عزت طنوس مديرا عاما لمكتب المؤتمر، و قد فوضه بإدارة المكتب و تأسيسه و رسم سياسته العامة بالتنسيق معه، حيث عمل هذا المكتب على إرسال الدعوات لحضور المؤتمر والإعداد الجيد لجدول الحفل الافتتاحي و كل ما يتعلق بسير المؤتمر. (2)

المهم أن اللجان التحضيرية للمؤتمر شملت الفلسطينيين في أماكن تجمعهم في البلاد العربية والداخل الفلسطيني ( الضفة الغربية وقطاع غزة ) وتم تسمية أعضاء المؤتمر الفلسطيني الأول وتوزيعهم الجغرافي.

وفي صباح يوم الخميس الموافق 1964/5/28، التأم عقد المؤتمر في فندق انتركونتيننتال في القدس وشهدته وفود من جميع الدول العربية وممثلين عن الجامعة العربية و الملوك و الرؤساء العرب:

- و قد خرج المؤتمر بناء على ما تقدم بقرارات خاصة و عامة على النحو التالي (3):
- 1- قيام منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعا لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقا للنصر.
  - 2- المصادقة على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده 29 بندا.
  - 3- المصادقة على النظام الأساسي وعدد بنوده 31 بندا، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني.
  - 4- انتخاب السيد أحمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 15 عضوا.
  - 5- يصبح المؤتمر بكامل أعضائه، أي 397 عضوا، المجلس الوطني الأول لمنظمة التحرير

1 - هيئة الموسوعة الفلسطينية ج4 مرجع سبق ذكره ص:314.

2 - الوثائق الفلسطينية للعام 1965 وثيقة : " تقرير عن المؤتمر الفلسطيني الاول لمنظمة التحرير المنعقد في

القدس 5/28 - 1964/6/2 "، ( بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 1973)، ص:599.

3 المرجع السابق، ص:599.

كما وخرج المؤتمر بقرارات تتعلق بالناحية العسكرية تمثلت في (1):

- 1-فتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من أبناء الشعب الفلسطيني
  - 2- تشكيل كتائب فلسطينية نظامية.
  - 3- تزويد الكتائب بكافة الأسلحة الضرورية للمقاومة.
  - 4- تطبيق نظام المقاومة الشعبية و الدفاع المدني.
  - 5- رعاية اسر و أبناء الشهداء
- كما وكان للمؤتمر قرارات سياسية تلخصت في:
- 1- قيام إسرائيل على الأرض العربية الفلسطينية باطل و هو عدوان مستمر على حقوق الشعب الفلسطيني.
  - 2- للشعب الفلسطيني الحق في المقاومة و النضال حسب موانيق الشرعية الدولية.
  - 3- العمل مع الدول الشقيقة و الصديقة على طرد إسرائيل من الأرض العربية الفلسطينية.
  - 4- تقوم منظمة التحرير بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية و مكاتب المقاطعة و الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة.
- كما و كلف المجلس المنبثق عن مؤتمر القدس احمد الشقيري لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وبعد التشاور مع أعضاء المجلس الوطني في مختلف أماكن التجمع، استطاع الشقيري تشكيل اللجنة التنفيذية من الاسماء التالية:
- بهجت ابوغربية، حامد ابوستة، د. حيدر عبد الشافي، خالد الفاهوم، فاروق الحسيني، فلاح الماضي، د. قاسم الريماوي، قصي العبادلة، نقولا الدر، عبد الخالق يغمور، عبد الرحمن السكسك، عبد المجيد شومان، وليد قمحاوي، وجيه المدني، بالإضافة لاحمد الشقيري رئيساً لمنظمة التحرير. (2)

---

1 - هيئة الموسوعة الفلسطينية، ج4، مرجع سبق ذكره ص:314.

2- ابو عفيفه، طلال، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897-1997، (رام الله: مطابع مجلة عبير، 1998)، ص: 138 .

وكما يتضح للعيان أن هذا المؤتمر جاء برغبة الشقيري أو من كان مؤيداً لنهج الشقيري وخطه السياسي، مع ذلك ظهرت خلال جلسات المؤتمر تيارات معارضة لنهجه. فجاءت أهم التيارات المشاركة على النحو التالي:

- 1- التيار الذي كان مؤيداً لنهج الشقيري، مع ولائهم المطلق لشخصه.
- 2- التيار الناصري القومي الذي كان له نفوذ كبير في الأوساط الفلسطينية خارج المؤتمر.
- 3- فريق البعثيين الفلسطينيين الذين كانوا على خلاف مع عبد الناصر، وكان تأثير هذا التيار داخل المؤتمر ضعيفاً لقلّة عددهم.
- 4- شخصيات مؤيدة النظام الأردني على مختلف مناصبهم وتسمياتهم، ومعظمهم من الفلسطينيين الذين تربطهم علاقات قوية مع السلطات الأردنية الحزبية المعارضة. وهذا الفريق رغم تأييده للكيان الفلسطيني فإنه يرفض أن يؤثر قيام هذا الكيان على مصالح أعضائه في الأردن.
- 5- أما التيار الخامس والأخير فهو الفتحاوي الداعي لبدء الكفاح المسلح ضد إسرائيل. ومع أن هذا التيار لم يكن يملك نفوذاً قوياً داخل المؤتمر لقلّة عدد أعضائه، فإن نفوذهم كان في ازدياد مضطرد في أوساط الفلسطينيين.<sup>(1)</sup>

لدى انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية 5-11/9/1964، كان الفلسطينيون قد خرجوا من مؤتمريهم ( القدس ) بمطالب مهمة لعرضها على الزعماء والرؤساء العرب تمثلت هذه المطالب بأمور رأى فيها الشقيري ضرورة ملحة لتحقيق أهداف المؤتمر الفلسطيني ونعرضها هنا للأهمية:

- 1- " إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً للقيام بدوره الرئيسي في تحرير وطنه، وذلك بتجنيدته وتدريبه وإنشاء كتائب فلسطينية نظامية وفدائية وتأمين كل ما يتصل بالمجهود العسكري للشعب الفلسطيني.
- 2- إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني بموارده المتعددة لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني في الميادين العسكرية والسياسة والتنظيمية والإعلامية.
- 3- العمل السياسي بكل جوانبه العربية والدولية، ويدخل في ذلك الإعلام وإنشاء المكاتب وإرسال الوفود والمشاركة في ميادين النشاط السياسي على الصعيدين العربي والعالمي "<sup>(2)</sup>

1 - عبد الرحمن، عمر، **الاجئون الفلسطينيون**، (بيروت: دار البيارق، 1984)، ص: 65-71.

2 - هيئة الموسوعة الفلسطينية ج4 مرجع سبق ذكره، ص314.

لكن ما تم من خطوات في طريق استكمال إنشاء الكيان الفلسطيني، من مؤتمر وطني ومنظمة تحرير ولجنة تنفيذية، أثار بعض الصعوبات والاعتراضات في مؤتمر القمة العربية. وتركزت الاعتراضات التي أبدتها بعض الدول العربية ودار حولها النقاش والجدل في ثلاثة أمور:

1- إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية: رأت بعض الوفود العربية أن الشقيري، بالدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني، وبإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، تجاوز السلطات التي أعطاه إياها مؤتمر القمة العربية الأول واقتصرت على تكليفه إجراء الاتصالات مع أبناء فلسطين والحكومات العربية فيما يتعلق بإنشاء الكيان الفلسطيني، على أن يعود بنتائج الاتصالات إلى مؤتمر القمة الثاني فيقرر فيها ما يراه مناسباً. وقد أثار هذا الأمر جدلاً حاداً أكدت اللجنة التنفيذية خلاله أن إنشاء الكيان الفلسطيني وقيام المنظمة من اختصاص الشعب العربي الفلسطيني، وأن دور القمة العربية هو المساعدة وتقديم الدعم، وبذلك انتزع استقلال منظمة التحرير. (1)

2- إنشاء جيش التحرير الفلسطيني: اعترضت بعض الوفود العربية، وفي طليعتها الأردن، على تشكيل قوات مسلحة فلسطينية ذات قيادة مستقلة، ورفضت أن تسمح بتجنيد الفلسطينيين المقيمين فيها أو أن تتمركز قوات فلسطينية على أرضها وذلك نابع من موقفها التقليدي المعارض لأي تواجد عسكري فلسطيني ينازعها السيادة على الضفة الغربية، وبالمقابل رحبت وفود عربية أخرى بقيام هذه القوات الفلسطينية وأبدت استعدادها للسماح لهذه القوات بالعمل فوق أراضيها كسوريا مثلاً.

بذل وفد منظمة التحرير جهوداً كبيرة للخروج بقرار عربي حول الموضوع العسكري الذي يشكل عماد الكيان الفلسطيني، فكان قرار القمة بإنشاء جيش تحرير فلسطين، لكن على أرض الواقع هذا القرار واجه صعوبة كبيرة حيث لم تسمح الدول المضيفة بقيام جيش آخر على أراضيها، وهذا الأمر كان معضلة كبيرة تواجه الشقيري، وعليه ومنعا لإثارة بعض الدول، وافق الشقيري على أن تنشأ بداية كتائب فلسطينية مسلحة من أبناء فلسطين المقيمين في مصر وقطاع غزة وسورية والعراق وتكون نواة جيش التحرير الفلسطيني مستقبلاً، على أن تخضع

1 - هيئة الموسوعة الفلسطينية ج4، مرجع سبق ذكره، ص 314.

هذه الكتائب لقيادة فلسطينية واحدة وتصبح جزءا من جيش التحرير الواحد حين تسمح الفرصة بإنشائه. وافق وفد منظمة التحرير أيضا على أن يقوم تعاون وتنسيق بين القوات الفلسطينية والقيادة العربية الموحدة في التشكيل والتدريب والتسليح والعمليات. (1)

3- **الدعم المالي:** وافق المؤتمر بعد تردد بعض الوفود على تقديم مليون دينار أردني سنويا لتغطية نفقات إنشاء القوات المسلحة الفلسطينية بالتنسيق مع القيادة العربية الموحدة، ومليون آخر يدفع للصندوق القومي الفلسطيني مباشرة للمساعدة في تغطية نفقات منظمة التحرير غير العسكرية (2).

لقد كانت ردة الفعل الفلسطينية والعربية مختلفة حول طبيعة هذا الكيان إذ أن التيارات الفلسطينية ( حركة فتح، التيار القومي، الهيئة العربية العليا ) أبدت تحفظاتها تجاه الشكل الذي كان الكيان الجديد قد بدأ يتخذه. وكان الاعتراض الأكبر موجهًا إلى الطبيعة التقليدية لقيادة المنظمة وإلى السيطرة التي تمارسها الأنظمة العربية عليها. ومن هنا، استمر بعض الفلسطينيين في العمل خارج المنظمة من خلال منظمات فدائية مستقلة. ولكن أغلبية الفلسطينيين، وكثيرين في العالم العربي، لم يقتنعوا بضرورة إيجاد مقاربة بين الأنظمة والعمل المسلح الفلسطيني، إلا بعد حرب حزيران / يونيو 1967 وما تبعها من ضعف الثقة بقيادة دول المواجهة العربية وقواتها العسكرية. ولم يعد باستطاعة القادة العرب اللجوء إلى حجبتهم القائلة بأن العمل العسكري التقليدي المنسق مفتاح تحرير الأرض العربية. (3)

لذلك كله فأني اعتقد أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية كان حاجة قومية كبرى عبرت عن مشاعر الشعب العربي الفلسطيني وتطلعاته القومية. ومع هذا كان ميثاقها القومي يدعو إلى تحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية فلسطينية على ترابها.

---

1 - المرجع السابق، ص:314.

2 - المرجع السابق، ص:314.

3 - عبد الرحمن، عمر، مرجع سبق ذكره، ص:58-60.

## 4.2 المبحث الثاني: هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

كان هدف منظمة التحرير منذ أن أعلنها الشقيري بشكل رسمي تحرير فلسطين، لهذا بدأت بإرساء القواعد المؤسساتية مثل جيش التحرير فلسطين والصندوق الوطني للدعم المالي وقيامه هيكلياتها المختلفة. (1) هذه الهياكل تعرضت فيها التشكيلات و القيادات للتبديل والتغيير أكثر من مره، كما أنها، مرت بفترتين أساسيتين كبيرتين تمثلتا بفترة التأسيس ( احمد الشقيري 1964)شاملة الفترة الانتقالية (يحيى حمودة ) و الفترة الثانية فترة الممارسة الفعلية لأنشطة المنظمة أو( ما بعد التأسيس سيطرت حركة فتح والمنظمات الفدائية على م.ت.ف عام 1968).

اشتملت هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الأولى (1964- 1968) على التالية:

1- المجلس الوطني الفلسطيني.

1- اللجنة التنفيذية للمنظمة.

3- دوائر منظمة التحرير الفلسطينية.

### 4.2.1 المجلس الوطني الفلسطيني:

المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها والذي يعتبر حسب نص المادة 7-أ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية: "هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها".(2)

---

1 - Frangi,Abdallah; The PLO and Palestine ,( London :Zed Book Ltd 57Caledonian Road, - 1983),p:99.

2 - السلطة الوطنية الفلسطينية / ملف منظمة التحرير الفلسطينية: وثيقة " النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره،ص:1-20 .

#### 4.2.1.1. نشأة وتأسيس المجلس الوطني الفلسطيني:

يمكن القول أن المجلس الوطني الأول وجد عام 1948 في قطاع غزة، عندما تداعى الفلسطينيون لعقد مؤتمرهم بهدف تشكيل حكومة عموم فلسطين، فقد كانت تشكيلة ذلك المؤتمر هي تشكيلة المجلس الوطني الأول التي كانت برئاسة الحاج أمين الحسيني. وقد شكل هذا المجلس في حينه وما زال أول سلطة تشريعية فلسطينية تقام على الأرض الفلسطينية التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 و القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية و فلسطينية ووضع القدس تحت الوصاية الدولية<sup>(1)</sup>.

وبعد فترة من الإهمال والنسيان التي مر فيها هذا المجلس في فترة الخمسينات وبداية الستينات، جاء بث الروح فيه من قبل احمد الشقيري الذي خلص إلى تشكيل المجلس الوطني من أعضاء موزعين حسب الحضور الجغرافي.

ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا.

#### 4.2.1.2. النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني:

كان أول إنجاز قام به المجلس الوطني المنعقد عام 1964 وضع أسس القانون الانتخابي الفلسطيني، الذي يعتبر بداية حجر أساس لنظام تعددي.

صدر النظام الانتخابي " في السابع عشر من تموز/ يوليو 1965م، بموجب المادتين الخامسة والثامنة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمصادق عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى بالقدس في الفترة من 28 أيار - 2 حزيران 1964م.

---

1 - السلطة الوطنية الفلسطينية، ملف منظمة التحرير الفلسطينية، وثيقة " قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 181"، مصدر

سبق ذكره، ص: 1-20.

وجاء نظام الانتخاب في (73) مادة، توزعت على فصول ستة: التعاريف، الاقتراع، العمليات الانتخابية، فرز الأوراق وإعلان النتائج.

ومن أبرز مواد هذا النظام:

- لكل فلسطيني حق انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، إذا أكمل الثامنة عشرة من عمره، وكان اسمه مسجلاً في أحد جداول الانتخاب النهائية، ولم يكن معتوهاً أو مجنوناً، ولم يكن محكوماً بجناية أو بجرime تمس الشرف الوطني.

- لا يجوز للناخب أن يعطي صوته أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد ولا أن يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها.

- لكل فلسطيني الحق بالاعتراض على جدول الناخبين وطلب تصحيحه سواء أكان ذلك بخصوص شخصه أو بخصوص أشخاص آخرين.

- يشترط في المرشح لعضوية المجلس الوطني أن يكون: فلسطينياً يجيد القراءة والكتابة، ناخباً مقيداً في جدول الانتخابات النهائي، قد أتم الخامسة والعشرين من عمره عند إجراء الترشيح، غير محكوم عليه بجناية أو جنحة أخلاقية، ليس موظفاً في المنظمة، أن يكون عضواً عاملاً في التنظيم الشعبي، وأن لا يرشح نفسه في أكثر من دائرة انتخابية واحدة<sup>(1)</sup>.

#### دورات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1969:

رقم الدورة	مكان انعقاد	تاريخ انعقاد	نوع الدورة	رئيس الدورة	ملاحظات
الأولى	القدس	1964/5/28	عادية	أحمد الشقيري	التأسيس
الثانية	القاهرة	1965/5/31	عادية	أحمد الشقيري	
الثالثة	غزة	1966/5/20	عادية	عبد المحسن القطان	
الرابعة	القاهرة	1968/7/10	عادية	يحيى حمودة	
الخامسة	القاهرة	1969/2/1	عادية	خالد الفاهوم	

1 - عبد الواحد، منير ، التشريعات والقوانين في منظمة التحرير ، 1975 ، ص:188 .



### 4.2.1.3. اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

تعتبر اللجنة التنفيذية من أهم الهياكل التنظيمية في منظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن تشبيهها بالحكومة لدى الدول. وقد عرفها النظام الأساسي للمنظمة في الباب الثالث المادة 13 بأنها: " أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية".<sup>(1)</sup>

لقد مر تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفقرتين:

الأولى: منذ قيام المنظمة حتى الدورة الرابعة للمجلس الوطني (1964/5/28-1968/7/10)، فقد نص النظام الأساسي للمنظمة سابق الذكر في المادة 14 على أن تجري عملية انتخاب داخل المجلس الوطني لرئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس المنتخب اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية، وتؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً بما فيهم الرئيس، وينتخب هؤلاء من بينهم نائباً للرئيس. وأعضاء أول لجنة تنفيذية<sup>(2)</sup>. وقد كان أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية آنذاك، واستمرت رئاسته لها أكثر من ثلاث سنوات من عام 1964 حتى عام 1967.<sup>(3)</sup>

الثانية: الدورة الرابعة للمجلس الوطني في القاهرة 1968/7/10: في هذه الدورة اتخذ المجتمعون قرار بتعديل المادتين 13، 14 من النظام الأساسي، حيث أصبح المجلس الوطني هو الذي ينتخب من بين أعضائه جميع أعضاء اللجنة التنفيذية، وتقوم هي بانتخاب رئيسها من بين أعضائها كما جرى تحديد عدد أعضاء اللجنة بأربعة عشر بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.<sup>(4)</sup>

---

1 - السلطة الوطنية الفلسطينية: ملف منظمة التحرير الفلسطينية، وثيقة " النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية "، مصدر سبق ذكره وص: 1-20.

2 - عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ص: 78.

3 - عبد الفتاح، ايهاب، منظمة التحرير الفلسطينية، (دمشق: دار اليراق للنشر والتوزيع، 1979)، ص: 126 .

4 - السلطة الوطنية الفلسطينية: ملف منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 1-20 .

#### 4.2.1.4 مهام واختصاصات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

جاء في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الباب الثالث المادة 13-21 مواد تحدد مهام اللجنة التنفيذية وهي كالتالي:

1. تمثيل الشعب الفلسطيني أمام العالم الخارجي بممثلات للمنظمة.
2. الإشراف على تشكيلات المنظمة وسير أعمالها.
3. إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة وتشكيل أجهزة الرقابة.
4. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها بالتعاون مع الصندوق القومي.
5. تنفيذ السياسات والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني.
6. إنشاء الدوائر التالية: (الدائرة العسكرية، دائرة الصندوق القومي، دائرة الشؤون السياسية، والإعلامية، دائرة البحوث والمؤسسات المختصة ودائرة الشؤون الإدارية).
7. القيام بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وجميع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تساعد على تحقيق أغراضها<sup>(1)</sup>.

---

1 - المرجع السابق، ص: 1-20.

### 3.3 المبحث الثالث: صعود المنظمات الفدائية لقيادة منظمة التحرير:

بعد حرب عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، اتخذ الفلسطينيون قرارهم المبادرة بالتخلص من الهيمنة والوصاية العربية استعداداً لانطلاق المقاومة ضد الاحتلال.

وقد اضطرت الأنظمة العربية الموافقة على فتح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني كونها خرجت مهزومة من الحرب أمام جماهيرها وبالتالي لم تستطع ان تقف امام المد الجماهيري الغاضب على فقدان الأرض الفلسطينية والعربية.

تحركت الفصائل المسلحة الفلسطينية للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطيني حيث دفعت الشقيري للاستقالة وادارة المنظمة من قبل الفصائل الفلسطينية<sup>(1)</sup> حيث دخلت حركة فتح ومعظم المنظمات الفدائية م. ت. ف، وسيطرت فتح على قيادة اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف، وتولى ياسر عرفات رئاسة المنظمة منذ ذلك الحين، بعد قرار تعيين يحيى حمودة رئيساً مؤقتاً للمنظمة وتم استبدال الميثاق القومي الفلسطيني بالميثاق الوطني الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

سعت حركة فتح وقيادة م. ت. ف للحفاظ على "القرار الوطني الفلسطيني المستقل قدر الامكان" ودفعت أثماناً باهظة لذلك، واصطدمت بمعوقات هائلة داخلية وعربية ودولية. غير أنها تمكنت من انتزاع صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي بالرباط في عام 1974. وعضو مراقب في الأمم المتحدة، وعندما أعلنت م. ت. ف استقلال فلسطين في نوفمبر/تشرين الثاني 1988 اعترفت بها أكثر من 120 دولة في العالم، وحوّلت كثير منها مكاتب م. ت. ف فيها إلى سفارات لدولة فلسطين رغم أن هذه الدولة لم تقم بعد على الأرض، وبدل أن تكون فلسطين بلداً عربياً أصبحت وطن الفلسطينيين لكن دون إخلاء سبيل الدول العربية من مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية.<sup>(3)</sup>، وأشرفت الفصائل الفلسطينية على تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي أصبح عبارة عن ائتلاف فصائلي قائم على

1 - كوبان، مرجع سبق ذكره، ص 80-81

2 حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، (بيروت: مركز الابحاث لمنظمة

التحرير، ط1، 1980)، ص، 236-239

3 - قاسم، عبد الستار، الموجز في القضية الفلسطينية، (نابلس: المكتبة الجامعية، 2002)، ص: 275.

المحاصصه، أي أن الفصائل أخذت توزع المقاعد فيما بينها وذلك حسب كل ثقل فصيل على الساحة العسكرية والشعبية، فلم تكن هنالك انتخابات تعطي تقديراً جيداً للأوزان المختلفة،<sup>(1)</sup> علماً بأن تلك الفصائل لم تغفل المستقلين والأدباء وتجمعات النقابات الفلسطينية بعدد من المقاعد،<sup>(2)</sup> أي أن المنظمة في ظل هيمنة الفصائل عليها قد أصبحت منظمة فصائلية أكثر منها جامعة لكل أبناء وقطاعات الشعب الفلسطيني، وغلبت على أعمالها المصالح الفصائلية أكثر من الأبعاد الشمولية والعامة للشعب الفلسطيني.

كما كانت المنظمة في وجهة نظر الأنظمة العربية والأمم المتحدة لا تزال تمثل الفلسطينيين. غير أن قدرتها على تمثيل الفلسطينيين كافة ظلت أمراً نسبياً، وتواجهه مشكلات عملية وميدانية في كثير من الأحيان، ومن ذلك:

1-عدم قدرة م. ت. ف على ممارسة شرعيتها على شعبها أو على أرضها بسبب الاحتلال، وتشرد الشعب الفلسطيني، والتدخلات والعقبات التي تضعها الأنظمة العربية والنظام الدولي.

2-عدم قدرة م. ت. ف على تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب شعبياً ويمثل بدقة الشرائح المختلفة للفلسطينيين، لاستحالة ذلك عملياً في البلاد العربية التي يمنع معظمها مثل تلك الممارسة.

3-وجود عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية التي تمثل أنظمة عربية معينة وتلتزم بسياساتها، وتتأرجح علاقاتها بـ م. ت. ف وفق علاقاتها بالنظام العربي نفسه، مثل "الصاعقة" التي كانت تتبع "البعث" السوري وجبهة التحرير العربية التي كانت تتبع "البعث" العراقي.

4-ظهور قوى إسلامية فلسطينية تتمتع بحضور شعبي واسع (حماس والجهاد الإسلامي) ورفضها الانضمام إلى م. ت. ف إلا بعد بنائها على أسس جديدة.

---

1 الحوت، شفيق، عشرون عاماً في م. ت. ف 1964-1984، (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ط1، 1998)، ص: 183-184.

2 هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 62-63.

5-خسارة م. ت. ف قاعدة وجودها في الأردن إثر أحداث 1970-1971، وقاعدتها في لبنان إثر الاجتياح "الإسرائيلي" عام 1982، وتراجع قدرتها على التفاعل مع الحياة اليومية للفلسطينيين في الخارج.

6-إن طريقة قيادة الرئيس أبو عمار لـ م. ت. ف، وتركز السلطات في يده، اثر بشكل مباشر على دورها وفعاليتها.

7-دخول م. ت. ف في مسار التسوية السلمية وتوقيعها اتفاق أوسلو عام 1993، الذي أوجد انقساماً شديداً في الشارع الفلسطيني، فالعديد من قطاعات الشعب الفلسطيني لم تعد ترى في م.ت.ف ممثلاً لطموحاتها وأمالها وأهدافها.

## الفصل الخامس

### 5 النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو

حين بدأ الرئيس الراحل ياسر عرفات يفكر جديا عام 1988 في الاعتراف بالقرار 242 والذهاب إلى المفاوضات على قاعدة دولتين لشعبين، قاد حوارا داخليا استمر ستة أشهر. شارك فيه مسؤولين فلسطينيين من تونس، واجتمعوا مع عرفات، وناقشوه بمشروعه، واستمع إلى كل ملاحظاته وانتقاداته، وقدم ردوده عليها. وحين صاغ عرفات مشروعه النهائي (وثيقة الاستقلال) وإعلان الدولة الفلسطينية، كان الكل يعرف تفاصيل التفاصيل حول كل نقطة. يعرف الإيجابيات والمحاذير، يعرف الدوافع والأسباب.<sup>(1)</sup> بعد كل هذا الحوار الطويل التاريخي والسياسي والقانوني والوطني، ترك لكل طرف حرية أن يوافق أو أن يعارض داخل مداولات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وتحول الحوار من حوار ثنائي داخل الغرف المغلقة إلى حوار وطني مفتوح، لا يستطيع أحد أن يصد أبوابه المشرعة. بعد الانتفاضة الأولى عام 1987 لم يكون هناك أفقا سياسيا تذهب إليه القيادة السياسية للشعب الفلسطيني ولم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية أن تمسك بزمام المبادرة، فكان المسار التفاوضي جاهزا برعاية أمريكية و من هنا انطلقت المسيرة السلمية ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونتناول في هذا الفصل النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو في خمس مباحث على النحو التالي: اتفاق اوسلو (المبحث الاول)، خروج الاتفاقية الى حيز التنفيذ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية (المبحث الثاني)، الفصائل الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني (المبحث الثالث)، علاقة السلطة بمنظمة التحرير وأثر الانقسام على النظام السياسي الفلسطيني (المبحث الرابع)، الحوار الوطني الفلسطيني وأثره على النظام السياسي الفلسطيني (الفصل الخامس).

1- جمعة ، محروس ، اتفاق اوسلو ، (دار البيارق ،1999)، ص 24.

## 5.1 المبحث الاول: اتفاق اوسلو

### 5.1.1. ما قبل أوسلو:

عقد مؤتمر مدريد للسلام في إسبانيا في تشرين الثاني (نوفمبر) 1991، وشكل بداية لمفاوضات السلام بين إسرائيل والدول العربية، بما فيها سوريا. حيث عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج، وبرعاية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وافقت سوريا والأطراف العربية الأخرى على الحضور بعد التأكيد على أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425 القاضية بانسحاب إسرائيل "الكامل" من الأراضي العربية المحتلة.

كما أنه في نفس العام حدثت تغييرات كثيرة أدت إلى وجود صيغة مدريد للسلام آنذاك، فالتحق العرب فيها نتيجة لواقع دولي وإيحاء بأن سقوط الاتحاد السوفيتي قد أسقط من أيدي العرب قوة دولية مساندة لهم، إضافة إلى هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، لذلك ذهب العرب مجتمعين إلى المؤتمر وتفرقوا داخله، بفعل صيغة المفاوضات الثنائية والمتعددة.<sup>(1)</sup>

لم تجر أية محادثات خلال المؤتمر الذي استمر ليومين، وغلبت عليه المظاهر الاحتفالية. وكانت واحدة من اللحظات الدرامية عندما رد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع على اتهامات رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير لسوريا بالإرهاب، بإبرازه أمام المؤتمر وثيقة بريطانية قديمة تفيد بأن شامير كان ملاحقاً في أوروبا على خلفية اتهامه بالمشاركة بعمليات إرهابية في فلسطين. انطلقت بعد المؤتمر المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية. وبينما لجأ الأردنيون والفلسطينيون إلى توقيع اتفاقين منفصلين مع إسرائيل، فإن سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين، ولم تسفر مفاوضات سوريا مع إسرائيل إلى أية نتيجة بسبب رفض إسرائيل المستمر للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة منذ 1967.<sup>(2)</sup>

1- حسين ، خليل ، المفاوضات العربية الإسرائيلية ، (بيسان للنشر ، 1993 )، ص12-14

2- ارونسون جيفري ، سياسة الامر الواقع في الجولان ، ترجمة محمد مفيد ، (بيروت ، 1995 )، ص 221 .

## 5.1.2. مجريات اتفاق أوسلو:

قبل الإعلان عن عملية السلام في مدريد عام 1991 برعاية أمريكية وروسية على قاعدة "الأرض مقابل السلام، هذه العملية التي كانت على قاعدة التعاون والاتفاق العربي المشترك وعدم فصل المسارات، وبعد فصل المسار الأردني-ال فلسطيني بضغوط سياسية واقتصادية خليجية - أمريكية وقع الأردن "اتفاقية وادي عربة" في 26 أكتوبر عام 1994، في الوقت الذي أدت فيه اللقاءات السرية في العاصمة النروجية اوسلو حيث أعلن في الثالث عشر من شهر أيلول عام 1993 عن التوقيع على "اتفاقية أوسلو" ما بين م،ت،ف وإسرائيل.<sup>(1)</sup> التي بلغ تعداد صفحاتها أكثر من مائتي صفحة باللغة الإنكليزية، وأدى ذلك الى انقسام المجلس الوطني الفلسطيني بين مؤيد ومعارض.<sup>(2)</sup>

ولكن سرعان ما تكتشفت حقيقة الموقفين "الإسرائيلي" والأمريكي من "مبدأ السلام ومرجعية السلام"، وقراري مجلس الأمن 242 و338، حيث رفضت "إسرائيل" التوقف عن ممارساتها العدوانية بمصادرة الأرض وإقامة المستوطنات وزرع المستوطنين، ولم يتحرك الراعي الأمريكي ليلزم "إسرائيل" بالكف عن كل ذلك، وعدم انتهاك "مرجعية السلام".<sup>(3)</sup> وهكذا دخلت المفاوضات منذ بدايتها في مأزق تفاوضي، وتواتر الضغط الأمريكي - "الإسرائيلي" على الوفد الفلسطيني كي يؤجل الحديث في مسألة الاستيطان و القدس للمرحلة الأخيرة من المفاوضات، مع التركيز على نقل السلطات المدنية للجانب الفلسطيني.

استمرت المفاوضات منذ مدريد على مدى عشرين شهراً، إلى أن أعلن عن "اتفاق أوسلو" حيث انطوى الاتفاق على بعض المفاهيم العامة في ديباجته التي تؤكد أن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.<sup>(4)</sup> كما جاء في المقدمة "الالتزام بإجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس التشريعي ولرئيس السلطة التنفيذية حتى

1 الشريف، ماهر، البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص419

2 نوفل، ممدوح، قصة اتفاق اوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة (طبعة اوسلو)، (عمان: الاهلية للتوزيع والنشر ، ط1، 1995، ص178-203)

3- الدجاني ، برهان ، مفاوضات السلام ، (بيروت : 1994 )، ص166.

4- عباس ، محمود، طريق اوسلو ، (بيروت:شركة المطبوعات ، 1994)، ص67-71 .



يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة السلطة في تسيير شؤونه بشكل ديمقراطي، كما تحدثت المقدمة عن الالتزام بالاعتراف المتبادل المعبر عنه بالرسائل المؤرخة بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 1993، والموقعة من قبل رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. فقد اعترف الجانب الفلسطيني بـ"إسرائيل" "دولة مستقلة ذات سيادة" على الأرض الفلسطينية عام 1948، بينما اعترف الجانب "الإسرائيلي" بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعية للشعب الفلسطيني. وبعد خطابات الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل تم الترتيب لوجود حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تأجيل البت في القضايا المصيرية الحساسة مثل القدس واللجئين والدولة والمياه والحدود. وطبقا لاتفاقيات عام 1995 بين المنظمة وإسرائيل تم توسيع سلطات الحكم الذاتي في بعض المناطق المحتلة ما عدا القدس الشرقية. (1) هنالك العديد من القضايا الخلافية على خلفية اتفاق اوسلو في الساحة العربية والفلسطينية، والتي يرتبط بعضها بشكل مباشر بالنظام السياسي الفلسطيني:

**1- الولاية الجغرافية:** نص الاتفاق على أن للسلطة الفلسطينية ولاية جغرافية على غزة وأريحا دون تحديد المساحة، وهي ممنوحة من قبل إسرائيل تحت نوع من الرعاية الدولية<sup>(2)</sup>، أي أن إسرائيل تمنح ولاية وفق شروط معينة ومتطلبات واضحة وتبعاً لقدرات السلطة الفلسطينية على الالتزام بواجباتها تقوم إسرائيل بتقييم الأوضاع واتخاذ القرار المناسب بشأن توسيع مساحة الولاية. لنجد في ذلك انتقاص من السيادة على الأرض والتي تمثل أساس تكوين النظام السياسي لدولة لان الأرض ركن أساسي من أركان الدولة وكما رأينا في تعريف النظام السياسي في الفصل الأول، وهنا ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض مبهمة وغير محددة وما زالة تحت السيطرة الاسرائيلية.

---

1- يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، 1995)، ص 874 - 879 .

2 هيلر ،مارك،المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من قضايا الحل النهائي،(مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،1995)،ص36-39

2- الأمن: ورد في الاتفاق أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيعملان على التنسيق الأمني فيما بينهما، حيث لم يتم توضيح تفاصيل هذه العبارة،<sup>(1)</sup> وهنا نجد ان ارتباط الأمن العام لكلا "الدولتين" مرتبط فيما بينهما، لنجد من خلال هذه القضية انه تم التعامل مع السلطة الوطنية من قبل إسرائيل على أنها دولة قائمة بحدود لم يتم تحديدها.

3- قضايا الوضع النهائي: تم تأجيل كامل القضايا المصيرية الفلسطينية والتي تتمثل بقضية اللاجئين والقدس وحق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة مفتوحة على البلاد العربية وخالية من المستوطنات.<sup>(2)</sup> حيث أن هذه القضايا مازالت عالقة حتى هذه اللحظة، وبذلك لم يتم تحديد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وفق ما جاء في وثيقة اعلان الاستقلال وما قامت على اساسه منظمة التحرير الفلسطينية و المجلس الوطني.

---

1 عاروري، نصير، الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي والادارة الامريكية، مجلة قراءات سياسية، ع1 1994، ص15.

2 - الشفاقي، خليل، الابعاد الامنية للاتفاق، اعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلي، ص12-20

## 5.2 المبحث الثاني: خروج الاتفاقية الى حيز التنفيذ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

في رسالة الرئيس عرفات المؤرخة 1993/9/9 اعترف بدولة "إسرائيل"، والتزم بتغيير بعض مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر وجودها وتدعو للكفاح المسلح، كما أعلن نبذ "الإرهاب" وتعهد بمحاربته. وبالمقابل اقتضت رسالة رابين الجوابية في 1993/9/10 على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

قضى اتفاق القاهرة الثاني الموقع في 1994/5/4 بإنشاء سلطة فلسطينية، تمارس المهام التنفيذية والتشريعية في المنطقتين (أ) و(ب). واشترط أن تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية "إسرائيل" بأسماء أعضاء هذه الهيئة، وأي تغيير في أعضائها.<sup>(2)</sup> وقد استعيد من صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية العلاقات الخارجية، والأمن الداخلي العام، والأمن الخارجي، فيما اشترطت المادة السابعة من الاتفاق مطابقة القوانين والأوامر الإدارية التي تصدرها السلطة مع نصوص "اتفاق أوسلو" والاتفاقيات المكملة له. مما يعني افتقاد السلطة الفلسطينية لاستقلالية التشريع. وبذلك فهي سلطة لإدارة شؤون المواطنين تحت الاحتلال تعفي إسرائيل من المسؤولية القانونية والإدارية.

وعملاً بأحكام اتفاق باريس الاقتصادي الموقع في 1994/4/29 ربط اقتصاد الضفة والقطاع ربط تبعية بالاقتصاد "الإسرائيلي" سواء بتحديد إطار للاتحاد الجمركي و للتعرفة بين الكيان الفلسطيني الناشئ و"إسرائيل"، أو بحجز مستحقات السلطة الجمركية لدى "إسرائيل". وبتوالي الاعتماد على المعونات الخارجية الأوروبية والأمريكية المصدر بصورة رئيسية.<sup>(3)</sup>

وبموجب "اتفاق أوسلو 2" الموقع في واشنطن في 1995/9/28 قسمت الأرض المحتلة إلى ثلاث مناطق: (أ) وتضم أجزاء من قطاع غزة ومدن الضفة الرئيسية، عدا الخليل، حيث الإدارة والأمن فيها مسؤولية السلطة الفلسطينية. (ب) وتشمل معظم قرى الضفة، والإدارة

1- مشهور ، محمد ، الاعتراف المتبادل ، (بيروت : 1996) ، ص 245.

2 شحادة، رجا، الدستور رمز سياسي ام حقيقية لتقرير المصير، مؤتمر رام الله، ص 2-8.

3- موقع انترنت: [www.palestine-info.com](http://www.palestine-info.com) (5-7-2009).

فيها للسلطة بينما الأمن تحت سيطرة "إسرائيل"، ومساحة المنطقتين في الضفة لا تتعدى 30% تضم 90% من مواطنيها، أما المنطقة (ج) فتبلغ نحو 70% من مساحة الضفة، وتضم المستوطنات، ومواقع المياه، والمناطق الحدودية، والطرق الالتفافية، وتحيط بالمنطقتين (أ) و(ب). وتعتبر المستوطنات تابعة إدارياً وأمنياً وتشريعياً لـ"إسرائيل". كذلك شكلت بموجب الاتفاق لجنة مشتركة للتنسيق.<sup>(1)</sup>

دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه. ومن التغييرات التي شهدتها هذا التطور على النظام الحزبي: (1) قيادة فتح للسلطة باستخدام آليات متعددة كبناء قوة أمنية، والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال. (2) صعود تنظيمات الحركات الإسلامية، وتراجع ملحوظ في تنظيمات اليسار<sup>(2)</sup>. (3) تشكل النظام الحزبي في هذا السياق من قوى مؤيدة ومشاركة في السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل قوى معارضة تأخذ على السلطة عدم شرعيتها وفسادها.

من حيث الشكل تمثل النظام السياسي الفلسطيني في البداية قبل استحداث منصب رئيس الوزراء بنظام رئاسي فترته أربع سنوات كما وجد مجلس تشريعي يمثل نظام البرلمان و قد حدد النظام و القانون الأساسي صلاحيات كل فريق، اعتقد ان النظام السياسي الفلسطيني لا يحكمه قانون او نظام و ذلك ثبت في الانتخابات الأخيرة 2006 حيث تم الانقلاب على الشرعية الفلسطينية ولم يحتكم احد الى القانون من خلال الانقسام الفلسطيني في حكومتين إحداهما تقودها حركة حماس بقطاع غزة وأخرى بقيادة السلطة الوطنية في الضفة الغربية وعدم الاحتكام للقانون الفلسطيني الذي يوضح هذه العلاقة والتي سيرد ذكرها فيما بعد.

كما ان وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة يوم 15/نوفمبر عام 1988 في الجزائر حددت شكل النظام السياسي الفلسطيني المتوقع لدولة الفلسطينية و أرست أساس وفلسفة النظام

1- خميس ، نزار، أوسلو التطبيق العملي، (دار النورس : طرابلس ، 1997 )، ص 145 .

2 هلال جميل، النظام السياسي بعد أوسلو، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لبحاث الديمقراطية، 1998)، ص 93-108.

السياسي الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً والقائم على الديمقراطية والتعددية والمساواة واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

بحيث يكون نظاماً برلمانياً ديمقراطياً يحترم حرية الرأي وتكوين الأحزاب وحرية المرأة ويرسخ سيادة القانون والقضاء المستقل واحترام حقوق الانسان. وأن المادة الخامسة من القانون الأساسي الفلسطيني قد استمدت أساساً من وثيقة الاستقلال التي توضح طبيعة المجتمع والنظام الذي يسعى اليه الفلسطينيون.<sup>(1)</sup> وكانت هذه الوثيقة المرجعية التي اعتمد عليها الرئيس الراحل ياسر عرفات في التفاوض مع الطرف الإسرائيلي من أجل أقامت الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967.

على أساس إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الحكم الذاتي المرحلي في واشنطن 13 سبتمبر 1993، وفي إطاره تم إعطاء الصلاحيات المدنية بشكل مؤقت لحين مفاوضات الوضع النهائي التي كان من المفترض ان تجري بعد 3 سنوات. يقوم الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) بانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. يقوم الرئيس بتعيين المدعي العام ويختار رئيس الوزراء ويكون مسؤولاً عن قوات الأمن والشرطة الفلسطينية. ويقوم رئيس الوزراء باختيار مجلس الوزراء.

## 5.2.1. السلطات الثلاث في النظام السياسي الفلسطيني

### 5.2.1.1. السلطة التنفيذية:

نص القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على أن مجلس الوزراء (الحكومة) يشكل الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ وله كافة الصلاحيات التنفيذية عدا تلك التي تخص رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في شقها التنفيذي. تتألف السلطة التنفيذية من:-

---

1 وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة في الجزائر عام 1988

• رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو الذي يرأس السلطة التنفيذية وله بعض الصلاحيات التنفيذية المباشرة.

هذا وقد كان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يترأس الحكومة الفلسطينية منذ العام 1994 وحتى صدور القانون الأساسي في العام 2002 والذي أوقف العمل بصيغة الجمع بين رئاسة الحكومة ورئاسة السلطة الوطنية أي انه عمل رئيسا للحكومة ولمدة حوالي 8 سنوات إضافة إلى كل مهامه في السلطة الوطنية وقيادته لمنظمة التحرير الفلسطينية الى ان تم استحداث منصب رئيس الوزراء حسب ما جاء في المادة (45).

• رئيس الوزراء: هو الذي يقوم بإدارة الصلاحيات التنفيذية المكلف بها من قبل رئيس السلطة وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يرأسه أو من خلال الوزارات المختلفة

نص القانون الأساسي وفي الباب الخامس من المادة ( 63 ) بأن مجلس الوزراء (الحكومة) هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي وتكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء. هذا وقد خص القانون الأساسي السلطة التنفيذية في شقها الثاني والمتمثل في مجلس الوزراء (الحكومة) بـ أربع وثلاثون مادة وذلك لما لهذه السلطة من أهمية باعتبارها الأداة التنفيذية والإدارية العليا. كما نص القانون الأساسي في مواده الـ (34) على العديد من المهام والصلاحيات.

يتكون مجلس وزراء السلطة الفلسطينية من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء. وللسلطة أن تقيم وزارات ومؤسسات متفرعة حسب الحاجة وما تمليه عليها مسؤولياتها. كما يعاون السلطة العديد من الأجهزة الأمنية، وبلغ عدد العاملين فيها قرابة 40 ألفاً، ومن أهم هذه الأجهزة قوات أمن الرئاسة و الشرطة و المخابرات العامة وقوات الأمن الوقائي وغيرها. (1)

## مهام السلطة التنفيذية:

### مهام وصلاحيات الرئيس:

لقد أناط القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية برئيس السلطة عددا من المهام في الشؤون الإدارية والأمنية والخارجية والتشريعية وهو القائد الأعلى لقوات الأمن الفلسطيني ومن صلاحياته:

- 1- تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة وإقالته وحل الحكومة
- 2- تعيين قادة الأجهزة الأمنية
- 3- إصدار القوانين والمراسيم
- 4- تعيين ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية
- 5- اعتماد ممثلي الدول لدى السلطة الوطنية
- 6- إصدار العفو العام وإصدار العفو عن العقوبة القصوى (الإعدام)
- 7- رئيس السلطة هو الشخص الوحيد المخول بإعلان حالة الطوارئ ودون الرجوع إلى المجلس التشريعي وكما نص القانون في المواد (55،65،100)
- 8- رئيس السلطة الوطنية هو الذي يقوم بتعيين المحافظين في مناطق السلطة
- 9- له الحق في تعيين المسؤولين في المناصب الإدارية العليا من نوع محافظ سلطة النقد ورئيس الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.
- 10- وفي المجال القضائي هو الذي يعين النائب العام ويقبله
- 11- يحق للرئيس اقتراح التشريعات والمصادقة عليها وإصدار المراسيم والتي تحمل نفس قوة القانون في حال تعطل انعقاد المجلس التشريعي

كما أن قرارات الرئيس والمراسيم والتي تصدر عنه لها قوة القانون هذا بالإضافة إلى رئاسته لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي واللذين هما مؤسستان تنفيذيتان في إطار المنظمة. إن تمركز وتركز كل هذه الصلاحيات في يد الرئيس بالتأكيد ستحدث إرباكا في الأداء وستحدث تداخلا وتشابكا مع مهام صلاحيات رئيس الوزراء كما سنرى فيما بعد.

### **ومهام رئيس الوزراء وحكومته:**

إن السلطة التنفيذية (الحكومة) تختص في وضع السياسة العامة وحسب البرنامج الوزاري حيث تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة العامة المقررة من السلطات الفلسطينية المختصة وتضع الموازنة العامة وتعرضها على المجلس التشريعي كما تحدد إعداد الجهاز الإداري ووضع هيكله وتزويدها بكافة الوسائل اللازمة والإشراف عليها ومتابعتها كما يتابع رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) تنفيذ القوانين وضمان الالتزام بأحكامها واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك كما يشرف مجلس الوزراء على أداء الوزارات وسائر وحدات الجهاز الإداري لواجباتها واختصاصاتها والتنسيق فيما بينها كما تكون (الحكومة) مسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلي وتقوم بمناقشة الاقتراحات مع الجهات المختلفة ذات العلاقة بإصدار القوانين كما يعهد المجلس الوزراء ومن صلاحياته إنشاء وإلغاء الهيئات والمؤسسات والسلطات أو ما في حكمها من الجهاز الإداري التي يشملها الجهاز التنفيذي التابع للحكومة شريطة أن ينظم كل ذلك بقانون. كما يقوم مجلس الوزراء بتعيين رؤساء الهيئات والمؤسسات في الوزارات ويحدد اختصاصات الوزارات والهيئات والسلطات والمؤسسات التابعة للجهاز التنفيذي كافة وما في حكمها كما يقوم المجلس بتقديم مشاريع القوانين للمجلس التشريعي وإصدار اللوائح واتخاذ



الإجراءات اللازمة لتنفيذ القانون كما نص القانون الأساسي على صلاحيات رئيس الوزراء وحسب ما جاء في المادة (68) والتي بموجبها تم تشكيل مجلس الوزراء. حيث يقوم كل وزير وفي إطار وزارته باقتراح السياسة العامة للوزارة ووضع الخطط المحددة للوزارة والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها من مجلس الوزراء ويشرف على سير العمل في وزارته ويصدر التعليمات اللازمة لذلك وينفذ الموازنة العامة ضمن الاعتمادات المقررة لوزارته كما يعد مشاريع القوانين الخاصة بوزارته ويقدمها لمجلس الوزراء ويساعده في مهامه وكيل الوزارة وكذلك موظفو الإدارة العليا في الوزارة. ويقدم كل وزير تقارير مفصلة عن عمل وزارته ونشاطاتها وخططها ومنجزاتها مقارنة بالأهداف المحددة في إطار الخطة العامة ومقترحاتها وتوصياتها وتقدم الوزارات تقاريرها بشكل دوري ومنتظم كل ثلاثة شهور ليطلع مجلس الوزراء على عمل كل الوزارات ويقوم السيد رئيس الوزراء بدعوة مجلس الوزراء للانعقاد أما بشكل أسبوعي أو عند الضرورة. وكما نص القانون الأساسي فعلى رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجيه وأولاده القصر سواء أكانت أموالاً منقولة أو غير ذلك وذلك بقصد منع استغلال ونهب وسلب المال العام والإثراء غير المشروع بحكم المنصب الذي يحتله الوزير أو رئيس الوزراء وتتبع قوات الشرطة الفلسطينية والأمن وهي القوة المسلحة لمجلس الوزراء والتي تنحصر مهمتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتقوم بتنفيذ ما تطلبه منها السلطة القضائية، وتنظم البلاد في إدارات محلية وتتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية ولها مجلس منتخب ومنصوص على ذلك في المادة (85). كما تقوم (الحكومة) بفرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها أو إلغائها كل ذلك بقانون كما أن واردات السلطة المالية يجب أن تدخل إلى الخزينة العامة.

## 5.2.1.2. السلطة القضائية:

السلطة القضائية هي إحدى سلطات الدولة الثلاث. فقد جاء بأحكام المادة 2 من القانون الأساسي لسنة 2002 ما يلي:

" الشعب هو مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي ".

لدى تأسيسها في العام 1994 وجدت السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام ارث ثقيل فيما يتعلق بالنظام القضائي حيث كان يعيش حالة انهيار حقيقي تمثلت في انهيار البنية القانونية التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك جراء احتلال إسرائيل لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة والتي حكمتها عسكرياً، فقد رفض المحاميين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المشاركة في النظام القضائي في ظل الاحتلال.

كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نقطة تحول هامة في الشأن القضائي حيث صدر المرسوم الرئاسي رقم (1) لعام 1994 والمرسوم رقم (5) للعام 1995 حول صلاحيات السلطة القضائية والبنية القانونية السارية المفعول كما أدخلت السلطة الوطنية الفلسطينية نظام القضاء العسكري إلى جانب القضاء والمحاكم المدنية و محكمة امن الدولة التي حدث عليها احتجاجات وتظاهرات طالبت بإلغائه وتم ذلك.

من المسائل الهامة التي تجمع عليها التشريعات القانونية المنظمة لإجراءات التقاضي في الدول المعاصرة هو وجوب مجموعة من المبادئ الأساسية في التنظيم القضائي بهدف حماية الحقوق والدفاع عنها وإقامة العدل في المجتمع. ولقد تفرد الباب السادس من القانون الأساسي بالمواد المتعلقة بالسلطة القضائية وخصها بـ ثلاثة عشر مادة تبدأ عند المادة (97) تنتهي عند المادة(109) ومما جاء في القانون الأساسي عن السلطة القضائية بان السلطة القضائية سلطة مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني كما نوه القانون الأساسي باستقلال القضاة ولا سلطان عليهم إلا للقانون ونصت المادة (30) على حق التقاضي باعتباره حقاً مضموناً ومكفولاً للناس كافة ولكل فلسطيني حق

الالتجاء الى القضاء حيث ينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا. كما ينص القانون الأساسي على عدم تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء كما نصت المادة ( 31 ) على أن تنشأ بالقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي.(1)

يقوم القضاء الفلسطيني على ستة مبادئ وهي:-

أولاً: مبدأ استقلال القضاء.

ثانياً: مبدأ التقاضي على درجتين.

ثالثاً: مبدأ مجانية القضاء.

رابعاً: مبدأ كفالة حق الدفاع للجميع.

خامساً: مبدأ علانية الجلسات.

سادساً: مبدأ شفهيّة المرافعات.

يشكل استقلال القضاء ضماناً رئيسية لحق التقاضي وذلك من خلال وجود محاكم مستقلة وقضاة يتمتعون بالنزاهة والحيادية والأمانة والكفاءة والقدرة على إصدار الأحكام وفق أصول القانون وتنفيذ تلك الأحكام دون إبطاء أو تأخير بما يكفل الوصول الفعلي إلى الحق في التقاضي.

إن استقلال القضاء يعني أيضاً: استقلال القاضي في حكمه بحيث يكون قادراً على صياغة قراره القضائي بتجرد تام وبعيدا عن أي تأثير مادي أو معنوي ومن أي كان سلطة أو فرد مهما كان هذا التأثير سواء أكان تأثيراً سياسياً، اجتماعياً، حزبياً، وظيفياً، اقتصادياً أو غير ذلك ويشمل ذلك استقلال القضاء كمؤسسة وذلك بأعمال مبدأ الفصل بين السلطات بكل ما يعنيه هذا المبدأ من دلالات قانونية وعلمية.

---

1- مؤتمر امان السنوي الثالث، صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات، (رام الله: 2007)، ص 23-24

وانسجاماً مع المعايير الدولية فقد تضمن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من المبادئ الدستورية الصريحة والمباشرة التي تعزز الحق في اللجوء إلى القضاء سواء تعلق الأمر بحق التقاضي للجميع أو باستقلال القضاة أو السلطة القضائية أو بوجوب احترام وتنفيذ الأحكام القضائية وتمثل هذه المبادئ قواعد دستورية لا يجوز تجاوزها وإلا اعتبر ذلك إخلالاً بحق الأشخاص في اللجوء إلى القضاء كذلك نظمت قوانين عديدة كيفية اللجوء إلى القضاء ومنها قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية وقانون البيئات في المواد المدنية والتجارية. هذا وقد طرأت جملة من التطورات الإيجابية على القضاء في السلطة الفلسطينية بشقيها المحاكم بمختلف أنواعها وتخصصاتها والنيابة العامة حيث انعكس هذا التطور على حقوق المواطن المتعلقة بالتقاضي وبضمانات و المحاكمة العادلة.

#### استقلال السلطة القضائية:

هي سلطة مستقلة جزئياً في كافة أعمالها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وتمارس سلطاتها هذه عن طريق المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتخدم مجتمعها بالدرجة الأولى وتعمل على إصدار القرارات والأحكام والفصل في المنازعات بين المتخاصمين فهي المنفردة في سلطة البت في أية مسائل ذات طابع قضائي وذلك بتطبيق أحكام القوانين وتكون أحكامها واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبة.

فالتشريعات القانونية على اختلاف بعض النصوص التي تحمي هذه السلطة واستقلالها كما أن هنالك نصوصاً تحدد مرجعيتها الإدارية، وذلك عن طريق مجلس القضاء الأعلى الذي يناط به كافة الأمور الإدارية المتعلقة بالسلطة القضائية والجهاز القضائي من قضاة وأعاون القضاة. وتتكون هذه السلطة القضائية من قضاة يعينون وينتقون وفق أحكام القانون. يمارسون مهامهم القضائية بعد حلفهم اليمين القانونية ويناظ بهم إحقاق الحق وتحقيق العدالة<sup>(1)</sup>

### 5.2.1.3. السلطة التشريعية:

تشكل المؤسسة التشريعية الركيزة الرئيسية للنظام السياسي الخاص بالدولة حيث أن دراسة مشروع السلطة التشريعية لا ينفصل عن دراسة الدولة بكل مكوناتها.

ظهرت فكرة المجلس التشريعي في اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، فقد نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس حكم ليملأ الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق الفلسطينية المحتلة. و جاء المجلس التشريعي الفلسطيني كبرلمان للشعب الفلسطيني اثر الانتخابات التشريعية بتاريخ 20/يناير/1996 لتبدأ معها أول حياة برلمانية لجزء من الشعب الفلسطيني والتي لم يسبق له أن تمتع بها في إطار جغرافي فلسطيني محدد. لقد كانت المهمة الأولى للمجلس التشريعي وكما حددت الفقرة (2،3) من قانون الانتخابات للعام 1995 وفور انتخابه بوضع نظام دستوري يؤسس على مبدأ سيادة الشعب والمبادئ الديمقراطية وفصل السلطات الثلاث واستقلال القضاء والمساواة بين المواطنين وضمان الحقوق الأساسية. لقد جاء القانون الانتخابي ليؤسس نظاما انتخابيا مستندا على مبدأ الأغلبية النسبية (Majoritarian system)

لقد شهدت الانتخابات التشريعية الأولى نقطة تحول في حياة ومستقبل الشعب الفلسطيني وذلك لما شهدته هذه الانتخابات من تحديد وجود المجلس التشريعي ولما حظيت به من اهتمام محلي وإقليمي ودولي، حيث كانت انتخابات نزيهة وشفافة هذا وقد خص القانون الأساسي السلطة التشريعية في الباب الرابع بـ ستة عشرة مادة.

تألف المجلس التشريعي في بداية تشكيله من 88 مقعد إضافة إلى رئيس السلطة التنفيذية، ستة من هذه المقاعد مخصصة للمسيحيين ومقعد واحد للطائفة السامرية. و حسب القانون المعدل للعام 2005 أصبح عدد أعضائه 132 عضوا.<sup>(1)</sup> موزعين على النحو التالي 66 نائب يتم انتخابهم عن طريق تعدد الدوائر موزعين على 16 دائرة انتخابية و66 نائب يتم انتخابهم على

1 - المجلس التشريعي، (رام الله: المجلس التشريعي، 2005، ع1-2، لسنه العاشرة)، ص38.

أساس التمثيل النسبي على اعتبار ان الأرض الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، ويتكون المجلس من هيئة رئاسة المجلس التي تتكون بدورها من رئيس المجلس ونائبين له وأمين سر، وجرى العرف أن يتم انتخابهم من بين أعضاء المجلس في أول دورة برلمانية لمدة عام كامل. إضافة إلى عدة لجان تنظم نشاطات الأعضاء.<sup>(1)</sup>

## مهام المجلس

للمجلس مهام تشريعية ورقابية و بعض الأدوار السياسية وفقاً لتطورات الوضع الفلسطيني.

**المهام التشريعية:** كان المجتمع الفلسطيني قبل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية يخضع لخمسة أنظمة قانونية هي القانون العثماني وقوانين الانتداب البريطاني والقانون الأردني في الضفة الغربية والقانون المصري في قطاع غزة إضافة إلى الأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي. لذلك أخذ المجلس التشريعي الفلسطيني على عاتقه تغيير وتعديل و سن قوانين تنظم حياة الناس و الإدارة العامة والأمور المالية والاقتصادية، فأقر المجلس 29 قانوناً صادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات على 24 منها و من أهمها:

- قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية.
- قانون سلطة النقد وتشجيع الاستثمار في فلسطين.
- قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.
- قانون لتنظيم التعليم العالي الفلسطيني.
- قانون حماية الثروة الحيوانية.
- قانون الخدمة المدنية.
- قانون تنظيم مهنة المحاماة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية إضافة إلى تنظيم الاجتماعات العامة.

**المهام رقابية:** ويختص المجلس كذلك بالرقابة على أعمال الحكومة ومؤسساتها الرسمية فيقوم بمنح الثقة وحجبها عن الحكومة. وقد منح المجلس الثقة للحكومة مرتين عامي 1996 و 1998

1 المجلس التشريعي، (رام الله: المجلس التشريعي، 2005، ع 3-4، السنة العاشرة)، ص 38-39

وطالب بتعديل وزاري عام 1997. وأقر الموازنة العامة في الأعوام 1997 و 1999 و 2000.<sup>(1)</sup> ويشارك المجلس في وضع السياسة العامة للسلطة ومراجعة الخطط والاتفاقيات وإقرارها.

**المهام السياسية:** يلعب المجلس كذلك دورا سياسيا كبحت الوضع السياسي بصورة عامة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ودعم جهود السلطة التنفيذية والمفاوض الفلسطيني في قضايا القدس واللاجئين والاستيطان وإطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية.

### مهام السلطة الوطنية الفلسطينية:

تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل غياب الدولة حالياً بعدة مهام من أهمها:

- المهام الامنية وحفظ الأراضي الفلسطينية من تسريبها لليهود.
- إنشاء حكومة وبرلمان شعبيين يمثلان جزء من الشعب الفلسطيني.
- التحضير والتفاوض مع الجهات الإسرائيلية لمحاولة الحصول على أكبر حقوق ممكنة للشعب الفلسطيني.

لقد نص القانون الأساسي المعدل للعام 2003 في المادة ( 5 ) بان نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي، يعتمد على التعددية السياسية، والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخابا مباشرا من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني، كما أن الشعب هو مصدر السلطات ويمارسها، عن طريق السلطات التشريعية - التنفيذية والقضائية، وعلى أساس مبدأ فصل السلطات وكما جاء في المادة (22) من القانون الأساسي. هذا وقد نصت المادة (6) على مبدأ سيادة القانون، كأساس للحكم في فلسطين و إن كل السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص جميع ذلك يجب أن يخضعوا للقانون.

كما أن جميع الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي وكما ورد في المادة (9) من القانون الأساسي. وان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة للاحترام كما تعمل السلطة للانضمام إلى الإعلانات

<sup>1</sup> - المجلس التشريعي، (رام الله: المجلس التشريعي، 2005، ع 3-4، السنة العاشرة)، ص 38-39

والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان كما جاء في المادة رقم (10) من القانون الأساسي.

عن الحريات الشخصية فقد نصت المادة (11) على أن الحرية الشخصية حق طبيعي، ولا تقوم أي قضية على أي مواطن فلسطيني إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون.

انه ووفقاً لهذه المبادئ العامة، والتي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية والتي تضمنها القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية نكون أمام طبيعة نظام يفترض أن يقوم على النظام الديمقراطي النيابي. هذا هو الإطار المحدد لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني وطبيعة نظام الحكم من الزاوية النظرية والقانونية ووفق الشرائع والقوانين الدولية.

#### انتخابات المجلس التشريعي :

جرت انتخابات لاختيار أعضاء المجلس التشريعي ورئيس السلطة التنفيذية في 1996/1/20 حيث بلغ عدد الناخبين 1013200 ناخب بنسبة تصويت بلغت 79%.

أما عدد المرشحين فقد بلغ 627 مرشحاً تنافسوا على 88 مقعداً هي عدد مقاعد المجلس. وفازت حركة فتح بـ 54 مقعداً وفاز المستقلون بـ 12 مقعداً بينما فازت المعارضة بأربعة مقاعد.

وكان يجب أن تنتهي ولاية المجلس التشريعي في 1999/5/4 ومع ذلك تم تمديد هذه الفترة نتيجة لتمديد المرحلة الانتقالية حيث أن المجلس هو أحد استحقاقات هذه المرحلة. بعد ذلك تم انتخاب مجلس جديد في عام 2006. وحسب اتفاقات منظمة التحرير الفلسطينية فإن المرحلة الانتقالية تم تمديدتها إلى سبتمبر/ أيلول 2000، لذلك مددت ولاية المجلس التشريعي تلقائياً حتى الفترة نفسها. وتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية هذا التمديد للجانب الإسرائيلي بسبب عدم وفائه باستحقاقات عملية السلام والتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقات الموقعة.<sup>(1)</sup>

بتاريخ 15 نوفمبر 2004، أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المؤقت، روجي فتوح، مرسوماً رئاسياً حدد فيه التاسع من يناير 2005 موعداً لإجراء انتخابات عامة لانتخاب رئيس

1 - قسم البحوث والدراسات - الجزيرة [www.aljazeera.net/NR/exeres](http://www.aljazeera.net/NR/exeres) (2009-6-8)



جديد للسلطة الوطنية الفلسطينية خلفاً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وقد شكل هذا الإعلان خطوة أخرى إيجابية في إطار الخطوات التي اتخذتها القيادة السياسية الفلسطينية لضمان انتقال هادئ وسلمي للسلطة، في أعقاب وفاة الرئيس عرفات المفاجئة بتاريخ 11 نوفمبر 2004. وفي إطار تلك الخطوات، اختير السيد محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلفاً للرئيس عرفات الذي شغل هذا المنصب منذ عقود، وذلك وفقاً للقوانين التي تحكم عمل المنظمة ومؤسساتها. كما أدى روجي فتوح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، اليمين الدستورية في 11 نوفمبر، لتولي مهام رئيس السلطة مؤقتاً إلى حين إجراء انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تزيد عن 60 يوماً، وفقاً للمادة (37) من القانون الأساسي الفلسطيني.

وفي التاسع من يناير عام 2005 تم التصويت لاختيار مرشح الرئاسة الفلسطينية، حيث حصل بسام الصالحي مرشح حزب الشعب الفلسطيني على (2.67%) وحصل تيسير خالد مرشح الجبهة الديمقراطية على (3.35%) وفيما امتنعت الجبهة الشعبية عن المشاركة في الانتخابات وكتفة بدعم وتأيد مصطفى البرغوثي مرشح المبادرة الذي حصل على (19.48%) وحصل مرشح حركة فتح محمود عباس على (62.5%) وفاز بمقعد الرئاسة،<sup>(1)</sup> وبعدها تم الدعوة لتحضير لانتخابات المجلس التشريعي الثانية التي جرت بتاريخ 2006/1/25 حيث تنافس في انتخابات المجلس التشريعي احد عشر قائمة للتنافس على مقاعد المجلس التشريعي حيث حصلت الجبهة الشعبية على 3 مقاعد وحصلت كتلة البديل تحالف حزب الشعب والجبهة الديمقراطية وفدا على مقعدين وحصلت قائمة فلسطين المستقلة على مقعدين، وحصل الطريق الثالث على مقعدين، وحصلت حركة فتح على 45 مقعد وحصلت حركة حماس على 74 مقعداً وباقي القوائم لم تجتز نسبة الحسم،<sup>(2)</sup> وبعد اجراء الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 كان هنالك مجموعة من العوامل التي أثرت على سير عمل المجلس التشريعي و تأتي الإجراءات الإسرائيلية في مقدمة المعوقات التي أعاققت وعرقلت عمل المجلس التشريعي فالتحديات والاحتياجات وإقامة الحواجز والقصف شبه اليومي لأهداف مدنية وأمنية وداخل

1 - الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية، [www.elections.ps](http://www.elections.ps) (8-6-2009)

2 زلزال سياسي يهز المنطقة. (1/27/2006) جريدة القدس، ص1

المدن وإغلاق المعابر والاعتقالات التي طالت النواب والوزراء حيث اعتقلت إسرائيل أكثر من 32 نائبا أي ما نسبته 41% من أعضاء المجلس التشريعي .

بات بإمكان أي من الكتلتين الكبيرتين على اثر اعتقال عددا من النواب عرقلة تحقق النصاب وهذا أدى إلى تعطيل جلسات المجلس التشريعي.

- يأتي إضراب الموظفين لفترات طويلة عاملا آخر من العوامل التي أعاققت وعطلت عمل المجلس التشريعي حيث يقوم موظفو المجلس التشريعي بالانضمام إلى الإضراب ويشكل غيابهم عاملا مهما في عدم عقد الجلسات.

- الخلافات السياسية بين الكتلتين الكبيرتين (فتح- حماس) أثرت بشكل ملحوظ على العمل الإداري الفني داخل المجلس حيث أحجم عدد كبير من الموظفين الفنيين عن تقديم المشورة أو الخدمات أو الإسناد الفعلي لعدد من أعضاء المجلس التشريعي.

- ضعف الخبرة البرلمانية لدى غالبية أعضاء المجلس التشريعي حيث لا يوجد من هو صاحب خبرة أو تجربة سابقة سوى تسعة أعضاء من أصل 132 نائبا أي ما نسبته 6% فقط من إجمالي عضوية المجلس.

- اقتصار عدد الكتل البرلمانية داخل المجلس التشريعي على كتلتين كبيرتين كان يعيق نصاب عقد المجلس

- وأخيرا يمكن القول أن الانقلاب العسكري الذي حصل يوم 2007/6/13 قد أجهز على ما تبقى من هذه المؤسسة التشريعية حيث لا إمكانية عن الحديث بان هناك مؤسسة تشريعية قادرة على القيام بمهامها وان القرارات التي اتخذها رئيس السلطة الفلسطينية والتي أعلن بموجبها حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ جديدة من خارج الحكومة السابقة ووجود ما يشبه الحكومتين بل ما يشبه الدولتين كل ذلك قد وضع حدا لدور هذه المؤسسة وعلى الأقل في هذه المرحلة وأصابها بالشلل التام، والتي سيرد ذكرها وتأثير الانقلاب على النظام السياسي الفلسطيني لاحقا.

### 5.3 المبحث الثالث: الفصائل الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

#### 5.3.1 حركة فتح والنظام السياسي الفلسطيني.

كان لحركة فتح دور في قيادة المشروع الوطني حيث أنها استطاعت تحويل الفلسطينيين من جموع للاجئين يقفون أمام وكالات الغوث ينتظرون العون والمساعدة إلى شعب نائر مقاتل، تحولوا من أناس سلبين لا يشاركون في صنع الحدث إلى فاعلين للحدث ومؤثرين على تطوره ومبادرين طليعيين في الحركة النضالية العربية.

كان تأثير الصراع والثورة النفسية والاجتماعية التي أطلقتها حركة فتح على الشعب الفلسطيني أكثر أهمية من تأثير العمل العسكري، فهذا العمل بقي تأثيره محدودا على العدو المتفوق والقادر على تعويض وامتنصاص أي ضربات توجهها إليه الثورة، دون أن يتخلل بنيانه أو يهدد وجوده. (1)

انتقدت حركة فتح الحكومات والحركات الحزبية العربية لاستغلالها القضية الفلسطينية لغير صالح الشعب الفلسطيني، وطالبت بإبراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ونفت أن تكون المطالبة بإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، انسلاخا عن قضايا النضال القومي العربي، أو تعبيراً عن ردة فعل إقليمية، بل وضحت أن إحياء الشخصية الفلسطينية يعبر عن رفض المعالجة الخاطئة للقضية الفلسطينية، واستتكار حالة التغييب التي فرضت على الفلسطينيين وأوضحت أن طمس الشخصية الفلسطينية لا يشكل خطراً على شعب فلسطين فحسب، ولكنه يشكل إضراراً بالمسيرة النضالية القومية العربية، ذلك أن دمج الشعب الفلسطيني في المناقش والشتات يعني: "ذوبان القضية الفلسطينية، فقد طرحت المبررات العملية لوضع القضية الفلسطينية في يد الشعب الفلسطيني. في الوقت نفسه حذرت الحكومات العربية من مغبة الوقوف في وجه الوطنية الفلسطينية الصاعدة، التي أرادت لها فتح، أن تمارس نشاطها الوطني انطلاقاً من كيان فلسطيني دعت فتح لقيامه على أرض فلسطين. ومن هنا طالبت بضرورة وجود كيان للشعب الفلسطيني يمارس من خلاله نضاله الوطني المشروع، وبضرورة وجود قيادة للشعب الفلسطيني، وأن يوضع حد لتحكم الأنظمة والأحزاب العربية

1 حركة التحرر الوطني الفلسطيني - فتح -، دراسات ثورية، رقم (1)، ص 12.

بالشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني "بحاجة إلى قيادة فلسطينية تتفعل مع القضية الفلسطينية انفعالا وطنيا فتقود طلائع شعبنا إلى تحرير وطنهم"<sup>(1)</sup>. إلى ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو وتسلم حركة فتح لسلطة الحكم الذاتي لم تكن الانشقاقات مهددة لوحدة وتماسك الحركة لعدة اعتبارات أهمها:

1- طبيعة برنامج الحركة المرن والذي يسمح بتعدد الرؤى والمواقف بحيث كان يمكن لأي منتسب للحركة كفرد أو جماعة أن يمثل تيارا فكريا دون أن يتعارض ذلك مع برنامج وسياسة الحركة.

2- تمسك الحركة بالثوابت الوطنية، فكل عملية التسوية كانت من المنظمة وباسمها وليس من تنظيم حركة فتح الذي كان يوظف مرونة المنظمة دون أن يصدر عنه قرارات تعترف بهذه التسوية مع الجانب الإسرائيلي.

3- هيمنة قيادة فتح على المنظمة واستئثارها بالسلطات والصلاحيات المتعددة.

4- دعم كثير من الدول العربية والأجنبية لنهج حركة فتح المعتدل.

5- غالبية الشعب الفلسطيني بما في ذلك فصائل منظمة التحرير، كانت مع وحدة الحركة ولو شكليا خوفا من تبعات انهيارها على المشروع الوطني وعلى منظمة التحرير.

6- وجود أبو عمار على رأس الحركة كمؤسس لها ساهم في وحدتها من خلال شخصيته الكارزمية ذات القدرة الكبيرة على المناورة والمساومة.

من المعروف إن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح بقيادة ياسر عرفات هي قادت المفاوضات السلمية و مشروع السلطة منذ مؤتمر مدريد عام 1990-1991، كذلك تحملت عبء السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها على ارض الواقع عام 1994، ونجحت في إقامة كيان وتمثيل سياسي للفلسطينيين داخل الأراضي

---

1-خلف،صلاح، أبو إياد ، فلسطيني بلا هوية ، (الكويت:دار الكاظمية )،ص81.

الفلسطينية من خلال توقيع اتفاق اوسلو، وهنا كان هنالك نوع من التحول داخل فتح من حركة وطنية ثورية الى حزب حاكم،<sup>(1)</sup>

الجدير ذكره أن الرئيس الراحل ياسر عرفات وكزعيم لحركة فتح نجح في إنشاء النظام السياسي على جزء من أرض فلسطين، صحيح أن هذا النظام منقوص السيادة لأسباب عديدة أهمها، ان الاحتلال ما زال قائم ويمارس نشاطاته حتى داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية المعبرة عن هذا النظام.

مع رحيل ياسر عرفات انتهى زمن الشرعية التاريخية ويشكل هذا منعطفا مهما لمستقبل فصائل منظمة التحرير لكن ليس ل حماس التي تواجه أوضاعا مختلفة وان كانت هي أيضا في قيد التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى كما سنرى وبحلول الشرعية الانتخابية.

مكان الشرعية التاريخية ستواجه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منعطفا مصيريا ذلك بان الانتخابات وخصوصا التشريعية منها ستفقد بغض هذه الفصائل صفة تمثيلية أو ستعطيه حجمه الفعلي أن خاض الانتخابات. كان انسداد النظام السياسي أمام التغيير خلال عهد الرئيس الراحل هو الذي اجل ظهور أحزاب أو تيارات سياسية جديدة إلى جانب حماس وفتح وبقيت الشرعية التاريخية ملازمة لفصائل منظمة التحرير وأساسا بسبب استمرار اعتمادها من جانب عرفات في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة على الرغم من ضمور قواعدها من الأعضاء والمؤيدين وعلى الرغم من أدائها المتواضع باستطلاعات الرأي.

وخلال الانتفاضة الثانية، سلكت حماس طريق الفصائل نفسها للحصول على " الشرعية النضالية"، الأمر الذي أدى إلى ازدياد رصيدها لدى الجمهور خلال الأعوام الأربعة الماضية، وقد سعت خلال العامين الماضيين لتحويل هذا إلى رصيد سياسي، ورفعت شعار " شركاء في الدم، شركاء في القرار." لكن السؤال الأهم المستقبلي، المعني بالنظام السياسي الفلسطيني، لا

---

1 - خريشة، حسن، الرقابة العامة على السلطة التنفيذية، وقائع الندوة الخاصة بمناقشة تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية المنعقدة بتاريخ 16/6/1997، المدخلات: جرار القدوه، احمد الخالدي، حسن خريشة، عدنان عمر، (القدس، الملئقى الفكرى العربى: تشرين ثانى، 1997)، ص 55-56.

يتعلق بمستقبل فصائل المنظمة، وإنما بموقع جمهورها السابق، وما إذا كان سيشكل جزء منه قاعدة انتخابية لـ " التيار الثالث " أي تكتل سياسي آخر إلى جانب " فتح وحماس".(1)

تبرز استطلاعات الرأي على مدى سبعة أعوام إمكانية تبلور مثل هذا التيار نظراً إلى أن نسبة تتراوح بين 25% و 50% تقريباً تفضل خياراً آخر غير حماس وفتح وتتراوح هذه النسبة بين هذين الرقمين تبعاً للأوضاع السياسية والميدانية عند إجراء هذه الاستطلاعات وقد شهدت الانتخابات الرئاسية بداية تبلور هذا التيار(2).

لإضفاء طبيعة الديمقراطية على النظام السياسي في فلسطين كان لا بد أن يتشكل المجلس التشريعي الجديد من عدة مراكز قوى، وعلى الأقل ثلاثة: فتح، وحماس، وتكتل التيار الثالث، ذلك فاقترار المجلس على فتح وحماس، سيؤدي إلى مجلس فيه استقطاب مستمر يضعف شرعية القرار السياسي، وسيكون في كل الأحوال غير ممثل بما فيه الكفاية للتعددية السياسية والفكرية التي يتمتع بها المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي، وهذا مرتبط بالقانون الانتخابي المعدل المحال على المجلس التشريعي منذ عام 2006 للنظر فيه، والذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية.

يصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح هاني الحسن حركته بأنها بمثابة منهج في قيادة النضال الفلسطيني، لم تختلف مع الماركسيين أو القوميون أو الإسلاميين حول أطروحتهم الفكرية والأيدولوجية، أو لم تتوقف طويلاً عند هذا الاختلاف أو الخلاف، ولكنها تميزت عنهم باختيارها نقطة الانطلاق الصحيحة نحو التطور والتغيير. أي التمسك بالرؤيا القطرية الشاملة في الإطار القومي، فهي واقعية لأنها وحدها القادرة على النقاط الخصوصية القطرية، وهي ثورية لأنها تمنح أصحابها العقلانية اللازمة عند وضعها موضع التنفيذ<sup>3</sup>. كان مناخ صعود فكرة الدولة القطرية في الإقليم يشجع مثل هذا التوجه، حيث تغيرت استراتيجيات الأحزاب القومية التي باتت أحزاباً حاكمية في عدد من الدول العربية " وهي استراتيجيات

1 - مجلة الدراسات الفلسطينية، " مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات " مرجع سبق ذكره. ص 54

2 - نفس المرجع السابق. ص 55.

3 الحسن، هاني، **حركة فتح: المسيرة والحدود**، في الندوة الفكرية السياسية، (غزة:المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، ص 295 - 329.

انطلقت من الديناميكيات الخاصة التي أوجدتها الدولة الوطنية/القطرية لإدامة وإعادة إنتاج ذاتها ومؤسساتها، على الرغم من استمرار الخطابات القومية لأحزابها الحاكمة<sup>1</sup>.

في إطار تطبيق اتفاقية أوسلو انتقلت قيادة "فتح" من الخارج إلى الداخل، ومن تولي قيادة المنظمة إلى الانشغال بإدارة شؤون السلطة الفلسطينية.<sup>(2)</sup> كما أن الحركة عملت على تغيير بعض البنود في نظامها الداخلي ومنها إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 بدلاً من تحرير كامل الأرض الفلسطينية. واعتمدت في توسيع مساحة نفوذها وتأثيرها، ليس على آليات التعبئة السياسية والاجتماعية، وإنما بصناعة هيمنة جديدة داخل النظام الفلسطيني يقوم على تشكيل أجهزة الأمن، والتحكم بالموارد، بمعنى ان تطور الفكر السياسي الفلسطيني وخاصة لدى حركة فتح فيما يتعلق بالدولة كان استجابة لمتطلبات المرحلة السياسية وبالتالي النظام السياسي الفلسطيني المرتبط أساساً بفكرة الدولة المستقلة على حدود عام 1967.

---

1 هلال، جميل، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص46.

2 لمزيد من التفاصيل راجع: يزيد الصايغ، بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن، السياسة الفلسطينية (صيف وخريف 1997) العددان 15، 16 السنة الرابعة. ص 63- 68

### 5.3.2. اليسار الفلسطيني و النظام السياسي الفلسطيني:

شهد منتصف القرن التاسع عشر وجود جيل من الأحزاب، نتيجة لنمو وتطور النظام الاجتماعي وانبثاق الحركة العمالية. ومع الثورة البلشفية، ظهرت أحزاب جماعية من نمط جديد، كما ظهرت العديد من حركات التحرر الوطني في بلدان أفريقيا والعالم العربي خصوصاً، وقد كانت السمة الأبرز لهذه الأحزاب والحركات: الاستناد إلى مذهب حازم يبرر الادعاء بتمثيل ديناميكية اجتماعية معينة، ومن أمثلة ذلك الماركسية بالنسبة للأحزاب الشيوعية، والوحدة العربية كأيديولوجيا قومية.

لم يكن نجاح القوى الفلسطينية القائمة على أسس أيديولوجية ماركسية أو قومية عربية وصعودها في إطار النظام الفلسطيني تعبيراً عن قبول فكرتها أو نابغاً من عمليات التعبئة حول أيديولوجياتها، وإنما ارتبط النجاح بواحد من العناصر الثلاثة التالية: المساهمة المميزة في الكفاح الوطني (الكفاح المسلح من جهة، والمبادرة السياسية العقلانية من جهة أخرى)، و المساهمة في بناء وتعزيز أشكال التضامن الاجتماعي عبر شبكات الدعم والمنظمات الجماهيرية وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كذلك الوفرة المالية عبر الارتباط بمحاور عربية مؤثرة في الشأن الفلسطيني.

لعب اليسار الفلسطيني قبل توقيع اتفاق اوسلو دوراً مهماً في اتخاذ القرارات على الساحة الفلسطينية، ان هذا التجمع وبفعل انهيار الاتحاد السوفيتي ووجود اتفاق اوسلو ادى الى الاختلاف في الموقف من العملية السلمية مع اسرائيل، فمنهم من ايدوا واخرون عارضوا التفاوض مع اسرائيل وسوف تتناول هذه الدراسة موقف كل من حزب الشعب الفلسطيني والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول النظام السياسي الفلسطيني واتفاق اوسلو والسلطة الوطنية الفلسطينية.



### 5.3.2.1. حزب الشعب الفلسطيني:

يعتبر حزب الشعب الفلسطيني واحد من أهم التنظيمات التي امتلكت رؤية للعمل السياسي فهو يعتبر ان الحل السياسي من استراتيجياته القائمة على أساس حل الدولتين منذ العام 1967 فالأمين العام الأسبق لحزب الشعب الفلسطيني بشير البرغوثي يرى بان المشاركة في المؤتمر هو خيار واقعي حكيم ويوفر ساحة إضافية و هامة للنضال من اجل الأسس التي وضعها المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر والعشرين كشرط للذهاب الى المؤتمر لتحقيق الأهداف الوطنية وفي مقدمتها حق تقرير المصير، واعتبر البرغوثي ان القرار بعدم الذهاب سينجم عنه عزلة على المستويين العربي والدولي، وخاصة بعد حرب الخليج.(1)

كما ويعتبر حزب الشعب الفلسطيني من الأوائل في تأييد الانطلاق قداماً نحو عملية سلام جادة تواصلت مع رؤيته الحزبية بضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حلاً سياسياً طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، القائمة على قراري مجلس الأمن الدولي (338،242) ومبدأ الأرض مقابل السلام فقد أيد الحزب هذه الفكرة عام 1967، مدركاً في تأييده لعملية السلام ومن خلال تجربته وتحليله العملي وارتباطه للواقع المحلي والعربي والدولي، أن الرفض والمقاومة لن يجلب الا مزيداً من الخسائر والمعاناة للشعب الفلسطيني،(2)

كما يرى حزب الشعب في السلطة الوطنية التي انبثقت عن منظمة التحرير انها إحدى الأدوات النضالية لتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني في التحرر وبناء الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967،(3) وبالتالي تعزيز مكانة السلطة وتعزيز مؤسساتها وفقاً للقانون. شارك الحزب في حكومة السلطة باعتباره واجباً وطنياً حتى إنجاز الاستقلال، و إن الموقف العام من السلطة لا يعني الرضا والقبول بما يعتري السلطة من فساد والفلتان الأمني، فقد طالب الحزب من خلال هذه المشاركة تصحيح الأداء السياسي وتوسيع القاعدة الاجتماعية

1 من كتابات بشير البرغوثي، مقالات في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، (رام الله:مركز فؤاد نصار، 2003)، ص39-40

2 عوض الله، عبد الرحمن، الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب، في ناهض زقوت (محرر) خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين (2-4 حزيران/2000) (غزة:المركز القومي للدراسات والتوثيق، ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2000)، ص 122

3 حزب الشعب الفلسطيني، البرنامج السياسي، والنظام الداخلي، (رام الله: حزب الشعب الفلسطيني، 2007) ص11-13

للسلطة، بإشراك ممثلي القوى في اتخاذ القرار. كذلك تعزيز مكانة منظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وتجديد بناء مؤسساتها على أساس وثيقة الاستقلال وقرارات الشرعية الدولية،<sup>(1)</sup> كما يدعو حزب الشعب الفلسطيني لتغيير نظام الحكم الى نظام برلماني كامل وشامل كما جاء في وثيقة الاستقلال بدلا من النظام المختلط البرلماني الرئاسي. وتجسد هذا الطرح لدى الحزب بعد إنقلاب حركة حماس في قطاع غزة، معارضا الحزب الدخول في حكومة الدكتور سلام فياض نتيجة الانقسام الداخلي.

مدركاً حزب الشعب الفلسطيني في تأييده للعملية السلمية من خلال تجربته وتحليله العملي للواقع المحلي والعربي والدولي الموضوعي وموازن القوى في ظل الوضع الراهن، مدركاً ان أدوات الصراع مهما كانت عنيفة لا بد في النهاية أن يتحدد الصراع من خلال عملية تفاوضية فالعملية السلمية هي شكل من أشكال الصراع، مدركاً ذلك من خلال خوضه منذ بداية الاحتلال نضالاً بمختلف الوسائل لتحقيق الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني.

### 5.3.2.2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

نظرت الجبهة الشعبية في البداية نظرة سلبية لـ م.ت.ف باعتبارها لا تملك عناصر البناء الثوري السليم وشروط الانتصار. وعندما استقال الشقيري من قيادة م.ت.ف وانفتحت باتجاه سيطرة المنظمات الفدائية عليها، تخلت الجبهة الشعبية عن سعيها لإيجاد "جبهة وطنية" بديلة وشاركت في المنظمة ممثلة بعشرة أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع (يوليو 1968) وسعت في الوقت نفسه إلى منافسة فتح على قيادة م.ت.ف. ولأنها لم تكن راضية عن نسبة عضويتها في المجلس فقد انسحبت من المنظمة خلال 1969 – 1970، ووافقت على أن تمثل رمزياً بعضو واحد في المجلس السابع (5/30) – (1970/6/4)، ثم عادت للمشاركة في المجالس التالية. ثم إنها قامت بتعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف سنة 1974، حيث رأت أن القيادة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح فسرت برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر (يوليو 1974) بشكل مغاير لما فهمته الجبهة، وأن قيادة فتح قبلته كستار للانحراف عن الثورة

1 حزب الشعب الفلسطيني، المرجع السابق، ص 10

والسير في خط الاستسلام. ولذلك قامت الجبهة الشعبية ومعها جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية بتشكيل "جبهة الرفض للحلول السلمية" في 10 أكتوبر 1974.

فقد رفضت الجبهة الشعبية في البداية كل المشاريع المطروحة، لكنها صوتت سنة 1974 إلى جانب برنامج النقاط العشر الذي يؤيد قيام سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره أو ينسحب منه الصهاينة، والذي يعدُّ الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للتحرير (وليس الطريق الوحيد). غير أنها سرعان ما شكّلت جبهة الرفض، المشار إليها سابقاً، لأن البرنامج كما فهمته فتح يتطلب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، والعيش مع العدو ضمن حدود آمنة. ثم تخلت عن جبهة الرفض بعد ذلك بنحو أربع سنوات، وعدّلت موقفها معتبرة أن قيام الدولة الفلسطينية هو خطوة تكتيكية نحو تحرير كامل فلسطين. وفي سنة 1985 رفضت الجبهة اتفاق عمان الذي وقعته قيادة م.ت.ف مع الأردن بإقامة كونفدرالية أردنية – فلسطينية. وفي المجلس الوطني التاسع عشر في نوفمبر 1988 وافقت على مشروع إعلان الدولة الفلسطينية الذي استند إلى قرار الأمم المتحدة (29 نوفمبر 1947) رقم 181 بتقسيم فلسطين، لكنها صوتت إلى جانب رفض قرار الأمم المتحدة رقم 242 (نوفمبر 1967) القاضي بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين. وفي سنة 1991 رفضت مشاركة م.ت.ف في مؤتمر السلام بمدريد، كما رفضت اتفاق أوسلو سنة 1993، وانضمت إلى تحالف الفصائل الفلسطينية العشر الذي نشأ لإسقاط هذا الاتفاق، لكنها انسحبت منه بعد ذلك بنحو ثلاث سنوات، واتخذت خطأً أكثر مهادنة للسلطة الفلسطينية تحت ضغط ظروف أزمته المالية وضغط تيار من القياديين في الداخل والخارج يدعو إلى التعامل بـ"واقعية"، وإلى المشاركة في السلطة ووقف الكفاح المسلح.

في حين اعترضت الجبهة الشعبية على مبدأ الحل ورفضت المشاركة في العملية السلمية ورأت بأن هذا الاتفاق يمثل حالة من الانهيار من القيادة المهيمنة في منظمة التحرير امام الشروط الامريكية والاسرائيلية،<sup>(1)</sup>

وترى الجبهة الشعبية في ان السلطة الوطنية انها نتاج اتفاق اوسلو الذي ترفضه وتعارضه، حيث ان السلطة جاءت من خلال مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي تحت شروط اسرائيلية، كما ان السلطة حلت محل منظمة التحرير واستحوذت على كثير من قياداتها وبقيت الجبهة بعيدة عن مراكز القيادة في السلطة وبقيت الجبهة حتى الوقت الراهن تطالب بإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، فمنظمة التحرير هي التي إعادة للشعب هويته وشخصيته ووحدته وهي التي حددت الأهداف المرحلية في سياق عملية نضالية قدمت خلالها اكبر التضحيات بعد ان اعترفت غالبية دول العالم بمنظمة التحرير وبحقوق الشعب الفلسطيني واعترفت بحق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بكل الوسائل،<sup>(2)</sup> وفي جهة أخرى هنالك علاقة وثيقة وان كانت متناقضة معها فالوحدة مع السلطة في محاربة الاحتلال والتناقض مع السلطة في مضمون وظيفتها في إدارة المفاوضات على أسس مشاريع أمريكية إسرائيلية الا ان هذا التناقض يطغى على العلاقة فيما بينهما في العديد من المحاور ومنها في النهج السياسي، والنظام السياسي، وعدم فصل السلطات وهيمنة السلطة على المجتمع المدني، كما دعت الجبهة السلطة للاعتراف بعجزها بأن تكون بديلاً عن الحركة الجماهيرية في منظمة التحرير لمواجهة الاحتلال، مطالبة السلطة في إعادة النظر في بنيتها فالسلطة اما تعطي اولوياتها في التفاوض مع الاحتلال ا وان تعيد الاعتبار للقضايا الرئيسية مثل القدس والاستقلال واللاجئين وغيرها، حيث ان العمل على تحقيق ذلك يتطلب الحوار الوطني لتحديد الاولويات.<sup>(3)</sup>

---

1 الطاهر، ماهر، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في: فيصل دراج، محمد جمال باروت (معد) الاحزاب والحركات اليسارية، (الامارات: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،، الجزء الثاني، 2004)، ص 579

2 مجدلاوي جميل: استشراف المستقبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ناهض زقوت (محرر) خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين (2-4 حزيران/2000) (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2000) ص 549-550

3 ملوح، عبد الرحيم: حوار، السياسات الفلسطينية، 1997، 15-16، ص 108

### 5.3.2.3. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

فيما رأت الجبهة الديمقراطية، بان المشاركة في المؤتمر وفق الصيغة الأمريكية يلحق ضرراً فادحاً بنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية، معتبرة بأن مجرد المفاوضات تهدد بتسوية مجحفة للقضية الفلسطينية، وتقديم التنازلات الفلسطينية لمصلحة الاحتلال<sup>(1)</sup>

وان السلطة الوطنية مقيدة بقيود فرضتها اوسلو والتي تملي عليها قمع المقاومة وضمن الأمن لدولة إسرائيل دون ان يكون هنالك ضمان للانسحاب الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية، وبالتالي رفضت الجبهة المشاركة في السلطة، حيث قامت الجبهة بالدعوة للعودة للحوار الوطني والوحدة الوطنية و التأكيد الكامل على الفصل بين بعض القضايا واستحقاقات لمرحلة الانتقالية ومسار المفاوضات بأن يكون هنالك مرجعية في المفاوضات تعتمد على قرارات الشرعية الدولية(338،242) وإيجاد صيغة قيادية جماعية في إطار منظمة التحرير باعتبارها الممثل الرعي والوحيد لشعب الفلسطيني وتكون هنالك مشاركة لكل القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية في صنع القرار،<sup>(2)</sup>

وترى الجبهة بان الأزمة العميقة التي تعيشها منظمة التحرير على كافة المستويات السياسية والتنظيمية بمؤسساتها وعلاقاتها مع الشعب وضعف مكانتها بصوفه، تقضي الحاجة الى إعادة تفعيل وبناء هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية تتطلب انتظام عمل مؤسسات المنظمة ووقف التطاول على صلاحياتها وتمكينها من القيام بمسؤولياتها ودورها في صنع القرار واعادة بنائها على أسس ديمقراطية تتسع لجميع ألوان الطيف الفلسطيني.<sup>(3)</sup>

يصعب اليوم جمع هذه القوى اليسارية ضمن تصنيف واحد، إلا باعتبارها انها ليست "فتح" أو "حماس"، فهي تتمايز أيديولوجياً وسياسياً وتتفاوت من حيث مساحة التأثير والنفوذ كما شهدت

1 عبد الكريم، قيس، وآخرون، الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من مدريد الى

اوسلو، الطبعة الاولى، (بيروت: دار التقدم للطباعة والنشر، 1997)، ص 17

2 زيدان صالح،: استشراف المستقبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ناهض زقوت (محرر) خبرات الحركة

السياسية الفلسطينية في القرن العشرين(2-4 حزيران/2000)(غزة: لمركز القومي للدراسات والتوثيق، ومنتدى الفكر

الديمقراطي الفلسطيني، 2000)، ص 569-573

3 المرجع نفسه، ص 575-576

بذلك نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، ولكن هل هنالك إمكانية أن تشكل هذه القوى (الجبهتان الشعبية والديمقراطية، حزبا الشعب وغيرها من القوى اليسارية) أو بعضها تياراً ثالثاً؟

تبدو الأسباب التي تدفع هذه القوى إلى ذلك وجيهة وموضوعية: فما يجمعها لا يقل كثيراً عما يفرقها، وهي ترفض حالة الاستقطاب الثنائي وتتضرر منه، وبعضها يشهد تحولاً وانفتاحاً فكرياً يعزز التوجه نحو فكرة "التيار الثالث"، وأخيراً، تدرك هذه القوى أن مساحة نفوذها منفردة محدودة للغاية. ومع ذلك، لم تتجح هذه القوى في جميع محاولاتها السابقة لبناء ائتلاف إلا بصورة مؤقتة وطارئة، وهو ما يمكن رده إلى الأسباب التالية:

**السبب الأول:** هناك تفاوت حقيقي فيما بينها في النظر إلى هذا التيار ومكوناته ووظيفته، بالرغم من الجهد الفكري الذي بذل في هذا الاتجاه، حيث يجري التساؤل عن القوى التي يمكن أن تشكل هذا التيار "ما الذي يميز التيار الثالث؟ هل هو كل من هو خارج فتح وحماس؟ هل يشمل الاتجاه اليساري بالمعنى العريض للكلمة بما في ذلك فدا والمبادرة، والاتجاه القومي بمختلف تياراته من البعث إلى جبهة التحرير العربية، إضافة إلى الاتجاه الليبرالي الوسطي ويرمز له بالطريق الثالث؟.

**السبب الثاني:** جميع هذه القوى يعيش أزمات بنيوية تنظيمية وفكرية وسياسية وقيادية بدرجات متفاوتة، وانخراطها في جهد بناء "تيار ثالث" لن يساعد على حل هذه الأزمة، بقدر ما ستبقى عائقاً أمام هذا التيار وخروجه إلى النور. تعود الأزمة إلى الأسباب التالية:

أ- تبني أيديولوجيات لم تستقم مع المنطق الحاكم في صيرورة البحث عن هوية وكيانية والتي ظلت تتراوح بين نزعتين: قطرية وطنية وإسلامية سياسية في سياق لم يتحقق فيه التمايز السياسي والاجتماعي وأجهضت فيه الحداثة.

ب- السقوط المدوي للنموذج: سواء أكان الدولة الاشتراكية الشمولية أو الدولة العربية الشمولية، وبروز مفهوم المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي ونموذج الحكم الصالح إلى أجنحة الفعل السياسي والاجتماعي، وهو ما لم تلحظه معظم هذه القوى، حتى أن بعضها ظل يعارض هذه التوجهات ويتهم أصحابها والداعين إليها بالسعي إلى تقويض هذه التنظيمات.

ت-المنافسة القوية من قبل حركة حماس على فضاء الهيمنة الأيديولوجية من خلال الشبكات الاجتماعية وتقديم نموذج يقوم على الانضباط والمهنية وملامسة قضايا الناس العاديين.

ث- اعتماد معظم القوى المرشحة لتكوين "التيار الثالث" على العلاقة مع قيادة المنظمة وفتح وخاصة في الطور الثاني للنظام (السلطة الفلسطينية) وعدم تميز برنامج بعضها عن برنامج فتح.

ج- بقاء العمل التنظيمي بأشكاله التقليدية وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية التنظيمية، إذ لم يجر تطوير أساليب التنظيم بحيث تواكب وتستوعب الطاقات الشعبية المتجددة والإمكانيات المتعددة، وتردت العلاقات الرأسية بين القيادات والقواعد وال جماهير إلى درجة فقدان بعض القيادات حسها الشعبي وال جماهيري كما تردت العلاقات الأفقية بعضها مع بعض بسبب تغليب عنصر التناحر والتنافس على التحالفات والتقارب الفكري والسياسي والتنظيمي، ناهيك عن الأزمة في إدارة العلاقة بين الأجيال داخلها، وما نجم عن ذلك من تشرذم وترهل وعجز عن المبادرة والتجدد الذاتي.

تتجلى الأزمة في العديد من المناسبات وأطر العمل، مع التأكيد على التفاوت من حيث الدرجة بين هذا التنظيم أو ذاك، فبعضها يجري مراجعة داخلية ويعد لانعقاد مؤتمر، وبعضها الآخر ينشط في مجال العمل الاجتماعي والنقابي والطلابي ويحقق بعض النجاحات، ولكن، بالمجمل، فمظاهر الأزمة تبدو واضحة وجلية، وسأكتفي هنا بمؤشرين:

(1) حضور شكلي في لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، والاكتفاء بعرض المواقف والتحليلات، ولعب دور "إطفائية حرائق" في الأزمات المجتمعية التي برزت خلال الانتفاضة الثانية وفي الصراع العنيف بين حركتي فتح وحماس. وقد شعرت معظم هذه القوى بالتهميش وعبرت عن رفضها للإقصاء وخاصة في جلسات الحوار، كما وبدا انقسامها في اقترابها من مركزي الهيمنة داخل النظام. فبعضها يعتبر من الناحية السياسية أقرب إلى موقف حماس، بينما في المسألة الاجتماعية يقترب من موقف فصائل المنظمة، فشلت هذه التنظيمات في الحفاظ على تميزها ألبراجي، و ذلك في المسألتين الوطنية والاجتماعية مع مركزي الهيمنة، كما لم تستطع أن تحافظ على مساحة نفوذها وتأثيرها للأسباب المذكورة أعلاه، ولعجزها عن محاولة بناء اصطفاة حقيقي فيما بينها.

(2) فشلت جميع تجارب هذه القوى الوجودية أو التنسيقية أو الائتلافية: حيث لم تنجح في بناء تجمع ديمقراطي بالرغم من الجهود الفكرية المضنية التي بذلتها، وتتعثر محاولات بناء ائتلاف حقيقي في مواجهة تفرد حماس وفتح واستئثارهما بالحوار والسلطة. كما لم تستطع أن تشكل تحالفاً مع مكونات المجتمع المدني الأخرى ولا زالت تنتظر بعين الريبة إلى القطاع الخاص الفلسطيني وممثليه وتحجم عن التعاطي الجاد معه.

**السبب الثالث:** بالرغم من تراجع أسباب وعوامل صعودها ونجاحها، إلا أن هذه العوامل مع ضعفها لازالت تشكل مجالاً للتنافس والتمايز وليس للتقارب والائتلاف. فالاختلاف في وجهات النظر حول أشكال المقاومة يحضر كلما جلس فريق منها إلى طاولة الحوار، وبعضها يمعن في تمييز نفسه في هذا المجال ليس فقط بالممارسة وإنما بتأكيد اختلافه مع الآخرين. النشاط الاجتماعي والنقابي لازال أيضاً محل تنافس واختلاف ولم يشهد اتفاقاً وتوحداً إلا لماماً. أخيراً، ولعله من طبائع الأشياء أن تبقى مصادر التمويل والدعم والحصول على بعض المنافع والامتيازات، عبر الارتباط بمحاور أو بعواصم عربية، أو عبر مؤسسات السلطة والمنظمة، أدعى للخلاف والتنافس منها إلى التقارب والتوحد.



### 5.3.3. حركة المقاومة الإسلامية حماس، والنظام السياسي الفلسطيني

تعتبر حركة حماس من كبرى الفصائل الفلسطينية، فقد كان لها دور نشيط ضد الاحتلال، ولكنها لم تكن واضحة في تحديد العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهي لم تعترف صراحة بأن المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.<sup>(1)</sup> و خضع الطرفان في علاقتهما إلى الفلسفة التي انتهجها، ولما كانت هذه الفلسفة متباينة ومختلفة في طبيعتها الفكرية والعملية، من جانب تبنت منظمة التحرير فكرة الدولة العلمانية واتخذت الكفاح المسلح وسيلة لمواجهة الاحتلال، بينما تبنت حركة حماس نهج الاخوان المسلمين فكراً وممارسة و الذي يختلف عن العلمانية معتمدة على التربية والإعداد وسيلة، فالحركة تعتبر فلسطين أرض وقف اسلامي واجب على كل مسلم المساهمة في تحرير بهدف إقامة دولى إسلامية على كامل التراب الوطني.

مع انطلاقة الانتفاضة الأولى ظهرت حالة التوتر بين حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي اتخذت لنفسها إطاراً جديداً هو (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة) حيث سعى كلا الجانبين من طرفه إلى تأكيد أسبقيته وألويته في قيادة الانتفاضة من خلال البيانات التي كانت تصدر عن الجانبين.<sup>(2)</sup>

منظمة التحرير الفلسطينية وفي محاولة لتوحيد الصف الفلسطيني وتجاوزاً للخلافات التي قد تحدث، طالبت حماس بالمشاركة في إطار القيادة الوطنية الموحدة، لتوحيد الصفوف في مواجهة الاحتلال الا أن الحركة رفضت ذلك واتخذت لنفسها خطأ موازياً للقيادة الموحدة في إصدار بيانات وفعاليات متناقضة مع بيانات القيادة الموحدة، وقد وجه في هذا السياق رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية لحركة حماس للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس مع بداية عام 1990، حيث كانت المنظمة تستعد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني في العام المقبل، حماس رفضت المشاركة في اللجنة وأرسلت عوضاً عن ذلك مذكرة بتاريخ 1990/4/7 تحدثت فيها عن شروط دخولها للمنظمة ومشاركتها في المجلس الوطني بـ "أن

1 ميثاق حركة حماس، المادة 27.

2 - حماس والأزمة، قراءة أولية، الأخبار، <http://www.al-akhbar.com> (2009-9-21)

يتم انتخاب أعضاء المجلس لا تعيينهم، وفي حالة تعذر الانتخابات يتعين أن يعكس التشكيل الجديد للمجلس أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة وحددت وزنها من 40% إلى 50%".<sup>(1)</sup>

مع دخول منظمة التحرير الفلسطينية ارض الوطن على اثر اتفاق اسلوا بدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين المنظمة وحركة حماس، ونظراً لرفض حركة حماس الاتفاق اثرت على عدم المشاركة في السلطة الوطنية، ورغم أن العلاقة بين حماس والسلطة كان يسودها التوتر في معظم الأحيان، إلا أن هذا لم يمنع من وجود عناصر قيادية في حماس سعت مع عدد من شخصيات السلطة الوطنية و من قيادات حركة فتح إلى إيجاد قنوات مشتركة لتجاوز أي أحداث قد تطرأ، بمعنى البحث عن نقاط الالتقاء وتعزيزها ومحاولة تجاوز نقاط الخلاف والابتعاد عنها.

تطورت العلاقة إيجابياً بشكل كبير وبلغت حد التنسيق المشترك بين الطرفين في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي إثر اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000. بعد أن بقيت حركة حماس خارج النظام السياسي لسنوات عدة، قررت المشاركة فيه دون أن تتحقق شروطها السابقة، ودون أن تضطر إلى إعادة النظر في مبادئها الأساسية. لم يكن الأمر بهذه البساطة، فقد بوغنت على أكثر من صعيد. حيث اكتشفت أن النظام الفلسطيني، بالرغم مما بدا عليه من وهن، يمتلك تقاليد عريقة ويضم قوى سياسية ومجتمعية متعددة، ويقوم على أسس وقواعد وآليات من الصعب الانقلاب عليها أو تغييرها.<sup>(2)</sup>

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات وتشكيل حكومة لم تستطع أن تحقق الفصل ما بينها والنظام السياسي ولم يكن لديها النية لبناء نظام ديمقراطي، صحيح أنها لم تعلن عن نيتها في إقامة حكومة ثيوقراطية، لكنها تحاول الاستعاضة عن ذلك بالأسلمة التدريجية في علاقة طردية مع تثبيت أركان سلطتها. وهي تتناول موضوعة الديمقراطية ليس بوصفها مذهباً متكاملًا، وإنما باعتبارها تتضمن مكاسب مطلوبة وراجعة. كما لم تتردد الحركة في استخدام العنف ضد خصومها أو للدفاع عن نفسها.

1 - حماس والأزمة <http://www.al-akhbar.com> (21-9-2009).

2 الشرق الاوسط، حماس تعلن رسمياً مشاركتها الانتخابات التشريعية، 2/ 2005/3، <http://www.aawsat.com>

تبرر حماس عجزها عن الخروج من الأزمة بالعدوان الإسرائيلي، وبالحصار الاقتصادي والعزلة السياسية، وأخيراً بالمحاولات الانقلابية الداخلية، لكنها تغفل ما يعترى خطابها من فقر معرفي، وعدم قدرتها على تحديد الأولويات والاتجاه المركزي، وتداخل الأجندة الحزبية مع أجندة السلطة والحكومة، والفشل في الانتقال السلس من عقلية التنظيم الحركي إلى عقلية النظام السياسي. إن من شأن دخول حماس النظام السياسي كلاعب قوي أن يطرح **مسألتين**: الأولى، عودة الصراع بين نمطين من الخطاب، أيديولوجي يقوم على نمذجة المبادئ وتبسيطها وجعلها في متناول الناس، وواقعي عقلاني. **المسألة الثانية** تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أن الهوية الفلسطينية لازالت أبعد عن النضج والاكتمال.<sup>(1)</sup>

من هنا شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس الجهاد الإسلامي في جولات حوار القاهرة الذي أسفر عن اتفاق في آذار (مارس) عام 2005 فقد حسمت بشأنه مسألة مشاركة جميع القوى الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في جولة الانتخابات التشريعية الثانية. وتم الاتفاق فيه على خمس بنود تشكل أساساً للسياسة الفلسطينية، وبالأخص تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وأجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واستمرار (سياسة التهدئة) و لم يتم أنجاز قانون الأحزاب الفلسطينية، ولا الاتفاق على قواعد المشاركة في الانتخابات التشريعية لضمان استمرارية النظام السياسي كمسألة الاعتراف بشرعية ووحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كشرط للمشاركة. إن موقف الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات جاء متناقضاً ما بين القبول بشرعية السلطة الفلسطينية وعدم القبول بشرعية مرجعيتها المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت على اتفاق اوسلو.<sup>(2)</sup>

لذلك كانت مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية مرتبطة بالعوامل التالية

1 موسى، سعيد، حماس ولعبت توزيع الاودوار، الحوار المتمدن، العدد، 2006/3/13/1488

<http://www.ahewar.org>

2 الشرق الأوسط الدولية، نص إعلان اتفاق القاهرة 2008/3/18 <http://www.aawsat.com/details.asp>

\* اعتقاد حماس بتغيير مرجعية الانتخابات، أي أن الانتخابات تجري على أساس إعلان القاهرة (الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في آذار /مارس 2005) على خلاف مرجعية انتخابات العام 1996 التي جرت على أساس اتفاقية أوسلو. وكون الانتخابات أداة من أدوات تشكيل الحكومة الفلسطينية، لم تتجح حماس في اجراء الانتخابات دون موافقة اسرائيلية وفقاً لشروط الانتخابات الاولى عام 1996.

\* ظاهرة الفساد الاداري والمالي شجع "حماس" على المشاركة في الانتخابات تحت عنوان الإصلاح والتغيير، باعتباره العامل الاول في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخب الفلسطيني.

\* تزايد قوة حماس ونفوذها، فقد أشارت استطلاعات الرأي العام إلى نسبة التأييد للحركة في الشارع الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية من 17% في شهر تموز 2001 إلى 25% في شهر آذار 2005، بحيث عكس قرار مشاركة "حماس" في الانتخابات التشريعية رغبتها في ترجمة هذه القوة بعدد من مقاعد المجلس التشريعي.<sup>(1)</sup>

أقدمت حركة حماس، بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، على تشكيل الحكومة، علماً بان المرجعية القانونية لهذه الحكومة مرتبطة باتفاق اوسلو وأن أية حكومة فلسطينية من هذه القبيل لا بد لها من التعامل مع الطرف الإسرائيلي بشكل أو بآخر، ودعت حركة حماس فصائل المنظمة وعلى رأسهم حركة فتح، للانضمام تحت قيادتها في التشكيل الحكومي، علماً بانها كانت ترفض، منذ نشأتها، التعاون أو التنسيق مع هذه القوى. كما وطالبت حركة حماس بضرورة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، أو كما تطرحها حماس: إعادة تشكيله في ضوء نتائج هذه الانتخابات في الأساس، حيث سيجري احتساب أعضاء المجلس التشريعي الجدد أعضاء في المجلس الوطني الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، علماً بأن حماس ومنذ نشوئها

---

1- عوض، سمير، البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات/ الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) - تحرير د. خليل أشقافي وجهاد حرب، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006)، ص 169-171.

أوائل العام 1988 وحتى اليوم ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير كالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

يمر النظام السياسي الفلسطيني في عملية إعادة بناء، و تحنل حركة "حماس" فيها موقعا مؤثرا وفاعلا. والأرجح أن تطول هذه العملية، مما يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار قد تفضي إلى أزمة شرعيته، إذا ما بقيت حماس تفتقر إلى رؤية واضحة ومنظور متكامل تقبل التفاوض حوله مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الآخرين، وإذا ما أصرت على الاستيلاء على المؤسسة (سلطة ومنظمة) دون مراعاة لمحدداتها وطبيعتها ووظيفتها، والتمسك بسمتهما الأساسية: منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني وعامل توحيد وأساسي في صيانة الهوية الفلسطينية الوطنية وتطويرها، والسلطة الفلسطينية بوصفها مشروع "دولاني" يجري الصراع على حدود إقليمه وشكل السيادة الوطنية عليه.<sup>(2)</sup> بأن ضرراً بالغاً سيلحق بالمشروع الوطني وبمسيرة الكفاح في ظل عدم استقرار النظام، والصراع المحتدم على السلطة. وعدم وجود مؤشرات إيجابية على أن حركة حماس تسعى إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، سوف يؤدي إلى حالة من التراجع والانقسام حول السلطة والحكومة.

ومن المنطقي القول بأن الموقف المسؤول تجاه القضية الفلسطينية يفترض من حماس اما أن تتخلى عن مواقفها السابقة وتلتقي مع بقية القوى في الساحة الفلسطينية التي ترى في قرارات الأمم المتحدة سلاحا في وجه الاحتلال تسعى إسرائيل بكل جهدها للتهرب من الالتزام بها، أو أن تتخلى عن الاستئثار بالسلطة وحدها لصالح حكومة وحدة وطنية، على برنامج أجماع وطني.<sup>(3)</sup>

---

1 - الأشهب، نعيم، حماس من الرفض إلى السلطة (رام الله، دار التنوير : 2006-2007)، ص 9-10.

2 ابو سريية، رجب، حماس والمنظمة، كواليس السياسة ومستقبل المشروع الوطني، جريدة الايام، 2005/4/1

3 - الأشهب، نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

## 5.4 المبحث الرابع: علاقة السلطة الوطنية بمنظمة التحرير واثـر

### الانقسام على النظام السياسي

عندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ، لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة - المقامة عليهما السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً - محتلتين بعد . وكان الهدف من وجودها هو تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948 ، فقد اوجدت المنظمة الأمل لدى الفلسطينيين بالعودة إلى تلك الأراضي . واستطاعت في فترة قصيرة، خاصة بعد دخول المنظمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، أن تخلق حالة من الصمود والمقاومة ليس لدى الفلسطينيين فقط، بل عند الجماهير العربية التي ارتفعت معنوياتها بالمقاومة الفلسطينية، بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش العربي في حرب عام 1967 وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تتحدث باسمه وتشارك في المؤتمرات العربية والدولية بالنيابة عنه .<sup>(1)</sup> إلا أن المنظمة تعرضت منذ اتفاق أوسلو عام 1993 ، إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين من قبل السلطة الفلسطينية، والتي استمدت شرعيتها من المنظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت على الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي،<sup>(2)</sup>

كان هنالك رؤى سياسية متعارضة حول دور السلطة الوطنية ودور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فكانت ترى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في الفصل بين المنظمة والسلطة خطوة أساسية على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج،<sup>(3)</sup> وأصبح التعامل مع السلطة فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير . وفي الوقت الذي ما زالت تتمتع فيه المنظمة في الشتات بالتأييد والانتماء إليها من قبل الفلسطينيين بنسبة كبيرة، فإن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فشلت في الحصول على تأييد المواطنين لها قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة، بسبب الفساد الذي طغى على ادائها في العشر سنوات الأخيرة.

ولهذا فقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، رغبة الفلسطينيين في تغيير القائمين على تلك السلطة، وإعادة اللحمة بين منظمة التحرير الفلسطينية، في الخارج التي ما زالت تسيطر عليها حركة فتح،

1 كوبان، هلينا، المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 222-223.

2 عودة، احمد فارس، مقارنة النظم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 223

3 عبد الرحمن، احمد، العلاقة بين م.ت.ف.، والسلطة الوطنية الفلسطينية، من مفهوم ازدواجية العلاقة، مؤتمر رام الله الاول، مرجع سبق ذكره، ص 42

وبين السلطة الفلسطينية المنقسمة بين الرئاسة الفلسطينية بزعامة فتح، وبين الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس. وبرزت بعد الانتخابات التشريعية، ولأول مرة وجود قيادتين في الساحة الفلسطينية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أضعف كلاهما. علماً أن التداخل في الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة، كانت موجودة من قبل، بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من جهة وبين رئيس حكومته محمود عباس، الذي قدم استقالته بسبب عدم قدرته على الاستمرار في عمله لتدخل الرئاسة في صلاحياته،<sup>(1)</sup> وكذلك الأمر مع خليفته أحمد قريع، الذي هدد بالاستقالة عدة مرات قبل وفاة عرفات. وكان عرفات قد أُجبر على فصل الحكومة الفلسطينية عن الرئاسة، بفعل الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، بحجة توزيع الصلاحيات و إجراء إصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية،<sup>(2)</sup>

ظهرت الخلافات حول الصلاحيات بين المنظمة و السلطة الفلسطينية، فقد ظهرت تلك الخلافات منذ اللحظات الأولى التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد يوم واحد على الانتخابات نقل مسؤولية ثلاثة أجهزة أمنية لرئاسته، وهي الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني،<sup>(3)</sup> والتي كانت تتبع من قبل وزارة الداخلية في حكومة أحمد قريع. وأخذ المجلس التشريعي المنتهية ولايته في 13 شباط /فبراير 2006 و في جلسة استثنائية قراراً بنقل صلاحيات منح الرئيس الفلسطيني صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضااتها،<sup>(4)</sup> وكان الوضع السابق يشترط تصديق المجلس التشريعي الفلسطيني على ذلك التشكيل، الأمر الذي يعني أن القرار سلب المجلس التشريعي اختصاصه، ووضع الأمر كله بيد الرئيس. كما وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً يقضي بتعيين رئيس ديوان الموظفين ليصبح تابعاً للرئاسة. علماً أن أبا مازن هو الذي كان قد طلب من الرئيس ياسر عرفات عام 2003، بتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء<sup>(5)</sup>. إضافة الى مرسوم آخر يقضي بتعيين أمين عام جديد للمجلس التشريعي، ليحل محل

---

1 اليوم السياسية، موقع الكتروني، ابو مازن يتجنب الاقالة مستقيلاً، 2003/9/7 <http://www.alyaum.com>

2 بانوراما، عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 16-19

3 نوفل، احمد سعيد: اصلاح النظام السياسي الفلسطيني، جريدة الغد <http://www.alghad.jo>

4 قاسم، نهى، جدل في اوراق المجلس التشريعي، <http://www.oppc.pna.net>

5 عبد الباقي، علي/ تقارير رئيسية، 2006/6/18 <http://www.hdrmut.net>

أمين سر المجلس الذي يشغله نواب منتخبون في العادة. وبموجب التعيين الجديد، يكون الأمين العام للتشريعي - المعين - مسؤولاً عن جميع موظفي المجلس، وهو ما يحول دون تمكين حركة حماس، (1)

لم تعد المنظمة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 وتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998، منظمة جامعة لكل الفلسطينيين. وأصبح من الضروري إعادة بنائها على أسس جديدة، وإعادة الاعتبار لها كمنظمة تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. فلا يوجد رسمياً ما يربط الفلسطينيين في الخارج بالسلطة الفلسطينية الا المنظمة، فرئيس السلطة الفلسطينية هو نفسه رئيس المنظمة (2).

---

1 عبد الباقي، علي/تقارير رئيسية، 18/6/2006، <http://www.hdrmut.net>

2 عودة، احمد فارس:مقارنة النظم السياسية، مرجع سبق ذكر، ص 204-207



## 5.5 المبحث الخامس: الحوار الوطني الفلسطيني، وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.

تنقسم الساحة الفلسطينية عموماً إلى قوتين كبيرتين (فتح وحماس)، إحداهما تقود السلطة في الضفة والثانية تقود السلطة في غزة ولكل منهما أجهزة عسكرية وشرطية وتنظيمية وموارد مالية ووسائل إعلامية وصدقات وتحالفات.

قادت حركة فتح المسيرة الوطنية على امتداد أربعة عقود تقريباً وهي تنتظر لنفسها وتعبئ قاعدتها بأنها القيادة التاريخية والأكثر تمثيلاً للمشروع الوطني، فالكثير من كوادرها انخرطوا في المسيرة التحريرية، أما حركة حماس وسلطتها في غزة. هذه الحركة التي نمت وتطورت خلال عقدين من الزمن وأصبحت تشكل المنافس القوي للفصائل الوطنية باعتبارها قوة فاعلة تمتلك الموارد والقدرات العسكرية.

قيادة حماس تنتظر لنفسها بأنها حامية القضية الفلسطينية من التصفية بعد توقيع أوسلو وأنها ذراع المقاومة الحاسم بعد انتفاضة الأقصى وصولاً إلى قيادة معركة الصمود في غزة، كان في البداية التنافس بين حركة فتح وحركة حماس الذي ترجم إلى حالة من الانقسام والصراع الفلسطيني، أدى إلى اقتتال داخلي. لقد غاب الحوار عن الساحة الفلسطينية فترة طويلة من الزمن واخذ التفرد والبعد عن الحوار الفصائلي يضع الشعب الفلسطيني وقضيته في مأزق متواصل، وهو ارضية من المفروض أن يقام على أساسها الحوار الفلسطيني، فلقد صرح عدد من المسؤولين الفلسطينيين أنهم يمهّدون لحوار يجعل من الممكن الاستمرار في المشروع الوطني الفلسطيني،<sup>(1)</sup>

بدأ الحوار الفلسطيني بعد انتفاضة الأقصى بالقاهرة في شهر آذار من العام 2005، وقد تم خلال الحوار التوصل إلى التمسك بالثوابت الفلسطينية، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس. وضمن حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني

1 - طنطاوي، معين: الحوار بين الفصائل، 2005/2/5، ص1-2، www.oppc.pna.net

الداخلي، و اتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، و دعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، و عقد الانتخابات المحلية و التشريعية في موعدها المحدد وفقاً لنظام انتخابي يتم التوافق عليه، و يوصي مؤتمر القاهرة المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي، وان يتم تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى و الفصائل الفلسطينية<sup>(1)</sup>. و من أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولّى تحديد هذه الأسس، مكونه من رئيس المجلس الوطني و أعضاء اللجنة التنفيذية لـ (م. ت. ف.) و الأمناء العامّين لجميع الفصائل الفلسطينية و شخصيات وطنية مستقلة.

بعد انتخابات المجلس التشريعي الثانية، وما تبعها من أحداث فكان هناك محاولات ومساعي من اجل فض الخلاف واعادة الوحدة الفلسطينية. ومن هذه المساعي وثيقة الوفاق الوطني(مبادرة الاسرى)التي صاغها عدد من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال "الإسرائيلي"، فالوثيقة المنشورة في صحيفة القدس (2006/5/11) قدمت رؤى وتصورات، قبيل التمام الحوار الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الخامس والعشرين من أيار/ مايو، مساهمة لرأب الصدع السياسي الفلسطيني الداخلي، ومحاولة جادة لتقديم أسس يرى فيها الأسرى أرضية صالحة لحوار وطني، يتوقع منه أن يؤدي إلى توافق الحاضرين على برنامج سياسي مشترك، يصون الوحدة الوطنية الفلسطينية.

الفقرة الأولى من الوثيقة أكدت على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمن حق اللاجئين في العودة. وهذه محل إجماع فلسطيني ولكن الفقرة ذاتها تستمد شرعية هذه الحقوق استناداً إلى الحق التاريخي، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والشرعية الدولية. وهنا يبرز الخلاف والتباين لأن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بإسرائيل، وحقه في 56% من أرض فلسطين التاريخية ضمن قرار 181، وهذا ما ترفضه حركتي حماس والجهد

1\_ الشرق الأوسط الدولية، نص إعلان اتفاق القاهرة 2008/3/18 <http://www.aawsat.com/details.asp>

الإسلامي على وجه الخصوص.<sup>(1)</sup> الفقرة الثانية، تؤكد على ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار/ مارس 2005 فيما يتعلق بإعادة تفعيل وتطوير م.ت.ف وانضمام حركتي حماس والجهاد إليها. وهذا مجمع عليه، وهناك مساع في هذا الاتجاه.

لكن الفقرة تستكمل ذاتها بالقول: بوصفها (أي المنظمة) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وهذا محل تباين بين فتح وبعض الفصائل من جهة وبين حركتي حماس والجهاد من جهة أخرى، لأن حماس تعتبر المنظمة إنجاز وطني لا يمثل الشعب الفلسطيني كافة في الوقت الراهن، كون حماس التي حازت على أغلبية فلسطينية في الانتخابات التشريعية غير ممثلة فيها إضافة إلى الجهاد. أي أن حماس تطالب أولاً بإعادة بناء المنظمة على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تسمح لحماس والجهاد الانضمام إليها لتصبح المنظمة من بعد ممثلاً شرعياً حقيقياً لكافة الفلسطينيين في الداخل والشتات. الفقرة الرابعة من الوثيقة تطالب بـ"وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل.. على أسس برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني الفقرة السابعة تعتبر أن "إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف ورئيس السلطة. على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصويت عليه، أو إجراء استفتاء عام. وهنا قد تلتقي الأطراف على تفويض م.ت.ف لإدارة المفاوضات بعد إعادة بنائها على اسس سياسية وتنظيمية جديدة تتيح لجميع الفصائل بما فيها، حماس والجهاد الانضمام إليها.<sup>(2)</sup>

وبالمحصلة النهائية رست الامور بين فتح وحماس على القبول بوثيقة الاسرى التي تحولت فيما بعد الى وثيقة الوفاق الوطني مع بعض التعديلات الى الوثيقة، لكنها لم تشكل بداية جديدة في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية لانها بقيت اسيرة التجاذب بين فتح وحماس، من منطلقات سياسة الاستفراد والاقصاء لدى هاتين الحركتين، فالاختلاف الفادح في موازين القوى لصالح حركتي فتح وحماس مكن هاتين الحركتين من الانقلاب على وثيقة الوفاق الوطني والدخول في حوارات ثنائية توصلت بتاريخ 2006/9/11 الى اتفاق على قيام حكومة جديدة، لكن هذا الاتفاق سرعان ما انهار تحت وطأة اشتراطات واشنطن واللجنة الرباعية، كما انهار تحت

1 جريدة القدس، فتح، وحماس، والشعبية، والديمقراطية توقعان اتفاقية الوفاق الوطني، 2006/5/11 ص 30

2 - المصدر نفسه

وطأة سيادة مفاهيم المحاصصة والصراع على المكاسب والنفوذ على السلطة بين الطرفين اندرتمن مستوى التراشق الكلامي الى انفجارات امنية اخذت شكل جولات الاقتتال الدموي بين الطرفين، ونتيجت هذا الصراع تم التوقيع على وثيقة مكة في 2007/2/8 بأشراف من السعودية تمخض عن لاتفاق وقف اطلاق النار بين الطرفين والى المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح (منظمة التحرير الفلسطينية)، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية، تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.<sup>(1)</sup> الا ان هذا الاتفاق لم يدم اذا بقي الصراع على اشده بين فتح وحماس لتقاسم الاجهزة الامنية بعد ان تم تقاسم الادارات والوزارات ضمن توازنات معينة، الى ان لجأت حركة حماس بتاريخ 2007/6/14 الى حسم الصراع بينهما بقوة السلاح فاستولت على السلطة في قطع غزة محدثة بذلك انقساماً سياسياً وإدارياً في الوضع الفلسطيني وفي المؤسسة الرسمية وبذلك يكون النظام اسياسي الفلسطيني دخل مرحلة جديدة باتت فيها السلطة سلطتين.<sup>(2)</sup> وبعد الانقلاب في قطاع غزة وسيطرة حماس على القطاع والحرب الدموية بين الطرفين كانت هنالك مساعي دولية وعربية وفلسطينية لانهاء حالة الانقسام الا ان حركة فتح وحماس بعد الانقلاب كانتا رافضات فكرة الحوار وذلك لوجود الشروط المسبقة من كل حركة لدخول في الحوار التي بتالي ترفضها الحركة المعاكسة، وبعد تنامي الجهود تم التوصل الى صيغة حوارات القاهرة برعاية عربية وبقيادة مصر وهذه الحوارات التي ما زالت دائرة حتى اللحظة تتناقش قضايا جوهرية وذات تأثير على تكوينه النظام السياسي الفلسطيني فكما جاء بالورقة المصرية للحوار اعتمادها على المرجعيات الرئيسية السابقة ( اتفاق القاهرة ' مارس 2005 ' - وثيقة الوفاق الوطني ' مايو 2006 ' - اتفاق مكة ' فبراير 2007 ' - مبادرة الرئيس / محمود عباس للحوار الشامل ' يونيو 2008 ' - قرارات القمة العربية المتعلقة بإنهاء حالة الانقسام ) ثانياً: إتفاق المجتمعين الذين يمثلون جميع الفصائل و القيادات السياسية الفلسطينية لانهاء حالة الانقسام<sup>(3)</sup> حيث عالجت الورقة

1 - نص اتفق مكة للمصالحة بين فتح وحماس <http://www.islamicnews.net>

2 بلا كاتب، النتائج السلبية للانقسام، الجبهة الديمقراطية للنشأة والمسار (رام الله:، الجبهة الديمقراطية لتحرير

فلسطين، 2006) ص113-116

3 الورقة المصرية للحوارات القاهرة الذي وزعته على جميع الفصائل الفلسطينية

المصرية العديد من القضايا ومنها والتي لها تأثيرها المباشر على النظام الفلسطيني والذي كان بحاجة الى دراسة وتدقيق في المبادرات السابقة للحوار الفلسطيني سابقة الذكر ومن هذه القضايا: الحكومة: تشكيل حكومة توافق وطني ذات مهام محددة تتمثل في رفع الحصار و تسير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، و الإعداد لاجراء انتخابات رئاسية و تشريعية جديدة، و الاشراف على إعادة بناء الاجهزة الامنية. إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية بعيدا عن الفصائلية، لتكون وحدها هي المخولة بمهمة الدفاع عن الوطن و المواطنين و إجراء انتخابات رئاسية و تشريعية متزامنة في توقيت متفق عليه، و مراجعة قانون الانتخابات وفقا لما تقتضيه مصلحة الوطن. تطوير و تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني طبقا لاتفاق القاهرة ' مارس 2005 ' بحيث تضم جميع القوى و الفصائل، والحفاظ على المنظمة إطارا وطنيا جامعا و مرجعية سياسية عليا للفلسطينيين، و انتخاب مجلس وطني جديد في الداخل و الخارج حيثما أمكن.<sup>(1)</sup> ومن خلال هذه الورقة التي تم تقديمها من الجانب المصري للفصائل الفلسطينية تم الاتفاق على تشكيل مجموعة من اللجان لادارة عمليات الحوار من قبل الفصائل الفلسطينية وعدد من الشخصيات المستقلة في فلسطين وهذه اللجان المصالحة الوطنية، ولجنة الانتخابات، ولجنة الحكومة والجنة الامنية، ولجنة منظمة التحرير، و اضافى الى لجنة التوجيه العليا التي تضم الامناء العاميين للفصائل، ويتم اللجوء اليها في حال لم تستطع اللجان اتخذا القرار المناسب في إحدى القضايا. كثيرة هي القضايا التي تم احوالها للجنة العليا ومنها تشكيل الحكومة الفلسطينية برنامجها ورئاستها وعضويتها، طالبت فتح أن تلتزم الحكومة بالتزامات المنظمة، لكن حماس رفضت ذلك وقالت أن هذا يعني عدم حاجتنا لحكومة موحدة. ومقابل ذلك عرضت أن يكون برنامج حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة هو برنامج الحكومة الجديدة وأنها لا تستطيع قبول أي شيء آخر. وفيما يخص طبيعة الحكومة تم الاتفاق على أن تتشكل الحكومة وفقا للقانون الأساسي كحكومة انتقالية مؤقتة للوفاق الوطني الى حين انتخابات المجلس الجديد وتشكيل حكومة جديدة وهي بهذا المعنى ستضم شخصيات وممثلين عن القوى، منظمة التحرير: جرى الاتفاق على اصلاح وتطوير المنظمة من خلال اجراء انتخابات للمجلس

---

1الورقة المصرية للحوارات القاهرة ،المرجع السابق

الوطني، وعدم الخوض في مسألة الخلاف السياسي على البرنامج بانتظار نتائج هذه الانتخابات من يفوز يحدد البرنامج، لكن الخلاف تركز حول تشكيل هيئة مؤقتة خلال الفترة حتى اجراء الانتخابات. فقد أرادت حماس أن تشكل هذه الهيئة مرجعية جديدة بينما رفضت فتح وباقي الفصائل ذلك. كما اقترح حزب الشعب الفلسطيني مقترحاً مفادها أن يتم تشكيل اطار قيادي مؤقت شرط ألا تمس بصلاحيه اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تتولى 3 مهام أساسية: (1) الاشراف على اجراء الانتخابات للمجلس الوطني، (2) متابعة القضايا المصيرية، (3) تنفيذ قرارات حوار القاهرة 2005، تجتمع هذه الهيئة كل شهرين برئاسة أبو مازن. حماس لم تعط موافقة على هذه الصيغة. وطلبت بأن تشكل مرجعية مؤقتة أو قيادة مؤقتة للشعب الفلسطيني ولم تحل هذه النقطة، الأمن: جرى الاتفاق على المبادئ العامة لتوحيد قوات الأمن وأن تكون المادة 84 من القانون الأساسي هي مرجعية قوات الأمن. وأعلنت حماس خلال الحوار أن لديها 16 ألف رجل أمن في غزة، منهم 6 آلاف بصفة شرعية و10 آلاف جدد. نقاط الخلاف هنا عميقة جداً، حيث طالبت حماس بالمحافظة على الوضع الحالي للأجهزة الأمنية حتى يتم الاتفاق على دمجها واعادة بنائها، كما طالبت بتثبيت جميع المعينين في الأمن وفي الوظائف المدنية الأخرى في غزة. وطالبت ايضا بأن تعيين قادة الأجهزة الأمنية يكون بالتوافق، وبالمقابل طالبت فتح بأن يجري اصلاح قوات الأمن في غزة أولاً ثم يجري الانتقال الى الضفة. خلال المناقشات لم تصر حماس على مطلب وقف التنسيق الأمني واستعويض عنه ببند ينص على عدم التخابر واعطاء معلومات للعدو. **الانتخابات:** رفضت حماس اجراء الانتخابات وفق القانون النسبي الشامل وطالبت بإبقاء النظام الحالي المختلط، وعندما اشتد النقاش قال محمود الزهار بأن حماس تفضل نظام الدوائر الفردي بدون القائمة النسبية، وطالبت حماس في جلسات غير رسمية برفع نسبة الحسم الى 8 أو 10% وهذا ما رفضه الجميع، الذين اصرروا على الانتخابات النسبية وعلى نسبة حسم من 15% . كما جرى خلاف على تشكيل محكمة الانتخابات حيث اعترضت حماس بأن يقوم الرئيس بتشكيلها وانما مجلس الوزراء، ولكن تم تسوية ذلك حسب القانون على أن يتم استكمال عضوية مجلس القضاء الأعلى. **المجلس التشريعي:** طالبت حماس بتفعيل

المجلس التشريعي من خلال التوكيلات، بينما طرحت فتح اعطاء شبكة أمان. مبدأ التوكيلات رفض من قبل الجميع، باعتباره مخالف للقانون.<sup>(1)</sup> الحوار الفلسطيني سيعود إلى الانعقاد في الثالث والعشرين من الشهر الجاري بدل السادس والعشرين منه. اعتبارات التقديم لوجستية، مرتبطة بالمواعيد الرسمية المصرية، أكثر منها إشارة إلى اختراق في المسعى الحوارى بين حماس وفتح، ولا سيما بعد سقوط آخر المحاولات الالتفافية على جدار السد الذي يعترض التوصل إلى اتفاق مصالحة فلسطيني. المحاولة الالتفافية كانت عبر ورقة مصرية تتضمن اقتراحاً بتأليف لجنة مشتركة للتنسيق بين حكومتى غزة ورام الله، في ظل صعوبة الاتفاق على حكومة وحدة وطنية جديدة وعلى معايير لإعادة بناء الأجهزة الأمنية وعلى قانون للانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة قبل الرابع والعشرين من شهر كانون الثاني المقبل. ورقة كان من المفترض أن تكون مخرجاً للمأزق المصري، الذي بدا عاجزاً عن إحداث اختراق في جدار التصلب الفصائلي لدى حركتي فتح وحماس، ومع هذه الحوارات التي ما زالت دائرة في القاهرة نستنتج ان هنالك فجوة حقيقية ما زالت قائمة بين حركة فتح وحماس، والتي بحاجة الى جهود حثيثة لتقريب وجهات النظر والتوصل الى اتفاق حقيقي بين الفصائل الفلسطينية تنهي حالت الانقسام في الساحة الفلسطينية.<sup>(2)</sup>

---

1 المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، تلخيص عن نتائج الحوار الوطني في القاهرة، (رام الله: حزب الشعب الفلسطيني، 2009/3/24)

2 جريدة القدس: هكذا قدمت الورقة المصرية ورفضت/2009/4/17

### 6 سلطات منظمة التحرير الفلسطينية قبل وبعد اتفاق اوسلو والسلطة

#### الوطنية الفلسطينية

منذ قيام منظمة التحرير عام 1964، تم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، و كان النظام السياسي الفلسطيني في هذه الفترة نظام تحرر وطني يناضل فيه الفلسطينيون من الخارج، وهو الذي جعل المحددات الخارجية تلعب دوراً في طبيعة تكوين النظام السياسي الفلسطيني والمتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة البيت لكل الفلسطينيين والنظام الذي يستوعب كل الفصائل والاحزاب والجمعيات بغض النظر عن ايدولوجياتها وسياساتها، ما دامت تلتزم بالإستراتيجية الوطنية وهذا ما نصت عليه المادة 8 من الميثاق الوطني حيث جاء فيها "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية وعلى هذا الاساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في ارض الوطن او في المهجر تشكل منظمات وافراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين" وكما جاء في المادة 4 من الميثاق "الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني وهو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة"

إن مشروع التسوية واتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقيات، مثلت نقلة نوعية في طبيعة وشكل النظام السياسي الفلسطيني، والذي اعتبرت منظمة التحرير ممثلة ذلك النظام منذ إنشائها عام



1964، من حيث وجود قيادات ومؤسسات: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني الفلسطيني، والقضاء الثوري، ومؤسسات أخرى أهمها القوات المسلحة. وقد حدد الميثاق القومي أولاً، ثم الوطني، الاستراتيجية والهدف، فكانت بدايةً استراتيجية الكفاح المسلح، ثم بالتدرج تم الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي، هذا التحول في الاستراتيجية كان نتيجة استعداد لتحويل الأهداف من تحرير كل فلسطين إلى القبول بالدولة على أساس الشرعية الدولية، ومع اوسلو تم الانتقال إلى الشرعية التفاوضية وتأسيس الكيان من خلالها.

كان النظام السياسي الفلسطيني منذ بداياته هو نظام حركة تحرر وطني، تناضل من خارج أراضيها، وهو ما جعل المحددات الخارجية تلعب دوراً كبيراً في قيام النظام السياسي - منظمة التحرير-، ثم التأثير والتدخل في رسم سياساته وحركاته السياسية لاحقاً وهكذا استمر مشروع التسوية بوضع شروط محددة وصلاحيات محددة على شكل النظام السياسي الفلسطيني، والذي تمثل في إدارة الحكم الذاتي والسلطة الوطنية الفلسطينية، حتى برزت إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وما بين السلطة الفلسطينية الناشئة من خلال نصوص اتفاق اوسلو، والاتفاقيات التي تلتها والتي حددت الضوابط والصلاحيات القانونية والأمنية والاقتصادية والسياسية لسلطة الحكم الذاتي.

وفقاً لهذا الأساس فان النظرة القانونية للأسس التي تنطلق منها صلاحيات هذه المؤسسات، توضح طبيعة العلاقة المتعارف عليها بينهما:

#### بالنسبة للمنظمة تركز على المواثيق:

1. الميثاق الوطني الفلسطيني.
2. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
3. اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني.
4. اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني.
5. وثيقة الاستقلال، عام 1988.

6. قرار اختيار رئيس دولة فلسطين.

فيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية نجد مصادر نظامها في:

- 1- قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993.
- 2- اتفاق اوسلو بين حكومة إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، لإقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس.
- 3- رسائل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- 4- اتفاقية غزة- أريحا في مايو 1994 ونقل الصلاحيات المبكرة في أغسطس 1994 ونقل المزيد من الصلاحيات في عام 1995.
- 5- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة في سبتمبر 1995.
- 6- الواقع العملي أو الأعراف القانونية.

فبالنسبة لمنظمة لتحرير فإن الميثاق الوطني الفلسطيني نص في المادة (25) على أنه تحقيقاً للأهداف الواردة في الميثاق، تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية التي وفقاً للمادة (26) من الميثاق تعتبر ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية ومسئولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني، وقد أحالت المادة (32) من الميثاق الوطني إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير لتحديد كيفية تشكيل هيئات المنظمة ومؤسساتها واختصاصاتها، ووفقاً للنظام الأساسي للمنظمة يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير (كما جاء في المادة السابعة من النظام الأساسي)، فالمجلس الوطني هو صاحب الاختصاص بوضع سياساتها ومخططاتها وبرامجها وآلية تنفيذها.

وقد اكتسبت المنظمة بهذا الوضع اعترافاً عربياً (خاصة منذ مؤتمر القمة في الجزائر 1973، والرباط عام 1974، وعلى المستوى الدولي حيث كان اعتراف العديد من الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ودول إفريقيا وإسلامية، وكذلك الأمم المتحدة قبلت الصفة التمثيلية للمنظمة)

من قواعد النظام القانوني الفلسطيني التي تعد مصدر للأحكام التي تحدد طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والكيان الفلسطيني الذي انشئ باتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير (السلطة الفلسطينية)، هي القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني ومجلسه المركزي باعتبار المجلس الوطني المعبر عن الفلسطينيين في أماكن وجودهم المتعددة في العالم، ومن قرارات المجلس على الخصوص تلك التي تبنى بموجبها مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وإقامتها على كل جزء من الأرض الفلسطيني التي يتم تحريرها، التي كانت بدايتها القرار الصادر في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني والذي أكد قراره بإعلان الاستقلال عام 1988 حيث عبر فيه المجلس عن إيمانه بتسوية المشاكل الدولية الإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.<sup>(1)</sup>

وتمشياً مع إعلان الاستقلال كان قرار المجلس في 1989/3/30 باختيار رئيس دولة فلسطين. وتعتبر قرارات المجلس الوطني تلك وغيرها أساس الدخول في عملية سلام الشرق الأوسط، التي بدأت منذ مدريد 1991، وتتابع بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وتلاها توقيع الاتفاقية المرحلية الدولية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير عن الشعب الفلسطيني في واشنطن 1995، وفي أثناء عملية السلام قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته المنعقدة في 10-12/1993، تكليف رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة.<sup>(2)</sup>

جاءت اتفاقيات غزة-أريحا 1994، وبروتوكول القاهرة 1995، ثم واشنطن 1995، مؤكدة على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني، وتحتوي على مؤشرات للمركز القانوني للسلطة الفلسطينية، وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية و مؤسساتها. فقد نصت الاتفاقية المرحلية على التزام المنظمة بإجراء انتخابات سياسية عامة لمجلس السلطة "المجلس التشريعي" ولرئيس السلطة، وان هذه الانتخابات تشكل خطوة تمهيدية نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ولتوفر الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية،

1 - الريماوي، عبد الملك، النظام السياسي والقانون الدستوري، (القدس: جامعة القدس، 2009)، ص 203.

2 - عودة، احمد، مقارنة النظم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 206-215.

تكون بدايةً بإقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي بانتخاب المجلس الفلسطيني وحددت مواد الاتفاقية صلاحياته التشريعية و التنفيذية.

ومن مجمل الصلاحيات التي حددتها مواد الاتفاقية نجد أنها أعطت الدور الأساسي لممارسة السلطات للمجلس المنتخب والسلطة التنفيذية، أما صلاحيات منظمة التحرير فلم يرد لها ذكر سوى كونها طرفاً شريكاً مقابلاً لحكومة دولة إسرائيل، وأنه وفقاً للمادة (9) من اتفاقية واشنطن المرحلية في 1995/9/28 الفقرة 5/ب، فإن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات توقيع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية:

- 1- اتفاقيات اقتصادية كما هو وارد في الملحق الخامس للاتفاقية.
- 2- اتفاقيات مع دول مانحة من أجل تنفيذ ترتيبات لتقديم المساعدات للمجلس.
- 3- اتفاقيات من أجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما ورد في الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو اتفاقيات أخرى في إطار المفاوضات المتعددة.

لقد حاول الاتفاق أن ينفي عن هذه العلاقات الدولية صفة "الدولية"، وواضح من خلال الاتفاقيات التي تم التوصل إليها أن دور المنظمة ومؤسساتها في الأراضي الفلسطينية محدودة، فالدور الأكبر هو لمؤسسات السلطة الوطنية التي أفرزها اتفاق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد زاد من إشكالية طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن قلة النصوص التي تعطي دوراً رئيسياً لمؤسسات المنظمة، أن الممارسة العملية للسلطة الوطنية الفلسطينية لا تستند إلى مرجعية دستورية عليا تنظم العلاقة بين المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي، فكل ما يوجد نظرياً في النصوص القانونية هو ما ورد في قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 15 لسنة 1995، حيث نصت المادة الثالثة انه يكون أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً للمادتين 5،6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحتى مشروع القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية الذي اقره المجلس التشريعي، لم يحدد ملامح العلاقة بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة، فما ورد في المشروع لا يتعدى كونه عبارات عامة، لا يتضمن معاني قانونية محددة، ولم يبين القانون الأساسي كيفية قيادة منظمة التحرير وما دورها واختصاصات مؤسساتها، التي باتت شبه معطلة وكأنه لا دور لها في هذه المرحلة، مما يعني ذلك من وجود مؤشرات تدل على إهمال المنظمة ومؤسساتها، والذي يؤدي ذلك بدوره إلى إنهاؤها تدريجياً و كلياً وبالتالي إلى انتهاء الميثاق الوطني الفلسطيني، كما تريد

إسرائيل لتصبح السلطة الوطنية للحكم الذاتي المحدود بديلاً عن المنظمة.

وما أن اقتربت الفترة الانتقالية حسب إعلان المبادئ، حتى أبانت عن وجود خلل جذري في التركيبة البنوية للنظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات في العلاقة النسقية والوظيفية بين بنى هذا النظام، حتى برزت إلى السطح وبقوة دوافع ومبررات الإصلاح الفلسطيني في السلطة وفي المنظمة، وإعادة النظر في المرتكزات القانونية والسياسية والوظيفية التي يشتغل فيها ومن خلالها النظام السياسي الفلسطيني، وجاءت الأحداث مثل تولى الليكود للسلطة في إسرائيل 1996، ومواصلة سياسية الاستيطان وإعادة صياغة اتفاق أوسلو عملياً، كذلك الصدمات المتعددة بين الفلسطينيين والإسرائيليين (انتفاضة النفق، والاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي وعناصر من الشرطة الفلسطينية عام 1996، 1998)، وتجميد المفاوضات بين الطرفين، والإغلاقات الإسرائيلية المتعددة والمتكررة للمناطق الفلسطينية كذلك جاءت انتفاضة الأقصى وأبانت عن الخلل الكامن في الإدارة الفلسطينية للصراع، ومن ازدواجية وارتجالية في اتخاذ القرارات وإصدار الإعلانات والتصريحات، حتى أصبح مطلب الإصلاح مطلباً داخلياً وخارجياً ملحا، وقد فتحت أبواب القاهرة للقاء جميع الأطياف السياسية الفلسطينية للوقوف عند هذه النقاط ومحاولة تدراك سلبياتها، توجت بإعلان القاهرة فبراير 2005 والذي دعا إلى دمج كل الفصائل تحت لواء المنظمة بما فيها الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) وإعادة إحياء مؤسسات المنظمة ودورها، وإعادة الاعتبار لقيادتها، وذلك بإشراف السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

كما ان منظمة التحرير الفلسطينية في العشر سنوات الأخيرة، لم تعد فاعلة بالطريقة الصحيحة، فالمجلس الوطني كان عدد أعضائه على مر دوراته في حالة تزايد مستمر دون وجود أي ضوابط لزيادة الأعضاء فقد زاد عدد أعضائه عن 750 عضو، وتم إضافة أشخاص دون أدنى اعتبار، كما ان المجلس المركزي تم تحديد عدد أعضائه عندما تشكل في العام 1973 ب 32 عضو، وذلك لتحقيق المرونة في عقد الاجتماعات والتواصل، حيث أخذ المجلس الوطني بتزايد في عدد أعضائه حتى وصل عدد أعضائها في العام 2000 الى

1 - عوض، سمير، البيئة السياسية فترة ما قبل الانتخابات، (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: 2007)، ص: 15-18.

128 عضو،<sup>(1)</sup> وكذلك أعضاء اللجنة التنفيذية، فمن بين أعضائها الثماني عشر ستة أعضاء وافتهم المنيه وهم (ياسر عرفات، فيصل الحسيني، سليمان النجاب، ياسر عمرو، شفيق الحوت، سمير غوشة).

## التطور على سلطات منظمة التحرير الفلسطينية قبل إتفاق أوسلو وبعد الإتفاق

### السلطة التشريعية:

تشمل السلطة التشريعية المجلس الوطني، والمجلس المركزي، وهما كالمجلس النيابي؛ فضلاً عن اللجنة المركزية .

### أولاً: المجلس الوطني الفلسطيني

يشكل المجلس الوطني أعلى سلطة في المنظمة، طبقاً للمادة السابعة من نظامها الأساسي. وهو يمثل الشعب الفلسطيني، في داخل فلسطين المحتلة وفي خارجها. وتنص المادة الخامسة من ذلك النظام على انتخاب الشعب لأعضاء المجلس انتخاباً مباشراً، وفقاً لقوانين انتخابية، تضعها اللجنة التنفيذية. ومدة المجلس ثلاث سنوات.

يمكن اجتماع المجلس، سنوياً، بناءً على طلب رئيسه أو دعوته، كما يمكن عقد جلسة استثنائية، غير عادية، بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويُعد المجلس منعقداً، إذا لم يدعه الرئيس إلى الانعقاد، ويعتمد المجلس على مبدأ التمثيل النسبي، لكونه إجراءً عملياً يستند إلى معايير، جغرافية وسياسية ووظيفية.

يصبح الأفراد أعضاء في المجلس، من خلال ترشيحهم من قبل لجنة، تشكل من المجلس السابق، تطرح أسماءهم للاقتراع عليها من قبل المجلس. وتحرص لجنة الترشيح على أن تجعل من المجلس الوطني انعكاساً حقيقياً لقوة المنظمات الفدائية، والاتحادات والتنظيمات المهنية، والشخصيات القيادية الفلسطينية، من مختلف الفئات؛ بهدف إيجاد هيئة فلسطينية، ويكتمل النصاب القانوني بحضور ثلثي أعضاء المجلس. وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة .

1 - صلاح، حسن، المجلس الوطني الفلسطيني إعادة التشكيل وعدالة التمثيل - في منظمة التحرير الفلسطينية تقيم التجربة وإعادة البناء - (بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2007) ص: 56.

ولم تجر انتخابات لاختيار أعضاء المجلس سوى في أمريكا الجنوبية، وبعض أجزاء في أمريكا الشمالية، ولم توافق أي دولة عربية على إجراء مماثل. وجرى التقرب من الصيغة الديمقراطية، لصعوبة إجراء انتخابات عامة، لاختيار المجلس الوطني، بتحديد نظام الحصص (الكوتا) للفصائل الفدائية، والتنظيمات الشعبية، والكفاءات المميزة من المستقلين، وخاصة أنه من المفترض أن لكل من هذه الفئات أساليبها الداخلية لاختيار قياداتها عموماً. وأضحى المجلس أكثر انساقاً من مفهوم التعددية وإقرار النظام الأساسي للمنظمة، بالفصل بين السلطتين التشريعية (المجلس الوطني) والتنفيذية (اللجنة التنفيذية)؛ والإقرار باستقلالية كل تنظيم بشؤونه الداخلية؛ وإن الوحدة الوطنية، لا تعنى اندماج الفصائل، وإلغاء التعددية.

وتنص المادة الرقم 11 من النظام الأساسي للمنظمة، على تأليف المجلس الوطني؛ تيسيراً لأعمال "اللجان، التي يرى ضرورة تشكيلها. وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني، الذي يقوم، بدوره، بمناقشتها، ويصدر قراراته بشأنها". كما تنص المادة الثامنة من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني، على أن يشكل المجلس اللجان بطريقة الانتخاب، بأغلبية الأعضاء المطلقة .

تنقسم لجان المجلس إلى نوعين:

1- لجان مناقشة.

2- لجان دائمة متخصصة.

فلجان المناقشة خاصة بالمؤتمر، أثناء الانعقاد من أجل التوصل إلى توصيات وقرارات، في شأن مناقشة المسائل المعروضة. وأصبحت هذه اللجان، مع استمرار انعقاد دورات المجلس، لجاناً ثابتة؛ وبلغ عددها حتى دورته السابعة عشرة، عام 1984، تسع لجان، هي : اللجنة السياسية، اللجنة المالية، لجنة الوطن المحتل، لجنة المنظمات الشعبية، اللجنة العسكرية، لجنة الإعلام والثقافة، لجنة التربية والتعليم العالي، لجنة الشؤون الفلسطينية في لبنان، اللجنة القضائية.<sup>(1)</sup>

1 - عودة، احمد، مقارنة النظم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص:213.

علماً بأن المجلس الوطني تعود نشأته الى العام 1948 حين قام الحاج امين الحسيني بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، مثل اول سلطة تشريعية فلسطينية تقام على ارض الدول العربية التي نص عليها قرار الامم المتحدة رقم 181 لعام 1947، حيث قام المجلس الوطني في تلك الفترة بتشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي الذي مثل فلسطين في جامعة الدول العربية، واعد تجديد المجلس الوطني الفلسطيني عام 1964.<sup>(1)</sup>

فالمجلس الوطني منذ تشكيله كأعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية لم ينعقد سوى إحدى وعشرون دورة، منذ العام 1964 وحتى العام 2008 وكان عقد دوراته متقطعة خلافاً لما جاء في النظام الأساسي بانعقاد دورة واحدة كل سنة بدعوى من رئيس المجلس، ويدعى لجلسة طارئة من قبل اللجنة التنفيذية عبر رئيس المجلس، او بطلب من ربع أعضاء المجلس، وفي التتبع لسير انعقاد الدورات نجد أن الفترات الزمنية بين هذه الدورات متباعد فمنذ العام 1993 وحتى العام 2008 لم ينعقد المجلس الوطني سوا دورة واحدة أي بعد توقيع إتفاق أوسلو وكانت في العام 1996 وذلك تماثيا مع الاتفاق لإلغاء بعض بنوده المعادية لإسرائيل، وبذلك فإن المجلس الوطني فقد دوره التشريعي والرقابي، عقد المجلس دورته الثانية والعشرون في العام 2009 وذلك في جلسة طارئة للمجلس لانتخاب ستة أعضاء للجنة التنفيذية بدلاً ممن وافتهم المنية، وذلك للحفاظ على شرعية المنظمة، و الطارئ في هذه الجلسة لا يكمن فقط لتكملة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية، للحفاظ على شرعيتها، وإنما لوقف الهجمة على منظمة التحرير من قبل الحركات الاسلامية، الذي يتمثل بحركة حماس لإيجاد بديل عن منظمة التحرير خاصة بعد الانقسام الذي عانا منه الشعب الفلسطيني بالانقلاب على النظام السياسي الفلسطيني وتشكيل حكومة مستقلة في قطاع غزة لتسيير أعمال القطاع بمعزل عن الضفة الغربية، ذلك لان حركة حماس لا تعتبر منظمة التحرير الممثلة الوحيد للشعب الفلسطيني والحركة الإسلامية وتجسدت نزعتها بالعداء لمنظمة التحرير بعد قرارات الدورة

---

1 - ابو لغد، ابراهيم، استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ضوء الخبرات التاريخية السياسية الفلسطينية بين وقائع المؤتمر الدراسي: اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي افاق الحاضر والمستقبل، (جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1994)، ص12.



العشرين للمجلس الوطني بإعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب إتفاقية أوسلو،<sup>(1)</sup> التي أوجدت صحوه لدى فصائل منظمة التحرير بضرورة العمل على إعادة بناء وتفصيل منظمة التحرير الفلسطينية بكامل فصائل المنظمة بعيداً عن سياسة الحزب الواحد داخلها.

### ثانياً: المجلس المركزي

في يناير 1973، اتخذ المجلس الوطني، في دورته الحادية عشرة، قراراً، يقضي بإنشاء المجلس المركزي؛ لمتابعة قرارات المجلس الوطني، للمساهمة في تنفيذها؛ وسد الفراغ في اتخاذ التشريعات والقرارات اللازمة، على صعيد القضية الفلسطينية، والتي تحتاج إلى قرار من المجلس الوطني.<sup>(2)</sup>

ضم المجلس المركزي، وقتها، 32 عضواً، برئاسة رئيس المجلس الوطني، وعضوية كل من أعضاء اللجنة التنفيذية العشرة، والاثني عشر عضواً عن منظمات المقاومة، وتسعة مستقلين من أصحاب الكفاءات، وستة أعضاء مراقبين. وتطورت اختصاصات المجلس المركزي، في الدورة الثالثة عشرة، عام 1977، بتخويله اتخاذ القرارات، في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية؛ وتشكيل لجان دائمة، لإعداد دراسات وبحوث، في المسائل التي تحال إليه، والإطلاع على سير عمل دوائر المنظمة .

وعد المجلس الوطني، في دورته السابعة عشرة، عام 1984، إلى إعادة تشكيل المجلس المركزي، برئاسة رئيس المجلس الوطني. وجعل مدة صلاحيته تمتد بين دورتين عاديتين للمجلس الأخير. ويضم اثنين وسبعين عضواً، من رئيس اللجنة التنفيذية وأعضائها؛ وهيئة مكتب المجلس الوطني؛ والأمناء العاميين للمنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات، أو رؤسائها، أو من يمثلها من بين أعضاء ذلك المجلس، وممثلين عن الفصائل المعتمدة فيه؛ وثلاثة ممثلين عن المجلس العسكري، يعينهم القائد العام؛ وخمسة وعشرين عضواً، يُنتخبون من أعضاء المجلس الوطني المستقلين<sup>(3)</sup>

وتوسعت صلاحيات المجلس المركزي، عام 1984، لتشمل :

1 - الصالحي، بسام، الزعامة السياسية والدينية في الأراضي المحتلة، (القدس: دار القدس للنشر والتوزيع: 1993) ص

2 هيئة الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 321.

3 - وثائق المجلس الوطني الفلسطيني الدورة، 17، (منظمة التحرير الفلسطينية: 1984) ص: 144.

- 1- اتخاذ قرارات في موضوع المسائلة التي تحيلها اللجنة التنفيذية اليه.
- 2- مناقشة الخطط التنفيذية، التي تقدمها اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقرارها.
- 3- متابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لقرارات المجلس الوطني.
- 4- الاطلاع على حسن سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة الى لجننتها التنفيذية.

وأصبح للمجلس المركزي، بذلك، دور تشريعي، من خلال تقديم التوصيات بسن قوانين جديدة؛ وله دور تنفيذي في اتخاذ القرارات. كما أن البيان السياسي، الصادر عن اجتماعات المجلس المركزي، ذو قوة معنوية، لا يمكن تجاوزها؛ فضلاً عن أن له دور مراقب لجميع أعمال دوائر المنظمة.

ويلاحظ أن أغلبية الأعضاء في المجلس المركزي، هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني.

كان المجلس المركزي، منذ تشكيله، يقوم بدور مهم في مناقشة مختلف التطورات السياسية، المتعلقة بالقضية الفلسطينية، على الساحتين: العربية والدولية، وصياغة التوصيات اللازمة، الملائمة في شأنها.

في دورة المجلس الوطني المنعقدة في قطاع غزة عام 1996 في ظل السلطة الوطنية حيث أقر مبدأ تعديل الميثاق الوطني بناءً على الالتزام الفلسطيني في رسائل الاعتراف بين ياسر عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية، حيث احيل موضوع التعديل للمجلس المركزي لاجراء التعديلات وإقرارها.

اتخذ قرار منذ عام 2000 ان يعقد المجلس بشكل دوري باعتباره الهيئة القيادية الوسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني بين دورتي انعقاد وله صلاحيات تشريعية وفقاً لما ينص عليه القانون، وبناء على ذلك عقد المجلس في عام 2000 في غزة وحضره الشهيد الشيخ احمد ياسين على راس وفد من حماس كمرقبين ثم في 2003 وبعد قيام حركة حماس بانقلابها الدموي في 14 حزيران 2007 وما ترتب عليه من مخاطر هددت القضية الوطنية

أخذ المجلس المركزي يعقد بصورة دورية إلا أن حماس تقاطع هذه الاجتماعات على الرغم من أنه يتم توجيه الدعوة لها.

### ثالثاً: اللجنة المركزية (1970-1971)

في 6 مايو 1970، أصدرت القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية بياناً، دعت فيه إلى مشاركة جميع فصائلها في المجلس الوطني، والمؤسسات المنبثقة من المنظمة؛ وصدور قرار عن المجلس الوطني، يقضي بتشكيل لجنة مركزية، من اللجنة التنفيذية للمنظمة، وممثلين عن كافة المنظمات الفدائية، ورئيس المجلس نفسه، وقائد جيش التحرير الفلسطيني، وبعض المستقلين؛ تمارس فيها جميع الفصائل دورها القيادي، وتحل محل القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة.

صدق المجلس الوطني، في دورته السابعة، مايو/ يونيو عام 1970، على بيان 6 مايو 1970، المعبر عن اتفاق بين الفصائل، وأقر تشكيل لجنة، على النحو الوارد فيه؛ وأن يمثل المستقلين فيها ثلاثة أعضاء، تنتخبهم اللجنة التنفيذية، بالنشاور. كما قرر المجلس، أن يكون في اللجنة المركزية مندوب قيادي عن كل منظمة من المنظمات الفلسطينية، الموقعة للاتفاق، ومفوض إليه كافة الصلاحيات، شريطة أن لا يكون من بين أعضاء المجلس الوطني. ويرأس اللجنة المركزية رئيس اللجنة التنفيذية؛ وتظل قائمة، ما لم يقرر المجلس الوطني تعديلها أو استبدالها أو حلها. وحدد المجلس اختصاصاتها، بصفتها "القيادة العليا للنضال الفلسطيني، في الأمور التي تطرح عليها"، على النحو التالي:

- 1- البت في الأمور والقضايا العاجلة، والطارئة بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي، وقرارات المجلس الوطني.
- 2- العمل باستمرار على إيجاد صيغ أكثر تقدماً، وأكثر عمقاً واتساعاً، للوحدة الوطنية.
- 3- متابعة تنفيذ قرارات اللجنة والمجلس الوطني.
- 4- مناقشة الأمور المطروحة عليها من اللجنة التنفيذية، أو أحد أعضائها؛ واتخاذ القرارات الملزمة، وفق النظام الداخلي، الذي تقرره اللجنة المركزية.

وقرر المجلس أن تتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ قرارات اللجنة المركزية، التي تقدم تقريراً في شأن أعمالها، إلى المجلس الوطني، في دوراته.

أعطى المجلس اللجنة المركزية حق تجميد أو تعليق عضوية أيّ تنظيم، أو اتخاذ أي عقوبة في شأنه؛ على أن يعرض على أول دورة تالية للمجلس الوطني، الذي له القرار الفاصل.

وفي 16 يونيو عام 1970، أعلنت اللجنة المركزية تشكيل هيئة أمانة عامة، من رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، وجورج حبش، وعصام السرطاوي، ونايف حواتمة، وكمال ناصر، وضافر جميعاني. ومنحتها صلاحية تنفيذ قرارات اللجنة، في القضايا السياسية والعسكرية والإعلامية، التي تكون ملزمة للجميع.

وفي يولييه 1971، قرر المجلس الوطني، في دورته التاسعة، أن تحل اللجنة التنفيذية محل اللجنة المركزية، بجميع مسؤولياتها وصلاحياتها. وبادرت اللجنة البديلة إلى إلغاء نظيرتها السالفة؛ وعادت إلى ممارسة المسؤوليات والصلاحيات المنوطة بها، بصفتها لجنة تنفيذية.

كما ان المجلس في دورته المنعقدة في تونس عام 1993 حيث قرر تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، ونلاحظ ان هذا الاجتماع للمجلس المركزي قد تم بعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية في اوسلو عام 1993.

ومنذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية وحتى الدورة التي عقدت في قطاع غزة عام 1996، كانت غير منتظمة في عقد دوراتها، وكان الهدف من هذه الدورة إلغاء وتعديل بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

### السلطة التنفيذية

تشمل اللجنة التنفيذية للمنظمة، والتي بمثابة مجلس الوزراء، وتتبعها دوائر، "وكأنها تمثل الوزارات المختلفة".

طبقاً للنظام الأساسي، "أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة. تكون دائمة الانعقاد. وأعضاؤها متفرغون للعمل. وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات، التي يقررها المجلس الوطني؛ وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية". وتتمثل اختصاصاتها، طبقاً للنظام نفسه، في :

أ. تمثيل الشعب الفلسطيني .

ب. الإشراف على تشكيلات المنظمة ومؤسساتها .

ج. إصدار اللوائح والتعليمات، واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق، أو النظام الأساسي، أو قرارات المجلس الوطني.

د. تنفيذ السياسة المالية، وإعداد الميزانية.

كما نص النظام الأساسي على أن المجلس الوطني الفلسطيني، الذي كان يتولى اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية، هو نفسه ينتخب رئيسها. وفي عام 1968، عدّل هذا النص، ليقصر اختيار المجلس الوطني على اللجنة التنفيذية، من بين أعضائه، الذين يتولون انتخاب رئيسها .

وقررت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، أن يختار المجلس رئيس اللجنة التنفيذية وأعضاءها، البالغ عددهم 15 عضواً، بمن فيهم رئيسها، ورئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، الذي ينتخبه المجلس الوطني، وينضم إلى عضوية اللجنة التنفيذية، بهذه الصفة.

وفي عام 1991، وافق المجلس الوطني، في دورته العشرين، على زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية إلى ثمانية عشر عضواً، بمن فيهم رئيس الصندوق القومي؛ لتعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة الأعباء الجديدة، في المسيرة القادمة. ويكتمل النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلثي الأعضاء.

وقد انتخبت الدورة العشرون، للمجلس الوطني، عام 1991، آخر لجنة تنفيذية، تكونت من : (ياسر عرفات (رئيساً)، فاروق القدومي، محمود عباس، جمال الصوراني، سليمان النجاب، محمود درويش، عبدالله الحوراني، المطران ايليا خوري، ياسر عبدربه، محمد زهدي

النشاشيبي، ياسر عمرو، شفيق الحوت، عبدالرحمن ملح، سمير غوشة، علي إسحق، محمود إسماعيل، تيسير خالد، جويد الغصين (رئيس الصندوق القومي الفلسطيني)). .

يتولى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية أمانة السر، وهي تعادل وزارة دولة لشؤون مجلس الوزراء، ومهمته التنسيق بين مختلف دوائر المنظمة، وكذلك مع أجهزة الدولة العربية المضيفة لمقر اللجنة؛ وإقرار جدول أعمال اجتماعات اللجنة، بالتشاور مع رئيسها، وإعداد محاضر اجتماعاتها وقراراته .

وقد أدت اللجنة التنفيذية الأولى دوراً مهماً في تأسيس المنظمة، فعكفت، في أعقاب مؤتمر القمة العربي الثاني، على تكوين الهياكل والمؤسسات، اللازمة لمباشرة المنظمة مهامها وتنفيذ واجباتها. ونجحت في إنشاء الدوائر، وافتتاح مكاتب للمنظمة في الدول العربية وغيرها، وتأسيس مكتب دائم في الأمم المتحدة، وإنشاء محطة إذاعة في القاهرة، وإنشاء مركز الأبحاث في بيروت، والبدء بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وإقامة الصندوق القومي الفلسطيني؛ ما أرسى أساساً ومنطلقاً لمنظمة التحرير.

### السلطة القضائية

تكونت مؤسسات هذه السلطة، في سياق تشكيل البنى المختلفة للمنظمة؛ وإن تأخر نموها عن سواها من السلطات.

بدأ التفكير في إنشاء سلطة قضائية، في عمّان. وكونت محكمة أمن الثورة، بنظام خاص؛ إضافة إلى المجالس الشعبية، في العديد من أماكن التجمعات الفلسطينية. وشكّلت محكمة خاصة لجيش التحرير، في عقب الخروج من الأردن، عام 1971. ووضعت قوات اليرموك قانوناً للعقوبات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية؛ وأجاز تشكيل المحاكم العسكرية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. كما اختصت " حركة فتح" بجهاز للقضاء الثوري، في أبريل 1973، تعرض لعدة تعديلات، بعد ذلك؛ فضلاً عن محكمة أمن الثورة العسكرية العليا. وأصدر ياسر عرفات قراراً، في الأول من مايو 1987، بصفته رئيساً للجنة التنفيذية، والقائد العام لقوات الثورة؛ واستناداً إلى قرارات المجلس الوطني، أنشئ بمقتضاه جهاز للقضاء الفلسطيني، سمي

"هيئة القضاء الفلسطيني". وعين مدير القضاء الثوري لـ"حركة فتح" مسؤولاً عنه؛ لتوحيد القضاء في فتح والمنظمة. كما صدر قرارات، لتنظيم أعمال الهيئة، وقوانين، المحاكمات والعقوبات والسجون، ونظام رسوم المحاكم .

## مؤسسات السلطة الوطنية بعد اوسلو

تعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية و لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث اول سلطة تقام على جزء من الارض الفلسطينية في داخل فلسطين وليس من الخارج كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، وسعت السلطة الفلسطينية الى نقل عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الى اطر ودوائر ووزارات تابعة للسلطة. تتألف السلطة الوطنية الفلسطينية من أعمدة ثلاثة: تشريعية وتنفيذية وقضائية.

### السلطة التشريعية:

يعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني بمثابة الهيئة التشريعية أو البرلمان، و تشكل أول مجلس تشريعي فلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1996 وكانت فتح تسيطر على أغلب مقاعده (54 مقعداً من أصل 88) بعدما قاطعت العديد من الفصائل تلك الانتخابات حدثت تطورات مهمة تتعلق بالسلطة التشريعية ومجلسها التشريعي خاصة في الشق المتعلق بنظام الانتخاب، فبعد أن كان النظام الانتخابي الفلسطيني يعتمد على نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، أصبح يعتمد على نظام الأغلبية النسبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم) وهو النظام المعروف حالياً باسم (النظام المختلط)، هذا النظام كان استجابةً لاتفاق الفصائل الفلسطينية في القاهرة عام 2005. وتم زيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي من 88 مقعد إلى 132 مقعد.

يمارس المجلس مهامه المنصوص عليها في القانون الأساسي خاصة في مجال الرقابة على أعمال الحكومة ومؤسساتها الرسمية فيقوم بمنح الثقة وحجبها، فعلى سبيل المثال منح المجلس الثقة للحكومة مرتين عامي 1996 و 1998 وطالب بتعديل وزاري عام 1997. وأقر الموازنة العامة بدءاً من العام 1997 حتى الآن. ويشارك المجلس في وضع السياسة العامة للسلطة ومراجعة الخطط والاتفاقيات وإقرارها.

## السلطة التنفيذية.

نص القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على أن مجلس الوزراء (الحكومة) يشكل الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ وله كافة الصلاحيات التنفيذية عدا تلك التي تخص رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في شقها التنفيذي. وعليه وارتباطاً بذلك فإن السلطة التنفيذية تنقسم إلى قسمين وهما:-

### 1- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

2- رئيس الوزراء: هو الذي يقوم بإدارة الصلاحيات التنفيذية المكلف بها من قبل رئيس السلطة وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يرأسه أو من خلال الوزارات المختلفة.

ويعاون السلطة التنفيذية العديد من الأجهزة الأمنية ومن أهمها قوات أمن الرئاسة والشرطة والمخابرات العامة.

## السلطة القضائية:

لدى تأسيس السلطة القضائية في العام 1994 وجدت السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام ارث ثقيل فيما يتعلق بالنظام القضائي حيث كان يعيش حالة انهيار حقيقي تمثلت في انهيار البنية القانونية التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك جراء احتلال إسرائيل لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة والتي حكمتها بطريقة الحكم العسكري حيث رفض المحاميين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المشاركة في النظام القضائي في ظل الاحتلال.

لقد كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نقطة تحول هامة في الشأن القضائي حيث صدر المرسوم الرئاسي رقم (1) لعام 1994 والمرسوم رقم (5) للعام 1995 حول صلاحيات السلطة القضائية والبنية القانونية السارية المفعول كما أدخلت السلطة الوطنية الفلسطينية نظام القضاء العسكري إلى جانب القضاء والمحاكم المدنية و محكمة امن الدولة التي حدث عليها جدل واسه وبالتالي تم الغائها.



## الفصل السابع

### النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات حول مسألة النظام السياسي الفلسطيني، وهي على قدر الاهمية، ومن الممكن أن تساعد صانع القرار الفلسطيني في عملية التخطيط والتنفيذ، كما ان هنالك ابعاد جوهرية لا بد من الاستعانة بها عند تقييم واقع النظام السياسي الفلسطيني قبل اوسلو، وهنا انوه انه لا بد من العودة الى عملية تعريف النظام السياسي الفلسطيني، ومن هنا أضع مجموعة من الاستنتاجات التي خلصت اليها الدراسة وهي متسلسلة بفصول الدراسة وهي كما يلي:

- حكومة عموم فلسطين والتي تم تشكيلها برئاسة احمد حلمي في قطاع غزة عام 1948 شكلت نواة نظام سياسي فلسطيني كما انها تصدت للمشروع الأردني بضم الضفة الغربية والأجزاء المتبقية من فلسطين التاريخية إلى شرق الأردن. ومحاولة تنظيم أمور قطاع غزة بالتعاون مع الإدارة العسكرية المصرية التي لم تكن راغبة بضم القطاع لمصر، اي انها حافظت على كيانية النظام السياسي الفلسطيني ووجوده من خلال المحافظة على الاجزاء المتبقية من الدولة الفلسطينية، بعد خروج الانتداب البريطاني، واحتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية وكذلك الدور في صياغة دستور مؤقت لتنظيم العمل السياسي والعسكري، موضحاً ان القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، في تلك الفترة والذي تكون من 18 مادة التي اقرها مؤتمر غزة. وبرغم من إخفاقات الحكومة الا ان المحاولات العربية للتضيق عليها كان السبب الاساسي في إخفاق الحكومة في تطبيق برنامجها، وبرغم من ذلك فإن حكومة عموم فلسطين شكلت سابقة في النظام السياسي الفلسطيني وذلك لتشكيلها اول إدارة فلسطينية تنظم امور الفلسطينيين من داخل الاراضي الفلسطينية.
- كان للدول العربية دور في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من أجل تخفيف حدة ضغط الفلسطينيين عليها نتيجة اخفاقها في حرب عام 1948 حيث تم تكليف أحمد الشقيري تشكيل المنظمة، ليسعى لإنتراع اعتراف بالكيان الفلسطيني بغض النظر عن محتوى الاعتراف، مدركتاً الدول العربية في البداية أن تشكيل المنظمة سوف يبقيا تحت

سيطرتها، ونتيجة تنامي الوعي لدى الفلسطينيين تم السيطرة على المنظمة وإبعاد الدول العربية عنها، والتغير في نهجها السياسي الى العمل العسكري للمنظمة، ومع هذا التحول لم يتم إغفال الجوانب التي تنظم عمل المنظمة فقد تم تشكيل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتنظيم عمل المنظمة في مختلف الجوانب. برغم من وجود المنظمة خارج الاراضي الفلسطينية و تتقل مركز قيادتها بين عواصم الدول العربية، معلناً في الجزائر وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة يوم 15/نوفمبر عام 1988 في الجزائر التي حددت شكل النظام السياسي الفلسطيني المتوقع لدولة الفلسطينية و أرست أساس وفلسفة النظام السياسي الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً والقائم على الديمقراطية والتعددية والمساواة واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

- نرى ان في إتفاق اوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل نقطة تحول مهمة في النظام السياسي الفلسطيني وذلك من خلال تحويل القيادة من الخارج الى داخل الاراضي الفلسطينية، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية، و إجراء أول عملية إنتخابات ديمقراطية في فلسطين عام 1996 برغم من معارضة بعض الفصائل الوطنية الفلسطينية على هذه الانتخابات بذريعة أن السبب في إجراء الانتخابات إتفاق أوسلو المعارضة له هذه الفصائل. وكذلك إدارة المؤسسات الفلسطينية من قبل الفلسطينيين أنفسهم بعيداً عن التدخل العربي او الاسرائيلي في إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية"ما امكن"، برغم من وجود بعض النقاط المبهمة في تفسير بنود الاتفاقية.

- برغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني يؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، كما نص في المادة الثانية " ان الشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على اساس مبدأ الفصل بين السلطات عى الوجه المبين في القانون الأساسي" حيث نجد ان الفصل بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفلسطيني، هو فصل مرن ونسبي وليس فصل مطلق كما جاء في القانون الاساسي.

- عدم مشاركة بعض الفصائل الفلسطينية في تكريس النظام السياسي الفلسطيني ضمن أجندة وطنية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية والانطواء تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، ساعد بعض هذه الفصائل على التفرد في السلطة مما أدى الى الخلط ما بين برنامج الحزب السياسي والسلطة، تشكل الفصائل سبباً هاماً في إحداث الشروخ الداخلية الفلسطينية، حيث أن كل فصيل يحاول ان يثبت وجوده من خلال أعماله الخاصة والتي قد تتعارض مع نظامه الداخلي، وتتناقض مع إهتمامات الفصائل الاخرى، والتي بدورها

- تؤدي الى الاقتتال الداخلي، وهذا ما شهدناه من أحداث بعد الانقلاب في قطاع غزة عام 2006، مكرسةً بذلك انقسام في النظام السياسي الفلسطيني وتشكيل حكومتين منفصلتين.
- لم تتفق الفصائل الفلسطينية حتى الان على برنامج وطني شامل يعالج مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، فقيادة المعارضة التي مازالت مبعثرة ويحاول كل منها كسب تأييد الشارع، فهي لم تقدم بديل للشعب الفلسطيني عما تطرحة السلطة الوطنية الفلسطينية، وما زالت عبارة عن معارضة رغم وجودها داخل السلطة.
  - كان لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني قبل اوسلو دوراً فاعلاً وبارزاً في متابعة القضايا الوطنية الفلسطينية، وبعد توقيع إتفاق أوسلو تم تهميش دور م ت ف من الناحية العملية، وأصبح وجودها ورقة تستخدم لاغراض فئوية أضرت بمكانة المنظمة وهيبتها.
  - ما بعد اوسو تعرض الميثاق الوطني لقرارات من قبل المجلس الوطني عام 1996 بإلغاء بعض مواده التي تتعارض مع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي.
  - دوائر منظمة التحرير ما قبل اوسلو كانت تشكل الوزارات الوطنية في تسير أمور المواطنين، بعد اوسلو السلطة الوطنية والحكومة والوزراء.
  - تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية الا ان السلطة عملت على تجاوز المنظمة برغم من أن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة الصراع مع الاسرائيليين الذي قاده المنظمة على مر 31 عام، من تأسيس المنظمة حتى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.
  - برغم من ظهور صحوة فلسطينية عامة بعد الانقلاب في قطاع غزة بأهمية وجود منظمة التحرير وإعادة تفعيلها وإبراز دورها باعتبارها المرجعية السياسية والقانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حال الانقسام الفلسطيني الداخلي دون إعادة الوحدة الوطنية والتوافق، فقد كان ذلك واضحاً من خلال موقف حركة حماس الذي يعتبر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمنظمة غير شرعية.
  - الازدواجية التي نشأت بين مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الوطنية أوجدت نزاعات حول الزعامة والقيادة السياسية والوظيفية لكل منهما مما أعاق ممارسة الصلاحيات الدستورية وسيادة القانون.
  - القانون الاساسي الفلسطيني يخلو من ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها المرجعية الا ما جاء في المقدمة والمادة الثامنة التي تتحدث عن مواصفات ومعايير العلم الفلسطيني.

- كما ان عدم وجود إطار دستوري وقانوني يحدد طبيعة العلاقة والادوار لكل من المنظمة والسلطة في النظام السياسي الفلسطيني أضعف قدرة طرفي العلاقة على الاداء الفعال بسبب الازدواجية في عضوية الهيئات القيادية بين المجلس التشريعي والمجلس الوطني وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة و مجلس الوزراء، وإحتلال اعضاء من المجلس الوطني والمركزي مواقع قيادية في السلطة مما أحدث تشابكاً وتعقيدات إدارية وقانونية في النظام السياسي الفلسطيني.

- إن تقاوم الازمة في النظام السياسي الفلسطيني هو مشاركة القوى الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية دون الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، لان التداول السلمي للسلطة لا يتم بين أحزاب سياسية ذات مرجعيات وبرامج مختلفة، والذي بدوه ادى إلى حالة الانقسام الفلسطيني الحالي.

**ومن خلال ما تم تقديمه من إستنتاجات حول تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاف اوسلو أضع مجموعة من التوصيات وتتمثل بما يلي:**

- دراسة التطور التاريخي للنظام السياسي الفلسطيني والوقوف على الإخفاقات التي مر بها للاستفادة منها وأخذ العبر من أجل الانطلاق نحو نظام سياسي فلسطيني متين.

- إصلاح منظمة التحرير ويتطلب بالعودة الى هدف وجودها وإنشائها والمتمثل بالتحرير، والفصل بين المنظمة والسلطة، وترسيم الحدود الفاصلة بينهما وعدم الجمع بين موقع السلطة والمنظمة وخاصة على المستوى القيادي، لان المنظمة المخولة بحق القرار المصيري وليست السلطة.

- توضيح العلاقة ما بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، حيث يتوجب الفصل ما بين هو سياسي وما هو إجرائي في علاقة المنظمة ومؤسساتها بالسلطة الوطنية ومؤسساتها بإعتبار أن السلطة هي فرع من المنظمة وليس العكس.

- العمل على صياغة أسس وثوابت ومرجعيات ثابتة قبل إجراء أي انتخابات تشريعية ورئاسية، وذلك لتفادي الوقوع في الاقتتال الداخلي في أي عملية ديمقراطية، وتداول السلطة بالطرق السلمية.

- العمل على إجراء انتخابات المجلس الوطني في الداخل والشتات وتحديد عدد أعضاء المجلس الوطني وعدم ترك العدد من لزيادة والنقصان، وتفعيل المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

- تفعيل القانون والقضاء والنيابة العامة لمحاسبة من يعمل على عرقلة أعمال الحكومة خارج دائرة القانون والمجلس التشريعي أو يقوم بتخريب الممتلكات العامة والخاصة.

## الخاتمة

حاولت الدراسة تسليط الضوء على النظام السياسي الفلسطيني في السنوات السنوات الاخيرة وخصوصاً بعد اتفاق وسلو، حيث تركت هذه الاتفاقية أثراً على النظام السياسي الفلسطيني، وبين القوى الفلسطينية منذ نشأت منظمة التحرير الفلسطينية، التي وقعت على هذه الاتفاقية مع الجانب الاسرائيلي لتكون نقطة تحول جوهريه في تكوين النظام السياسي الفلسطيني من خلال إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء أول انتخابات رئاسية و تشريعية عام 1996، برغم من هذا التحول، كان هنالك الانقسام الفلسطيني الحاد في صفوف الفصائل الفلسطينية من مؤيد ومعارض لاتفاق اوسلو، فكانت حركة فتح وحزب الشعب الفلسطيني مع اتفاق اوسلو معتمدة في ذلك بان الاتفاق سيشكل نقطة تحول لنقل م.ت.ف الى داخل الاراضي الفلسطينية، وفصائل اخرى معارضة الاتفاق ومنها حركة حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، ليحتل الاسلام السياسي موقع المعارضة الرفض لاتفاق اسلو، ثم اصبح المنافس القوي للاتجاه المركزي في الساحة الفلسطينية، في إحتلال مركز الصدارة في النظام السياسي الفلسطيني مؤخراً بعد الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في كانون ثاني عام 2006.

القضية الاساسية هو وجوب أن يكون هنالك نظاماً سياسياً ثابتاً ومستقراً لفلسطين، ولغاية الان لا يوجد مثل هذا النظام، فالنظام السياسي الفلسطيني الحالي لا يعاني من مشكلة التصنيف او الشكل فحسب ولكنه يعاني من ناحية المضمون بالاساس، منذ إعلان حكومة عموم فلسطين وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، مروراً بمنظمة التحرير الفلسطينية، في مختلف مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فالخلل لا يكمن بعدم وجود فصل بين السلطات لان النظام السياسي المختلط او ان النظام يجب أن يكون رئاسي برلماني وكأنه لا وجود لسباق بروز النظام السياسي واسب وجوده.

إن الخلل يكمن في عدم ترسيخ السلطات أصلاً في النظام السياسي الحالي هو نظام غير مستقر، ولم يتم لغاية الان التأسيس له، ليس علمياً وإنما نظرياً، لذلك سوف يبقى النظام هشاً غير مستند لأسس أو قواعد قوية، لذلك فالمشكلة لا تكمن في التفاصيل وإنما التبع في اصول تكوين النظام السياسي، وتوضيح العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي المتمثلة بمنظمة

التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وتوضيح طبيعة العلاقة فيما بينهما، وكذلك التوافق الوطني بين الفصائل الفلسطينية للخروج بنظام سياسي مستقر.

## المصادر:

1. القانون الأساسي الفلسطيني
2. القانون الأساسي المعدل لعام.
3. قانون الانتخابات الفلسطينية لعام 1996
4. قانون الانتخابات الفلسطيني المعدل
5. قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني.
6. قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
7. قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.
8. قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.
9. اتفاقية إعلان المبادئ.
10. اتفاقية غزة - أريحا 1994.
11. اتفاقية واشنطن المرحلية في 28/9/1995.
12. وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة في الجزائر عام 1988
13. ميثاق حركة حماس
14. الميثاق الوطني الفلسطيني.
15. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
16. اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني.
17. اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني.

## بيانات ودوريات ووثائق

1. السلطة الوطنية الفلسطينية / الهيئة العامة للاستعلامات / مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وثيقة "الميثاق القومي الفلسطيني / منظمة التحرير الفلسطينية.
2. وثائق المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989، "قرارات القمة العربية الاولى في القاهرة 13- 16/1/1964 المتعلقة بالقضية الفلسطينية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (1988)
3. الوثائق الفلسطينية للعام 1965 وثيقة : " تقرير عن المؤتمر الفلسطيني الاول لمنظمة التحرير المنعقد في القدس 5/28- 1964/6/2 "، ( بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 1973)
4. يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، ( بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995)
5. عاروري، نصير، الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي والادارة الامريكية، مجلة قراءات سياسية، ع1 1994.
6. حركة التحرر الوطني الفلسطيني - فتح -، دراسات ثورية، رقم(1)
7. حزب الشعب الفلسطيني، البرنامج السياسي، والنظام الداخلي، (رام الله:حزب الشعب الفلسطيني، 2007).
8. الورقة المصرية للحوارات القاهرة الذي وزعته على جميع الفصائل الفلسطينية.
9. من كتابات بشير البرغوثي، مقالات في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، (رام الله:مركز فؤاد نصار، 2003)
10. المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، تلخيص عن نتائج الحوار الوطني في القاهرة، (رام الله: حزب الشعب الفلسطيني، 2009/3/24).
11. مؤتمر امان السنوي الثالث، صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات، (رام الله: 2007).
12. عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية، (رام الله:بانوراما، 2005)



13. عبد الرحمن، اسعد، تطورات القضية الفلسطينية وتفاعلاتها مع البيئة العربية / 1965-1967، شؤون فلسطينية، العدد 129-131 أب- تشرين الاول، 1982.
14. ملوح، عبد الرحيم: حوار، السياسات الفلسطينية، 15-16 (1997).
15. يزيد الصايغ، بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن، السياسة الفلسطينية (صيف وخريف 1997) العددان 15، 16 السنة الرابعة.
16. المجلس التشريعي، (رام الله: المجلس التشريعي، 2005، ع1-2، لسنة العاشرة)
17. المجلس التشريعي، (رام الله: المجلس التشريعي، 2005، ع3-4، السنة العاشرة)
18. جريدة القدس، فتح، وحماس، والشعبية، والديمقراطية توقعان اتفاقية الوفاق الوطني، 11/5/2006 ص30
19. جريدة القدس: هكذا قدمت الورق المصرية ورفضت/ 17/4/2009
20. جريدة القدس زلزال سياسي يهز المنطقة. (1/27/2006)
21. جريدة الايام: حماس والمنظمة ومستقبل المشروع الوطني (1/4/2005)

## قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أبراش، إبراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
2. ابراهيم، داوود، الرقم الصعب ياسر عرفات (الخليل: مؤسسة الوعي والنشر، 2005).
3. ابو لغد، ابراهيم، اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي افاق الحاضر والمستقبل، (جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1994).
4. ابو لغد، ابراهيم، الانتخابات الفلسطينية، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993).
5. ابو عيفه، طلال، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897-1997، (رام الله: مطابع مجلة عبير، 1998).
6. ارونسون جيفري، سياسة الامر الواقع في الجولان، ترجمة محمد مفيد، (بيروت، 1995).
7. الازعر، محمد خالد، حكومة عموم فلسطين في ذكرها الخمسين، (رام الله: دار الشروق، 1998).
8. الأشهب، نعيم، حماس من الرفض إلى السلطة (رام الله، دار التنوير: 2007).
9. بدوي، ثروت، النظم السياسية، (بيروت: دار النهضة، 1964).
10. البرغوثي، اياد، الدين والدولة في فلسطين، (رام الله: مركز دراسات حقوق الانسان، 2006).
11. بسيوني، عبد الغني، النظام السياسي-اسس التنظيم السياسي الدولة والحكومة، (القاهرة: الدار الجامعية 1985).
12. بلا كاتب، النتائج السلبية للانقسام، الجبهة الديمقراطية للنشأة والمسار (رام الله: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2006).
13. بيرس، شمعون، الشرق الاوسط الجديد (1992).

14. جمعة، محروس، اتفاق اوسلو، (دار البيارق، 1999).
15. الحسن، هاني، حركة فتح: المسيرة والجذور، في الندوة الفكرية السياسية، (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)
16. حسين، خليل، المفاوضات العربية الاسرائيلية، (بيسان للنشر، 1993).
17. حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1975).
18. حواتمه، نايف، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1985).
19. الحوت، شفيق، عشرون عاماً في م.ت.ف 1964-1984، (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والتشر، ط1، 1998).
20. حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، 1964 - 1974 / دراسة للوثائق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير، 1980).
21. خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين (2 حزيران/ 2000) (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2000)
22. خريشة، حسن، الرقابة العامة على السلطة التنفيذية، وقائع الندوة الخاصة بمناقشة تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية المنعقدة بتاريخ 16/6/1997، المدخلات: جرار القدوه، احمد الخالدي، حسن خريشة، عدنان عمر، (القدس، الملتقى الفكري العربي: تشرين ثاني، 1997).
23. خلف، صلاح، أبو إياد، فلسطيني بلا هوية، (دار الجليل، 1996).
24. خميس، نزار، اوسلو التطبيق العملي، (دار النورس: طرابلس، 1997).
25. الدجاني، برهان، مفاوضات السلام، (بيروت: 1994).
26. الريماوي، عبد الملك، النظم السياسية والقانون الدستوري، (القدس: 2009)
27. شاهين، احمد، منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية الى الاستقلال، (شؤون فلسطينية، العدد 142-143، كانون الثاني 1985).

28. شبيب، سميح: حكومة عموم فلسطين مقدمات ونتائج، (القدس، منشورات البيادر، 1988).
29. شحادة، علي الناطور: القضية الفلسطينية / الأرض والإنسان، (ط3، دار الكندي للنشر والتوزيع، 1996).
30. شحادة، رجا، الدستور رمز سياسي ام حقيقة لتقرير المصير، مؤتمر رام الله.
31. الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسسي، 1947 - 1977، (بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979).
32. الشقيري، احمد، من القمة الى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، (بيروت: دار العودة، 1971).
33. الصالحي، بسام، الزعامة السياسية والدينية في الاراضي المحتلة، (القدس: دار القدس للنشر والتوزيع، 1993).
34. صايغ، ماري روز: الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة، ترجمة خالد عيد، (القدس، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر، 1983).
35. صلاح، حسن، منظمة التحرير الفلسطينية تقيم التجربة واعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2007).
36. الطاهر، ماهر، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في: فيصل دراج، محمد جمال باروت (معد) الاحزاب والحركات اليسارية، (الامارات: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الجزء الثاني، 2004).
37. عباس، محمود، طريق اوسلو، (بيروت: شركة المطبوعات، 1994).
38. عبد الرحمن، عمر، الاجئون الفلسطينيون، (بيروت: دار البيارق، 1984).
39. عبد الفتاح، ايهاب، منظمة التحرير الفلسطينية، (دمشق: دار البراق للنشر والتوزيع، 1979).

40. عبد الكريم، قيس، وآخرون، الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من مدريد الى اوسلو، الطبعة الاولى، (بيروت: دار التقدم للطباعة والنشر، 1997).
41. عبد الواحد، منير، التشريعات والقوانين في منظمة التحرير، 1975.
42. عودة، احمد فارس: مقارنة النظم السياسية، (فلسطين: جامعة القدس، 2006).
43. عودة، أحمد فارس، بين الانتفاضتين (المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، 2006).
44. عوض، سمير، البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات / الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) - تحرير د. خليل أشقافي وجهاد حرب، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006).
45. الغوري، اميل: المؤامرة الكبرى / اغتيال فلسطين ومحق العرب، (القاهرة، دار النيل للطباعة، 1955).
46. الغوري، اميل، المؤامرة الكبرى اغتيال فلسطين (القاهرة: دار النيل للطباعة، 1955).
47. فاروق، بهاء، حكاية فلسطين، (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2002).
48. قاسم، عبد الستار، الحركة الاسلامية، ومستقبل المعارضة (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996).
49. قاسم، عبد الستار، الموجز في القضية الفلسطينية، (نابلس: المكتبة الجامعية، 2002).
50. قمار، قسطنطين، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، (بيروت: المكتب التجاري للتوزيع والنشر، 1966).
51. كوبان، هيلينا، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، (لندن: منشورات هاي لايت، 1984).
52. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، (قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة، 1983).
53. محسن، عبد الكريم: أوراق وقضية، (بيروت، 1977).

54. مشهور، محمد، الاعتراف المتبادل، (بيروت: 1996)
55. منظمة التحرير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
56. نزار خميس، اوسلو التطبيق العملي (طرابلس: دار النورس، 1997).
57. نوفل، ممدوح، قصة اتفاق اوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة (طبعة اوسلو)، (عمان: الاهلية للتوزيع والنشر، ط1، 1995).
58. هلال، جميل، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).
59. هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، (رام الله: مؤسسة مواطن، ط1، 1998).
60. هنري، لورنس: دراسات في تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر، (القدس، المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، 1994).
61. هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ج3، ط1، (دمشق، 1996).
62. هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ج4، ط1، (دمشق، 1996).
63. هيلر، مارك، المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من قضايا الحل النهائي، (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995).

## مراجع باللغة الانجليزية:

1. David Aston, the political system, (London: scientific, boor agency, 1971),.
2. Dhaher Ahmad Jamal Hassan: Palestine Libearation Organization (PLO), ( Michigan: University Microfilms International , 1975).
3. Frangi, Abdallah; The PLO and Palestine ,( London: Zed Book Ltd 57 Caledonian Road, , 1983)
4. Jillian Becker: The P.L.O / The Rise and Fall of Palestine Liberation Organization, MARTINS PRESS ,. 1984) :NEW YORK(
5. PAPPE ILAN ; ARAB-ISRAELI CONFLICT/ 1947-1951 I.B.TAURIS& COLTD , LONDON: 1994.

## مواقع الكترونية:

1. قسم البحوث والدراسات - الجزيرة [www.aljazeera.net/NR/exeres](http://www.aljazeera.net/NR/exeres)
2. الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية، [www.elections.ps](http://www.elections.ps)
3. موقع انترنت: [www.palestine-info](http://www.palestine-info)
4. حماس والأزمة، قراءة أولية، الأخبار، <http://www.al-akhbar.com>
5. الشرق الاوسط، حماس تعلن رسمياً مشاركتها الانتخابات التشريعية، 2/3/2005، <http://www.aawsat.com>
6. موسى، سعيد، حماس ولعبت توزيع الاودوار، الحوار المتمدن، العدد، 2006 /3/13/1488، <http://www.ahewar.org>
7. الشرق الأوسط الدولية، نص إعلان اتفاق القاهرة 2008/3/18 <http://www.aawsat.com/details.asp>
8. نوفل، احمد سعيد: اصلاح النظام السياسي الفلسطيني، جريدة الغد/ <http://www.alghad.io>
9. قاسم، نهى، جدل في اوراق المجلس التشريعي، <http://www.oppc.pna.net>
10. عبد الباقي، علي/تقارير رئيسية، 2006 /6/18 <http://www.hdrmut.net>
11. الشرق الأوسط الدولية، نص إعلان اتفاق القاهرة 2008/3/18 <http://www.aawsat.com/details.asp>
12. نص اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس <http://www.islamicnews.net>
13. اليوم السياسية، موقع الكتروني، ابو مازن يتجنب الاقالة مستقيلاً، 2003/9/7 <http://www.alyaum.com>
14. طنطاوي، معين: الحوار بين الفصائل، 2005/2/5، [www.oppc.pna.net](http://www.oppc.pna.net)



## ملحق رقم (1)

### اعلان المبادئ بين منظمة التحرير واسرائيل المعروف باتفاق اوسلو عام 1993

حكومة دولة اسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الأردن والوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) ("الوفد الفلسطيني")، ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتتفق على أن الوقت قد حان لوضع حد لعقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، وتحقيق سلام عادل ودائم وتسوية سلمية شاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. تبعا لذلك، ويتفق الجانبان على المبادئ التالية:

#### المادة الأولى:

##### الهدف من المفاوضات:

ان الهدف من المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية الجارية في إطار عملية سلام الشرق الأوسط هي، من بين أمور أخرى، إلى إنشاء الفلسطينية المؤقتة سلطة الحكم الذاتي، المجلس المنتخب ("المجلس")، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، مما يؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973). فمن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وبأن المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستؤدي الى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973).

#### المادة الثانية:

##### إطار للمرحلة الانتقالية:

الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية والمنصوص عليها في إعلان المبادئ هذا.

#### المادة الثالثة:

##### الانتخابات:

1. لكي يتسنى للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية، ومباشرة وحررة وانتخابات سياسية عامة ستجرى للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية، في حين أن الشرطة الفلسطينية ضمان النظام العام.

2. وسوف تعقد اتفاق على الطريقة والشروط الدقيقة للانتخابات وفقا للبروتوكول المرفق كملحق الأول، وذلك بهدف اجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر بعد بدء سريان إعلان المبادئ هذا.

3. هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

#### المادة الرابعة:

##### الاختصاص:

اختصاص المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. وعرض الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

#### المادة الخامسة:

##### الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

1. بعد خمس سنوات تبدأ الفترة الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
2. مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.
3. ومن المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما في ذلك: القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

4. اتفق الطرفان على أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع الدائم لا ينبغي المساس أو تستبق الاتفاقات التي تم التوصل للفترة الانتقالية.

#### المادة السادسة:

##### التحضيرية لنقل الصلاحيات والمسؤوليات:

1. عند بدء سريان إعلان المبادئ هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ونقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو مفصل في هذه الوثيقة، سوف تبدأ. هذا نقل السلطة سوف يكون ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس.

2. مباشرة بعد بدء سريان إعلان المبادئ هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. ويشعر الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية، على النحو المتفق عليه. ريثما يتم

تنصيب المجلس، يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات اضافية، على النحو المتفق عليه.

#### **المادة السابعة:**

##### **الاتفاق المؤقت:**

1. والوفدين الاسرائيلي والفلسطيني سوف التفاوض على اتفاق بشأن الفترة الانتقالية ( "الاتفاق المؤقت").

2. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أمور أخرى، وهيكل المجلس وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس. الاتفاق المؤقت يجب أيضا تحديد سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقا للمادة التاسعة أدناه، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3. وسوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتولي المجلس جميع الصلاحيات والمسؤوليات التي سبق نقلها وفقا للمادة السادسة أعلاه.

4. من أجل تمكين المجلس من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وعند تنصيبه، سينشئ المجلس، من بين أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، وسلطة ميناء غزة، ومصرف التنمية الفلسطيني، وهو هيئة ترويج الصادرات الفلسطينية، وسلطة البيئة الفلسطينية وافقت لسلطة الأراضي الفلسطينية وسلطة إدارة المياه الفلسطينية، وأية سلطات أخرى عليها، وفقا للاتفاق الانتقالي الذي يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

5. بعد تنصيب المجلس، والإدارة المدنية سوف يتم حله، والحكومة الإسرائيلية العسكرية سيتم سحبها.

#### **المادة الثامنة:**

##### **النظام العام والأمن:**

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، فضلا عن مسؤولية الأمن الشامل للاسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

#### **المادة التاسعة:**

##### **القوانين والأوامر العسكرية:**

1. وسوف يكون للمجلس سلطة التشريع، وفقا للاتفاق الانتقالي، في جميع السلطات المنقولة اليه.

2. كلا الطرفين سوف تستعرض معا في القوانين والأوامر العسكرية السارية حاليا في المجالات المتبقية.

#### المادة العاشرة:

##### مشتركة بين الاسرائيليين والفلسطينيين لجنة الاتصال:

من أجل توفير لتنفيذ سلس لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، وفور بدء سريان إعلان المبادئ هذا، وفلسطينية إسرائيلية مشتركة للاتصال سيتم تشكيل لجنة من أجل التعامل مع القضايا التي تتطلب التنسيق وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك والنزاعات.

#### المادة الحادية عشرة:

##### التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

الاعتراف المنفعة المتبادلة للتعاون في مجال تعزيز التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وبناء على بدء سريان إعلان المبادئ هذا، بين إسرائيل والفلسطينيين للتعاون الاقتصادي سيتم تشكيل لجنة من أجل تطوير وتنفيذ في التعاون بطريقة المنطوق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة في الملحق الثالث والملحق الرابع.

#### المادة الثانية عشرة:

##### الاتصال والتعاون مع الأردن ومصر:

وسيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة اتصال أخرى، وترتيبات للتعاون بين حكومة إسرائيل وممثلي الفلسطينيين، من جهة، وحكومتي الأردن ومصر، من ناحية أخرى، لتعزيز التعاون بينهما.

وستشمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر بالاتفاق على طرائق قبول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، جنبا إلى جنب مع التدابير الضرورية لمنع الاضطراب والفوضى. ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك يمكن التعامل معها من قبل هذه اللجنة.

#### المادة الثالثة عشرة:

##### إعادة انتشار القوات الإسرائيلية:

1. بعد بدء سريان إعلان المبادئ هذا، وفي موعد لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، وإعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تجرى، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية نفذت وفقا للمادة الرابعة عشرة.

2. في اعادة انتشار قواتها العسكرية، وسوف تسترشد إسرائيل، المبدأ القائل بأن قواتها العسكرية يجب أن يكون انتشارها خارج المناطق المأهولة بالسكان.

3. سوف المناقشات أخرى إلى مواقع محددة يمكن تنفيذها تدريجياً بما يتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً لأحكام المادة الثامنة أعلاه.

#### المادة الرابعة عشرة:

##### الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

إسرائيل ستسحب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مفصل في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

#### المادة الخامسة عشرة:

##### تسوية المنازعات:

1. المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ويجب أن تحل عن طريق المفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستنشأ عملاً بالمادة العاشرة أعلاه.

2. يمكن حل النزاعات التي لا يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات يمكن حلها من خلال آلية توفيق يتفق عليها الطرفان.

3. يجوز للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق. تحقيقاً لهذه الغاية، وبناء على اتفاق الطرفين، سيقوم الطرفان بإنشاء لجنة التحكيم.

#### المادة السادسة عشرة:

##### التعاون الإسرائيلي الفلسطيني بشأن البرامج الإقليمية:

كلا الطرفين عرض مجموعات العمل المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج "خطة مارشال"، والبرامج الإقليمية والبرامج الأخرى، بما في ذلك برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

#### المادة السابعة عشرة:

##### أحكام متنوعة:

1. إعلان المبادئ هذا وسوف تدخل حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

2. وتجري جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق يمكن اعتباره جزءاً لا يتجزأ منه.

عمله في واشنطن العاصمة. هذا اليوم الثالث عشر من أيلول / سبتمبر 1993.

بالنسبة لحكومة إسرائيل: (توقيع) شيمون بيريز لمنظمة التحرير الفلسطينية: (توقيع) محمود عباس وشهد على ذلك: إن الولايات المتحدة الأمريكية (توقيع) وارن كريستوفر والاتحاد الروسي (توقيع) اندريه كوزيريف الخامس

### المرفق الأول:

#### بروتوكول حول وضع وشروط الانتخابات:

1. لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقاً لاتفاق بين الجانبين.

2. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل اتفاق الانتخابات، في جملة أمور، المسائل التالية:

(أ) ونظام الانتخابات

(ب) طريقة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيباتها الشخصية

(ج) القواعد والأنظمة المتعلقة بالحملات الانتخابية، بما في ذلك ترتيبات متفق عليها لتنظيم وسائل الإعلام، وإمكانية الترخيص بمحطة للإذاعة والتلفزيون.

3. الوضع المستقبلي للفلسطينيين المشردين الذين كانوا مسجلين في 4 حزيران 1967 سوف لا يكون متحيزاً لأنهم غير قادرين على المشاركة في عملية الانتخابات لأسباب عملية.

### المرفق الثاني:

#### بروتوكول بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

1. وسيعمل الجانبان على إبرام وتوقيع في غضون شهرين من تاريخ بدء سريان إعلان المبادئ هذا إلى اتفاق بشأن انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. وسوف يشمل هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تطبق في قطاع غزة ومنطقة أريحا بعد الانسحاب الاسرائيلي.

2. اسرائيل ستقوم بتنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، تبدأ على الفور مع التوقيع على اتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، وإلى أن تكتمل في غضون فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

3. ويشمل الاتفاق المذكور أعلاه، من بين أمور أخرى:

(أ) ترتيبات لانتقال سلس وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى

## الممثلين الفلسطينيين

(ب) هيكل وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق، ما عدا: الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية وغيرها من المسائل المتفق عليها تبادليا  
(ج) ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكونة من ضباط الشرطة المعينين محليا ومن الخارج (يحملون جوازات سفر أردنية ووثائق فلسطينية صادرة عن مصر). أولئك الذين سيشركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج وينبغي تدريب رجال الشرطة وضباط الشرطة

(د) مؤقتة جود دولي أو أجنبي، على النحو المتفق عليه

(هـ) إنشاء فلسطينية إسرائيلية مشتركة التنسيق والتعاون لجنة لأغراض الأمن المتبادل

(و) والتنمية الاقتصادية والاستقرار البرنامج بما في ذلك إنشاء صندوق للطوارئ، لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي. كلا الجانبين سوف تنسيق وتعاون مشترك ومنفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف

(ز) ترتيبات لضمان مرور آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

4. ويشمل الاتفاق المذكور أعلاه ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بخصوص ممرات: (أ) بين غزة

ومصر

(ب) أريحا والأردن ؛

5. المكاتب المسؤولة عن تنفيذ هذه الصلاحيات والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية بموجب هذا المرفق الثاني والمادة السادسة من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.

6. بخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها، فإن الوضع في قطاع غزة ومنطقة أريحا تستمر في أن تكون جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، و لن يتغير في الفترة الانتقالية.

## المرفق الثالث:

بروتوكول بشأن التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في العملية الاقتصادية وبرامج التنمية:

واتفق الجانبان على إنشاء لجنة بين الاسرائيليين والفلسطينيين لمواصلة التعاون الاقتصادي، والتركيز، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

1. التعاون في مجال المياه، والمياه بما في ذلك برنامج التنمية الذي أعده خبراء من الجانبين، والتي سيتم أيضا تحديد طريقة التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيضمن مقترحات ل دراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف للموارد المائية المشتركة، لتنفيذها في وبعد الفترة الانتقالية.

2. التعاون في ميدان الكهرباء، بما في ذلك برنامج لتنمية الطاقة الكهربائية، والتي سيتم أيضا تحديد طريقة التعاون لإنتاج وصيانة وبيع وشراء موارد الكهرباء.
3. التعاون في ميدان الطاقة، بما في ذلك برنامج تنمية الطاقة، والذي سيوفر لاستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، ولا سيما في قطاع غزة والنقب، وسيشجع على المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى. هذا البرنامج قد تقدم أيضا لبناء مجمع للبتر وكيمواويات الصناعية في قطاع غزة وتشبيد أنابيب النفط والغاز.
4. التعاون في مجال التمويل، بما في ذلك تنمية القطاع المالي وبرنامج عمل لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإسرائيل، فضلا عن إنشاء بنك تنمية فلسطيني.
5. التعاون في مجال النقل والاتصالات، بما في ذلك البرنامج، الذي يحدد الخطوط العريضة لإنشاء ميناء غزة البحري المجال، وسوف توفر ترتيبات لإنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى. بالإضافة إلى ذلك، سوف يوفر هذا البرنامج لتنفيذ يلزم من بناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات، الخ.
6. التعاون في مجال التجارة، بما في ذلك الدراسات، وبرامج ترويج التجارة، والتي ستشجع التجارة المحلية والإقليمية والأقليمية، فضلا عن دراسة جدوى لإنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وإسرائيل، والوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في المجالات الأخرى المتصلة بالتجارة والتجارة.
7. التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التنمية الصناعية، والذي سيوفر لإنشاء مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين مراكز البحوث الصناعية والتنمية، وسوف تعزز الفلسطينية الاسرائيلية والمشاريع المشتركة، وتوفير مبادئ توجيهية للتعاون في مجال صناعة المنسوجات، المواد الغذائية والادوية والالكترونيات والماس والكومبيوتر والصناعات ذات الأساس العلمي.
8. برنامج للتعاون في، وتنظيم، وعلاقات العمل والتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي.
9. وتنمية الموارد البشرية، وشاركت في خطة العمل هذه، التي تنص على عقد حلقات عمل مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين والحلقات الدراسية، وإنشاء مراكز مشتركة للتدريب المهني، ومعاهد البحوث وبنوك البيانات.
10. خطة لحماية البيئة، وتوفير للمشاركة و / أو المشاركة في اتخاذ تدابير منسقة في هذا المجال.



11. وهناك برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات والإعلام.

12. أية برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

#### المرفق الرابع:

بروتوكول بشأن التعاون بين اسرائيل والفلسطينيين وعملية بشأن برامج التنمية الإقليمية:

1. وسيعمل الجانبان على التعاون في سياق مساعي السلام المتعددة الأطراف في الترويج لبرنامج التنمية للمنطقة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، ليكون أساسا بمبادرة من مجموعة الدول الصناعية السبع. وسيقوم الطرفان طلب مجموعة الدول الصناعية السبع في السعي لمشاركة في هذا البرنامج من الدول المهتمة الأخرى، مثل أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول الإقليمية والمؤسسات العربية، فضلا عن أعضاء من القطاع الخاص.

2. وسيتألف البرنامج الإنمائي من عنصرين هما:

(أ) برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة

(ب) وبرنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية.

وبرنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سوف تتألف من العناصر التالية:

(1) برنامج تأهيل اجتماعي، بما في ذلك برنامج الاسكان والتعمير

(2) والأعمال الصغيرة والمتوسطة خطة التنمية

(3) وبرنامج تنمية البنى التحتية (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات، الخ).

(4) وخطة الموارد البشرية

(5) وهناك برامج أخرى.

والبرنامج الاقليمي للتنمية الاقتصادية قد يتكون من العناصر التالية:

(1) وإنشاء صندوق التنمية في الشرق الأوسط، كخطوة أولى، ومصرف التنمية في الشرق الأوسط،

كخطوة ثانية

(2) وتطوير مشترك من اسرائيل والفلسطينيين والأردنيين خطة منسقة لاستغلال منطقة البحر

الميت

(3) والبحر الأبيض المتوسط (غزة) -- قناة البحر الميت

(4) تحلية المياه الإقليمية وغيرها من مشاريع التنمية

(5) وضع خطة اقليمية للتنمية الزراعية، بما في ذلك الجهود المنسقة الاقليمية للوقاية من التصحر

(6) الربط بين شبكات الكهرباء

(7) تعاون إقليمي لنقل وتوزيع والاستغلال الصناعي للغاز والنفط ومصادر الطاقة الأخرى

- (8) والسياحة الإقليمية، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية خطة التنمية  
(9) تعاون إقليمي في مجالات أخرى.

3. وسيعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وسوف تنسق من أجل نجاحها. سيعمل الجانبان على تشجيع الأنشطة بين الدورات، وكذلك ما قبل الجدوى الاقتصادية ودراسات الجدوى، وضمن مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطراف. المتفق عليها دقائق لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الذاتي المؤقت الحكومة:

#### A. العام التفاهات والاتفاقات:

أي نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادئ قبل تصيب المجلس ستخضع لنفس المبادئ المتعلقة بالمادة الرابعة، على النحو المبين في هذه المحاضر المتفق عليها أدناه. باء. تفاهات واتفاقات محددة:

#### المادة الرابعة:

فمن المفهوم أن:

1. اختصاص المجلس سيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والاسرائيليين.
2. في ولاية المجلس سوف تطبق فيما يتعلق انتقلت هذه القوى والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة اليه.

#### المادة السادسة (2):

من المتفق عليه أن نقل السلطة سيكون على النحو التالي:

1. الجانب الفلسطيني سيبلغ الجانب الإسرائيلي لأسماء الفلسطينيين المخولين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي سيتم تحويلها الى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادئ في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، وأية سلطات أخرى متفق عليها.
2. فمن المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المكاتب لن تتأثر.

3. كل من المجالات المذكورة أعلاه وسوف تستمر في التمتع القائمة مخصصات الميزانية وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها. هذه الترتيبات سوف يوفر أيضا للاطلاع على التعديلات اللازمة من أجل أن تأخذ في الحسبان الضرائب التي يجيبها مكتب الضرائب المباشرة.

4. عند تنفيذ إعلان المبادئ، والوفدان الاسرائيلي والفلسطيني سوف تبدأ فوراً مفاوضات بشأن وضع خطة مفصلة لنقل السلطة في المكاتب المذكورة أعلاه وفقاً لتفاهات أعلاه.

#### **المادة السابعة (2):**

الاتفاق المؤقت سيشمل أيضاً ترتيبات للتنسيق والتعاون.

#### **المادة السابعة (5):**

انسحاب الحكومة العسكرية لن يمنع اسرائيل من ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

#### **المادة الثامنة:**

فمن المفهوم أن الاتفاق المؤقت سوف تشمل ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الصدد. ومن المتفق عليه أيضاً أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات للشرطة الفلسطينية سوف تنجز على مراحل، على النحو المتفق عليه في الاتفاق المؤقت.

#### **المادة العاشرة:**

واتفق على أنه، عند بدء نفاذ من إعلان المبادئ، والوفدان الاسرائيلي والفلسطيني سوف يتبادل وأسماء الأشخاص الذين تسميهم منهم كأعضاء في اللجنة المشتركة الاسرائيلية الفلسطينية اتصال. واتفق كذلك على أن كل جانب سوف يكون لها عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة. اللجنة المشتركة بين البلدين وسوف توصل إلى القرارات بالاتفاق. اللجنة المشتركة أن تضيف أسماء فنيين وخبراء آخرين، حسب الضرورة. وستقرر اللجنة المشتركة على وتيرة ومكان أو أماكن اجتماعاتها.

#### **المرفق الثاني:**

ومن المفهوم أنه بعد الانسحاب الإسرائيلي، فإن إسرائيل سوف تستمر لتكون مسؤولة عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والاسرائيليين. القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين يمكن أن تستمر في استخدام الطرق بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

المتفق عليها في واشنطن العاصمة، 13 أيلول / سبتمبر 1993.

الحكومة إسرائيل: (توقيع) شيمون بيريز  
منظمة التحرير الفلسطينية: (توقيع) محمود عباس وشهد على ذلك: إن الولايات المتحدة الأمريكية، (توقيع) وارن كريستوفر والاتحاد الروسي، (توقيع) (أندريه كوزيريف الخامس).

## ملحق قم (2)

### النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

#### الباب الأول - مبادئ عامة:

**المادة 1:** يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

**المادة 2:** تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

**المادة 3:** تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني. في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أماكن تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

**المادة 4:** الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

#### الباب الثاني - المجلس الوطني:

**المادة 5:** ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

**المادة 6:**

أ. إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

ب. إذا شغل مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

## المادة 7:

أ. المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

ب. القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة 8: مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف. فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة 9: يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة 10: ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

أ. التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

ب. التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

ج. الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.

د. أي مسائل أخرى تعرض عليه.

## المادة 11:

يؤلف المجلس الوطني تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها.

وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرار بشأنها.

## المادة 12:

يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

## الباب الثالث- اللجنة التنفيذية:

### **المادة 13:**

أ. يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.

ب. يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.

ج. تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.

**المادة 14:** تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني\*.

**المادة 14:** "معدلة" تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ. إذا كانت الحالات الشاغرة نقل عن الثلث يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

ب. إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

ج. في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

**المادة 15:** اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه، مسؤولة تضامنية وفردية.

**المادة 16:** تتولى اللجنة التنفيذية:

أ. تمثيل الشعب الفلسطيني.

ب. الإشراف على تشكيلات المنظمة.

ج. إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

د. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها. وعلى وجه العموم، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

**المادة 17:** يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

**المادة 18:** تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

أ. الدائرة العسكرية.

ب. دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.

ج. دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.

د. دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.

هـ. دائرة الشؤون الإدارية.

و. أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين. ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

**المادة 19:** تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة.

**المادة 20:** تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالته للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخابها.

**المادة 21:** يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.



## الباب الرابع - أحكام عامة:

**المادة 22:** تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

**المادة 23:** تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري وتعبئة جميع طاقات التحرير.

**المادة 24:** ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

**المادة 25:** موارد الصندوق تتألف من:

أ. ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجي بنظام خاص.

ب. المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.

ج. طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعمالها في المعاملات البريدية وغيرها.

د. التبرعات والهبات.

هـ. القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.

و. أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

**المادة 26:** تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصره فلسطين لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

**المادة 27:** يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقره اللجنة التنفيذية وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

**المادة 28:** يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام.

**المادة 29:** تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائه.

## **الباب الخامس - أحكام انتقالية:**

**المادة 30:** يحل المجلس الوطني المنعقد في القاهرة بتاريخ 1968/7/10 محل المجلس الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى النظام.

**المادة 31:** تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداء من 1968/7/10 إذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى أو أن يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها.

**المادة 32:** يحق للمجلس الوطني، وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

### ملحق رقم (3)

## الميثاق الوطني الفلسطيني و المواد التي تم تعديلها في الميثاق الميثاق الوطني الفلسطيني

**المادة 1:** فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

**المادة 2:** فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

**المادة 3:** الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

**المادة 4:** الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.

### المادة 5: الفلسطيني

ون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من اخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

**المادة 6:** اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

**المادة 7:** الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وان تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

**المادة 8:** المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح

التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

**المادة 9:** الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

**المادة 10:** العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

**المادة 11:** يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

**المادة 12:** الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

**المادة 13:** الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

**المادة 14:** مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

**المادة 15:** تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طبيعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك فإن على الأمة

العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطبيعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

**المادة 16:** تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلالة جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرته جميع القوى الروحية في العالم.

**المادة 17:** تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحرية، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحرية في العالم.

**المادة 18:** تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

**المادة 19:** تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

**المادة 20:** يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

**المادة 21:** الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

**المادة 22:** الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وان إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب ارض الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم اجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصره جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

**المادة 23:** دواعي الأمن والسلام ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

**المادة 24:** يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

**المادة 25:** تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

**المادة 26:** منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسئولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

**المادة 27:** تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

**المادة 28:** يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

**المادة 29:** الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

**المادة 30:** المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواه الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

**المادة 31:** يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

**المادة 32:** يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

**المادة 33:** لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

## تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني

1996/4/24

إن المجلس الوطني إذ يعقد في دورته الحادية والعشرين، وإذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988 والتي نصت على اعتماد حل لدولتين وأكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية.

وإذ يستند إلى مقدمة اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر (أيلول) والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية وتطبيق القرارين (242 و338)، وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف الموقعة في 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993 والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) الموقع في واشنطن في 28 سبتمبر (أيلول) 1995 وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر (تشرين

الأول) 1993 الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته، وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن، يقرر:  
أولاً: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993.  
ثانياً: يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له.

بحضور الميثاق الوطني الفلسطيني التي صادق المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغائها بنود الرئيس الأمريكي كلنتون

14/12/1998، غزة،

صادق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدو إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعديل بعضها الآخر التزاماً لاتفاق واي بلانتيشن. والمواد الملغاة هي 6 و7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30 أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29

وهنا المواد الملغاة:

· المادة 6 اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين

· المادة 7 الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخ بفلسطين حقيقتان ثابتتان، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كل وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

· المادة 8 المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي في ما بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

· المادة 9 الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو



الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

· المادة 19 تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير.

· المادة 20— يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية والروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

· المادة 21 الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

· المادة 22 الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالإمبريالية العالمية وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها توسعية استيطانية في أهدافها فاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصره جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعا على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

· المادة 23 دواعي الأمن والسلام ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفزا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

· المادة 30 المقاتلون وحملات السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقية لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني

## الملحق رقم(4)

### وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة في الجزائر عام 1988

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالبثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفذت في الشعب روح الوطن، مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مسئلتها نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.

ومن جبل إلى جبل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحدة لا يسير عجالات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي

الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والإضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته- ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلي، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الأدرak الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الإستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تتأشد أبناء أمتها مساعدتها على إكمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظل طاقات

البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعامل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنهاتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو بإستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاعوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرنا ومعتقليننا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والإعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحرابتنا وكرامتنا في وطن سيبقي دائماً وطننا حراً لشعب من الأحرار.

### القانون الأساسي المعدل للسلطة

"استناداً إلى المادة (111) من القانون الأساسي التي تعطي المجلس التشريعي صلاحية تعديل القانون الأساسي بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه، فقد رأى المجلس ضرورة تعديل القانون الأساسي وذلك باستحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديد صلاحياته والضوابط القانونية والسياسية الناظمة لعمله، وتوضيح شكل العلاقة التي تربطه برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطة التشريعية.

وبموجب هذا التعديل اقتضى الأمر إعادة ترتيب بعض الأحكام الواردة في القانون الأصلي بحيث أصبح الباب المتعلق بصلاحيات رئيس السلطة الوطنية هو الباب الثالث في القانون المعدل وذلك مقابل تأخير الباب المتعلق بالسلطة التشريعية إلى باب لاحق هو الباب الرابع.

أما الباب الخامس بموجب التعديل والمتعلق بمجلس الوزراء فقد تضمن كيفية تشكيل الحكومة من قبل رئيس الوزراء وكيفية نيلها ثقة المجلس، والصلاحيات الممنوحة لمجلس الوزراء ورئيسه، وشكل العلاقة ما بين رئيس الوزراء ورئيس السلطة الفلسطينية.

وقد ارتأى المجلس أثناء مناقشة القانون المعدل أن لا ضرورة لإضافة بعض العبارات المتعلقة بعرض كل ما يتعلق بالحكومة من تشكيل وإقالة واستقالة من قبل رئيس مجلس الوزراء على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك باعتبار أن هذا الأمر عرف سياسي أجمع المجلس عليه أثناء مناقشاته دون حاجة إلى إفراده في مادة في متن القانون.

أحمد قريع (أبو علاء)

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

## الباب الأول

### مادة [1]

فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه.

### مادة [2]

الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي.

### مادة [3]

القدس عاصمة فلسطين.

### مادة [4]

1. الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، ولسائر الديانات السماوية احترامها وقديستها.

2. مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

3. اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

### مادة [5]

نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني.

### مادة [6]

مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص.

مادة [7]

الجنسية الفلسطينية تنظم بالقانون.

مادة [8]

يكون علم فلسطين بالألوان الأربعة والأبعاد والمقاييس المعتمدة من منظمة التحرير الفلسطينية هو العلم الرسمي للبلاد.

## الباب الثاني

### الحقوق والحريات العامة

مادة [9]

الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

مادة [10]

1. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

2. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

مادة [11]

[1] الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس.

[2] لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقا لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

مادة [12]



يبلغ كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو إيقافه، ويجب إعلامه سريعاً بلغة يفهمها بالاتهام الموجه إليه، وأن يمكن من الاتصال بمحام، وأن يقدم للمحاكمة دون تأخير.

مادة [13]

[1] لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة.

[2] يقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة [14]

المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جنابة يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مادة [15]

العقوبة شخصية، وتمنع العقوبات الجماعية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنهاج القانون.

مادة [16]

لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضا قانوني مسبق، كما لا يجوز إخضاع أحد للفحص الطبي أو للعلاج أو لعملية جراحية إلا بموجب قانون.

ينظم القانون أحكام نقل الأعضاء وغيرها من مستجدات التقدم العلمي للأغراض الإنسانية المشروعة.

مادة [17]

للمساكن حرمة، فلا تجوز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب ووفقاً لأحكام القانون.

يقع باطلاً كل ما يترتب على مخالفة أحكام هذه المادة، ولمن تضرر من جراء ذلك الحق في تعويض عادل تضمنه السلطة الوطنية الفلسطينية.

مادة [18]

حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

مادة [19]

لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون.

مادة [20]

حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون.

مادة [21]

[1] يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر. ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون.

[2] حرية النشاط الاقتصادي مكفولة، وينظم القانون قواعد الإشراف عليها وحدودها.

[3] الملكية الخاصة مصونة، ولا تنتزع الملكية ولا يتم الاستيلاء على العقارات أو المنقولات إلا للمنفعة العامة وفقا للقانون في مقابل تعويض عادل أو بموجب حكم قضائي.

[4] لا مصادرة إلا بحكم قضائي.

مادة [22]

[1] ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة.

[2] رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي.

مادة [23]

المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له.

مادة [24]

[1] التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل، ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

[2] تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحلته ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.

[3] يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.

[4] تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

مادة [25]

[1] العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه.

[2] تنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية.

[3] التنظيم النقابي حق ينظم القانون أحكامه.

[4] الحق في الإضراب يمارس في حدود القانون.

مادة [26]

للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

[1] تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

[2] تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

[3] التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

[4] تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

[5] عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

## مادة [27]

[1] تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.

[2] حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.

[3] تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.

## مادة [28]

لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن أو حرمانه من العودة إليه أو منعه من المغادرة أو تجريده من الجنسية أو تسليمه لأية جهة أجنبية.

## مادة [29]

رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني، وللأطفال الحق في:

[1] الحماية والرعاية الشاملة.

[2] أن لا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم.

[3] الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية.

[4] يحرم القانون تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسيتين من قبل ذويهم.

[5] أن يفصلوا إذا حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية عن البالغين، وأن يعاملوا بطريقة تستهدف إصلاحهم وتتناسب مع أعمارهم.

## مادة [30]

[1] التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا.

[2] يحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء.

[3] يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفياته.

مادة [31]

تتشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

مادة [32]

كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضا عادلاً لمن وقع عليه الضرر.

مادة [33]

البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية.

### الباب الثالث

#### رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

مادة [34]

ينتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية انتخاباً عاماً ومباشراً من الشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني.

مادة [35]

يؤدي الرئيس قبل مباشرة مهام منصبه اليمين التالية أمام المجلس التشريعي بحضور رئيس المجلس الوطني ورئيس المحكمة العليا "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن ومقدساته، وللشعب وتراثه

القومي، وأن أحترم النظام الدستوري والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب الفلسطيني رعاية كاملة، والله على ما أقول شهيد".

مادة [36]

مدة رئاسة السلطة الوطنية هي المرحلة الانتقالية، ويتم انتخاب الرئيس بعد ذلك وفقاً للقانون.

مادة [37]

[1] يعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية شاغراً في أي من الحالات الآتية:

i. الوفاة.

ii. الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضائه.

iii. فقد الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

[2] إذا شغل مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن 60 يوماً تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني.

مادة [38]

يمارس رئيس السلطة الوطنية مهامه التنفيذية على الوجه المبين في هذا القانون.

مادة [39]

رئيس السلطة الوطنية هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية.

مادة [40]

يعين رئيس السلطة الوطنية ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهى مهامهم، كما يعتمد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

#### مادة [41]

[1] يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنتشر فوراً في الجريدة الرسمية.

[2] إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقاً للأجل والشروط الواردة في الفقرة السابقة تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أعتبر قانوناً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية.

#### مادة [42]

لرئيس السلطة الوطنية حق العفو الخاص عن العقوبة أو تخفيفها، وأما العفو العام أو العفو عن الجريمة فلا يكون إلا بقانون.

#### مادة [43]

لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات، وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون.

#### مادة [44]

تحدد بقانون مخصصات رئيس السلطة الوطنية وتعويضاته.

#### مادة [45]

يختار رئيس السلطة الوطنية رئيس الوزراء ويكلفه بتشكيل حكومته وله أن يقيله أو يقبل استقالته، وله أن يطلب منه دعوة مجلس الوزراء للانعقاد.

#### مادة [46]

يساعد مجلس الوزراء الرئيس في أداء مهامه وممارسة سلطاته على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي.

## الباب الرابع

### السلطة التشريعية

#### مادة [47]

[1] المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة.

[2] بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يتولى المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي.

[3] مدة هذا المجلس هي المرحلة الانتقالية.

#### مادة [48]

[1] يتألف المجلس التشريعي من ثمانية وثمانين عضواً منتخباً وفقاً للقانون.

[2] إذا شغل مركز عضو أو أكثر بسبب الوفاة أو الاستقالة أو فقد الأهلية تجري انتخابات فرعية في الدائرة المعنية وفقاً للقانون لانتخاب خلف له.

#### مادة [49]

قبل الشروع بالأعمال يقسم كل عضو اليمين التالية أمام المجلس:

"أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن، وأن أحافظ على حقوق الشعب والأمة ومصالحهما وأن أحترم القانون، وأن أقوم بواجباتي حق القيام والله على ما أقول شهيد".

#### مادة [50]

ينتخب المجلس في أول اجتماع له رئيساً ونائبين للرئيس وأميناً للسر يكونون هيئة مكتب رئاسة المجلس، ولا يجوز الجمع بين عضوية هذا المكتب وبين رئاسة السلطة الوطنية أو الوزارة أو أي منصب حكومي آخر.

#### مادة [51]



يقبل المجلس استقالة أعضائه، ويضع نظامه الداخلي وقواعد مساءلة أعضائه، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الأساسي والمبادئ الدستورية العامة، وله وحده المحافظة على النظام والأمن أثناء جلساته أو أعمال لجانته، وليس لرجال الأمن التواجد في أرجائه إلا بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس اللجنة على حسب الأحوال.

مادة [52]

يفتح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الدورة العادية الأولى للمجلس، ويلقي بيانه الافتتاحي.

مادة [53]

[1] لا تجوز مساءلة أعضاء المجلس التشريعي جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبديونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لتصويتهم على نحو معين في جلسات المجلس التشريعي أو في أعمال اللجان، أو لأي عمل يقومون به خارج المجلس التشريعي من أجل تمكينهم من أداء مهامهم النيابية.

[2] لا يجوز التعرض لعضو المجلس التشريعي بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه، وبصفة عامة أي عقار أو منقول خاص به طيلة مدة الحصانة.

[3] لا يجوز مطالبة عضو المجلس التشريعي بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس التشريعي أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة.

[4] لا يجوز في غير حالة التلبس بجناية اتخاذ أية إجراءات جزائية ضد أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على أن يبلغ المجلس التشريعي فوراً بالإجراءات المتخذة ضد العضو ليتخذ المجلس ما يراه مناسباً، وتتولى هيئة المكتب هذه المهمة إذا لم يكن المجلس منعقداً.

[5] لا يجوز لعضو المجلس التشريعي التنازل عن الحصانة من غير إذن مسبق من المجلس، ولا تسقط الحصانة بانتهاء العضوية وذلك في الحدود التي كانت تشملها مدة العضوية.

مادة [54]

[1] لا يجوز لعضو المجلس التشريعي أن يستغل عضويته في أي عمل من الأعمال الخاصة، وعلى أي نحو.

[2] يقدم كل عضو في المجلس التشريعي إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر مفصلاً فيه كل ما يملكون من ثروة، عقاراً ومنقولاً في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح بها.

مادة [55]

يتقاضى عضو المجلس التشريعي مكافأة شهرية يحددها القانون.

مادة [56]

لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في:

[1] التقدم إلى السلطة التنفيذية بكل الطلبات الضرورية والمشروعة اللازمة لتمكينه من ممارسة مهامه النيابية.

[2] اقتراح القوانين، وكل اقتراح تم رفضه لا يجوز إعادة تقديمه في نفس دور الانعقاد السنوي.

[3] توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم، ولا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه إلا إذا قيل الموجه إليه الاستجواب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما أنه يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الوطنية.

مادة [57]

[1] يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس.

[2] يترتب على سحب الثقة انتهاء ولاية من سحبت منه.

مادة [58]

للمجلس أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانته، من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة.

#### مادة [59]

يقر المجلس التشريعي الخطة العامة للتنمية، ويحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على المجلس.

#### مادة [60]

ينظم القانون الأحكام الخاصة بإعداد الموازنة العامة وإقرارها والتصرف في الأموال المرصودة فيها، وكذلك الموازنات الملحقة والتطويرية وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة، وكل مشروع تساهم فيه السلطة بما لا يقل عن خمسين بالمائة من رأسماله.

#### مادة [61]

مع مراعاة ما ورد في المادة (90) من هذا القانون الأساسي:

[1] على الحكومة عرض مشروع الموازنة على المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية.

[2] يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة السنوية فيقره بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة أو يعيده إلى الحكومة في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمه إليه مصحوبا بملاحظات المجلس لاستكمال المقترضات المطلوبة وإعادةه إلى المجلس التشريعي لإقراره.

[3] يتم التصويت على الموازنة بابا بابا.

[4] لا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب الميزانية إلا بالاتفاق بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

#### مادة [62]

يجب عرض الحساب الختامي لميزانية السلطة الوطنية على المجلس التشريعي في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه بابا بابا.

## الباب الخامس

### السلطة التنفيذية

مادة [63]

مجلس الوزراء (الحكومة) هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء.

مادة [64]

[1] يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء لا يتجاوز أربعة وعشرين وزيرا.

[2] يحدد في قرار التعيين الوزارة التي تسند إلى كل وزير.

تشكيل الحكومة

مادة [65]

[1] فور تكليفه من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتولى رئيس الوزراء تشكيل حكومته خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ اختياره، وله الحق في مهلة أخرى أقصاها أسبوعان آخران فقط.

[2] إذا أخفق رئيس الوزراء في تشكيل حكومته خلال الأجل المذكور أو لم يحصل على ثقة المجلس التشريعي وجب على رئيس السلطة الوطنية استبداله بأخر خلال أسبوعين من تاريخ إخفاقه أو من تاريخ جلسة الثقة حسب مقتضى الحال، وتطبق على رئيس الوزراء الجديد الأحكام الواردة في الفقرة (1) أعلاه.

الثقة بالحكومة

مادة [66]

[1] فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاج من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب.

[2] يتم التصويت على الثقة برئيس الوزراء وأعضاء حكومته مجتمعين، ما لم تقرر الأغلبية المطلقة خلاف ذلك.

[3] تمنح الثقة بالحكومة إذا صوتت إلى جانبها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي.

مادة [67]

بعد الحصول على الثقة بهم وقبل مباشرة أعمالهم يؤدي رئيس الوزراء وأعضاء حكومته أمام رئيس السلطة الوطنية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة (35) من القانون الأساسي.

اختصاصات رئيس الوزراء

مادة [68]

يمارس رئيس الوزراء ما يلي:

[1] تشكيل مجلس الوزراء أو تعديله أو إقالة أو قبول استقالة أي عضو أو ملء الشاغر فيه.

[2] دعوة مجلس الوزراء للانعقاد في جلسته الأسبوعية أو عند الضرورة، أو بناء على طلب رئيس السلطة الوطنية، ويضع جدول أعماله.

[3] ترؤس جلسات مجلس الوزراء.

[4] إدارة كل ما يتعلق بشؤون مجلس الوزراء.

[5] الإشراف على أعمال الوزراء والمؤسسات العامة التابعة للحكومة.

[6] إصدار القرارات اللازمة في حدود اختصاصاته وفقا للقانون.

[7] توقيع اللوائح أو الأنظمة التي يصادق عليها مجلس الوزراء وإصدارها.

[8] يقوم رئيس الوزراء بتعيين نائب له من بين وزرائه ليقوم بأعماله عند غيابه.

اختصاصات مجلس الوزراء

مادة [69]

يختص مجلس الوزراء بما يلي:

[1] وضع السياسة العامة في حدود اختصاصه، وفي ضوء البرنامج الوزاري المصادق عليه من المجلس التشريعي.

[2] تنفيذ السياسات العامة المقررة من السلطات الفلسطينية المختصة.

[3] وضع الموازنة العامة لعرضها على المجلس التشريعي.

[4] إعداد الجهاز الإداري، ووضع هيكله، وتزويده بكافة الوسائل اللازمة، والإشراف عليه ومتابعته.

[5] متابعة تنفيذ القوانين وضمان الالتزام بأحكامها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

[6] الإشراف على أداء الوزارات وسائر وحدات الجهاز الإداري لواجباتها واختصاصاتها، والتنسيق فيما بينها.

[7] مسؤولية حفظ النظام العام و الأمن الداخلي.

[8] مناقشة الاقتراحات مع الجهات المختلفة ذات العلاقة بالفقرتين (6 و 7) أعلاه، وسياساتها في مجال تنفيذ اختصاصاتها.

[9] أ. إنشاء أو إلغاء الهيئات والمؤسسات والسلطات أو ما في حكمها من وحدات الجهاز الإداري التي يشملها الجهاز التنفيذي التابع للحكومة، على أن ينظم كل منها بقانون.

ب. تعيين رؤساء الهيئات والمؤسسات المشار إليها في البند (أ) أعلاه والإشراف عليها وفقا لأحكام القانون.

[10] تحديد اختصاصات الوزارات والهيئات والسلطات والمؤسسات التابعة للجهاز التنفيذي كافة، وما في حكمها.

[11] أية اختصاصات أخرى تناط به بموجب أحكام القانون.

مادة [70]

لمجلس الوزراء الحق في التقدم إلى المجلس التشريعي بمشروعات القوانين وإصدار اللوائح واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين.

#### مادة [71]

يختص كل وزير في إطار وزارته على وجه الخصوص بما يأتي:

- [1] اقتراح السياسة العامة لوزارته والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.
- [2] الإشراف على سير العمل في وزارته وإصدار التعليمات اللازمة لذلك.
- [3] تنفيذ الموازنة العامة ضمن الاعتمادات المقررة لوزارته.
- [4] إعداد مشروعات القوانين الخاصة بوزارته وتقديمها لمجلس الوزراء.
- [5] يجوز للوزير تفويض بعض سلطاته إلى وكيل الوزارة، أو غيره من موظفي الإدارة العليا في وزارته، في حدود القانون.

#### مادة [72]

على كل وزير أن يقدم إلى مجلس الوزراء تقارير تفصيلية عن نشاطات وزارته وسياساتها وخططها ومنجزاتها مقارنة بالأهداف المحددة للوزارة في إطار الخطة العامة، وكذلك عن مقترحاتها وتوصياتها بشأن سياستها في المستقبل.

وتقدم هذه التقارير بشكل دوري منتظم كل ثلاثة أشهر بحيث يكون مجلس الوزراء على اطلاع واف بسياسات كل وزارة ونشاطاتها.

جلسات مجلس الوزراء

#### مادة [73]

[1] بدعوة من رئيس الوزراء تعقد جلسات مجلس الوزراء بصورة دورية أسبوعياً، أو عند الضرورة، ولا يجوز لغير الوزراء حضور هذه الجلسات إلا بناء على دعوة مسبقة من رئيس الوزراء.

[2] تكون جلسات مجلس الوزراء موثقة.

مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء

#### مادة [74]

- [1] رئيس الوزراء مسئول أمام رئيس السلطة الوطنية عن أعماله وعن أعمال حكومته.
- [2] الوزراء مسئولون أمام رئيس الوزراء كل في حدود اختصاصه وعن أعمال وزارته.
- [3] رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسئولون مسئولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي.

#### مادة [75]

- [1] لرئيس السلطة الوطنية الحق في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقا لأحكام القانون.
- [2] لرئيس الوزراء الحق في إحالة أي من الوزراء إلى التحقيق استنادا إلى أي من الأسباب المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه وذلك وفقا لأحكام القانون.

#### مادة [76]

- [1] يوقف من يتهم من الوزراء عن مهام منصبه فور صدور قرار الاتهام، ولا يحول انتهاء خدمته دون الاستمرار في إجراءات التحقيق والمتابعة.
- [2] يتولى النائب العام أو من يمثله من أعضاء النيابة العامة إجراءات التحقيق والاتهام وتتم المحاكمة أمام المحكمة المختصة، وتتبع الأحكام والقواعد المقررة في قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية.
- [3] تسري الأحكام السابقة على نواب الوزراء ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم.

#### حجب الثقة عن الحكومة

#### مادة [77]

- [1] يجوز لعشرة أعضاء من المجلس التشريعي التقدم بطلب إلى رئيس المجلس لعقد جلسة خاصة لطرح الثقة بالحكومة أو بأحد الوزراء بعد استجوابه.
- [2] يتم تحديد موعد أول جلسة بعد مضي ثلاثة أيام على تقديم الطلب ولا يجوز أن يتجاوز موعدها أسبوعين من ذلك التاريخ.

#### مادة [78]



[1] يتم حجب الثقة عن رئيس الوزراء وحكومته بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي.

[2] يترتب على حجب الثقة عن رئيس الوزراء وحكومته انتهاء ولايتهم.

[3] عند انتهاء ولاية رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يمارسون أعمالهم مؤقتاً باعتبارهم حكومة تسيير أعمال ولا يجوز لهم أن يتخذوا من القرارات إلا ما هو لازم وضروري لتسيير الأعمال التنفيذية لحين تشكيل الحكومة الجديدة.

مادة [79]

[1] عند قيام المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة لأعضائه بحجب الثقة عن رئيس الوزراء، أو عنه وعن أعضاء حكومته مجتمعين يقدم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بديلاً خلال مهلة أقصاها أسبوعان تبدأ من تاريخ حجب الثقة، ويخضع رئيس الوزراء الجديد لأحكام هذا الباب.

[2] حال قيام المجلس التشريعي بحجب الثقة عن واحد أو أكثر من أعضاء الحكومة يقدم رئيس الوزراء بديلاً في الجلسة التالية على ألا يتجاوز موعدها أسبوعين من تاريخ حجب الثقة.

[3] أ. يعد تعديلاً وزارياً أية إضافة أو تغيير يطال حقيبة وزارية أو وزيراً أو أكثر من أعضاء مجلس الوزراء ما دام لم يبلغ ثلث عددهم.

ب. عند إجراء تعديل وزارى أو إضافة أحد الوزراء أو ملء الشاغر لأي سبب كان يتم تقديم الوزراء الجدد خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ التعديل أو الشغور للمجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها للتصويت على الثقة بهم وفقاً لأحكام هذه المادة.

[4] لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي من الوزراء ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على الثقة به من المجلس التشريعي.

الذمة المالية لأعضاء مجلس الوزراء

مادة [80]

[1] على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين

وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء.

[2] لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي وزير من الوزراء أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة وزارته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للوزير ومخصصاته.

مخصصات رئيس الوزراء والوزراء

مادة [81]

تحدد بقانون مخصصات رئيس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم.

مادة [82]

يشترط فيمن يعين رئيساً للوزراء أو وزيراً أن يكون فلسطينياً متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

مادة [83]

تعتبر الحكومة مستقيلة ويعاد تشكيلها وفقاً لأحكام هذا الباب في الحالات التالية:

[1] فور بدء ولاية المجلس التشريعي.

[2] بعد حجب الثقة عن رئيس الوزراء أو عن رئيس الوزراء وحكومته، أو عن ثلث عدد الوزراء على الأقل.

[3] أية إضافة أو تغيير أو شغور أو إقالة تشمل ثلث عدد أعضاء مجلس الوزراء على الأقل.

[4] وفاة رئيس الوزراء.

[5] استقالة رئيس الوزراء أو استقالة ثلث عدد أعضاء الحكومة على الأقل.

[6] إقالة رئيس الوزراء من قبل رئيس السلطة الوطنية.

قوات الأمن والشرطة

## مادة [84]

[1] قوات الأمن والشرطة قوة نظاميه وهي القوة المسلحة في البلاد وتتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات.

[2] تنظم قوات الأمن والشرطة بقانون.

## الإدارة المحلية

## مادة [85]

تنظم البلاد بقانون في وحدات إدارة محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً على الوجه المبين في القانون.

ويحدد القانون اختصاصات وحدات الإدارة المحلية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية ودورها في إعداد خطط التنمية وتنفيذها، كما يحدد القانون أوجه الرقابة على تلك الوحدات ونشاطاتها المختلفة.

ويراعى عند التقسيم المعايير السكانية والجغرافية والاقتصادية والسياسية للحفاظ على الوحدة الترابية للوطن ومصالح التجمعات فيه.

## الإدارة العامة

## مادة [86]

يكون تعيين الموظفين العموميين، وسائر العاملين في الدولة وشروط استخدامهم وفقاً للقانون.

## مادة [87]

ينظم بقانون كل ما يتعلق بشؤون الخدمة المدنية، وعلى ديوان الموظفين بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة العمل على الارتقاء بالإدارة العامة وتطويرها، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بالإدارة العامة، والعاملين بها.

## المالية العامة

### مادة [88]

فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغاؤها، لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها، في غير الأحوال المبينة في القانون.

### مادة [89]

يبين القانون الأحكام الخاصة بتحصيل الأموال العامة وبإجراءات صرفها.

### مادة [90]

تحدد بداية السنة المالية ونهايتها وتنظم الموازنة العامة بقانون، وإذا لم يتيسر إقرار الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة، يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من أثنى عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية.

### مادة [91]

[1] يؤدي إلى الخزينة العامة جميع ما يقبض من الإيرادات بما فيها الضرائب والرسوم والقروض والمنح، وكل الأرباح والعوائد التي تعود على السلطة الوطنية الفلسطينية من إدارة أملاكها أو نشاطها، ولا يجوز تخصيص أي جزء من أموال الخزينة العامة أو الإنفاق منها لأي غرض، مهما كان نوعه، إلا وفق ما يقرره القانون.

[2] وفقاً لأحكام القانون يجوز للسلطة الوطنية الفلسطينية تكوين احتياطي مالي إستراتيجي لمواجهة المتغيرات وحالات الطوارئ.

### مادة [92]

تعقد القروض العامة بقانون، ولا يجوز الارتباط بأي مشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة العامة لفترة مقبلة إلا بموافقة المجلس التشريعي.

#### مادة [93]

[1] ينظم القانون الأحكام الخاصة بسلطة النقد والمصارف وسوق الأوراق المالية وشركات الصرافة والتأمين وسائر المؤسسات المالية والائتمانية.

[2] يعين محافظ سلطة النقد بقرار من رئيس السلطة الوطنية ويصادق على تعيينه من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني.

#### مادة [94]

يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الامتيازات أو الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة، كما يبين أحوال التصرف بالعقارات المملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص المعنوية العامة، أو القواعد والإجراءات المنظمة لها.

#### مادة [95]

يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على الخزينة العامة، والجهات التي تتولى تطبيقها، ولا يجوز صرف أية مبالغ استثنائية إلا في الحدود المعينة قانونياً.

#### مادة [96]

[1] ينشأ بقانون ديوان للرقابة المالية والإدارية على أجهزة السلطة كافة، بما في ذلك مراقبة تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق منها في حدود الموازنة.

[2] ويقدم الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي تقريراً سنوياً أو عند الطلب، عن أعماله وملاحظاته.

[3] يعين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبمصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني.

### الباب السادس

### السلطة القضائية

مادة [97]

السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني.

مادة [98]

القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.

مادة [99]

[1] تعيين القضاة ونقلهم وانتدابهم وترقيتهم ومساءلتهم يكون بالكيفية التي يقررها قانون السلطة القضائية.

[2] القضاة غير قابلين للعزل إلا في الأحوال التي يجيزها قانون السلطة القضائية.

مادة [100]

ينشأ مجلس أعلى للقضاء ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أي شأن من شؤون السلطة القضائية بما في ذلك النيابة العامة.

مادة [101]

[1] المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون.

[2] تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري.

مادة [102]

يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، والإجراءات التي تتبع أمامها.

مادة [103]

[1] تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في:

أ. دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها.

ب. تفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات.

ج. الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

[2] يبين القانون طريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والإجراءات الواجبة الاتباع، والآثار المترتبة على أحكامها.

مادة [104]

تتولى المحكمة العليا مؤقتا كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخله في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقا للقوانين النافذة.

مادة [105]

جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب، وفي جميع الأحوال يتم النطق بالحكم في جلسة علنية.

مادة [106]

الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتثال عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضا كاملا له.

النيابة العامة

مادة [107]

[1] يعين النائب العام بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسيب من المجلس الأعلى للقضاء وبمصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني.

[2] يتولى النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته.

مادة [108]

[1] ينظم القانون طريقة تشكيل النيابة العامة واختصاصاتها.

[2] شروط تعيين أعضاء النيابة العامة ونقلهم وعزلهم ومساءلتهم يحددها القانون.

مادة [109]

لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.



## الباب السابع

### أحكام حالة الطوارئ

#### مادة [110]

[1] عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب أو غزو أو عصيان مسلح أو حدوث كارثة طبيعية يجوز إعلان حالة الطوارئ بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

[2] يجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ثلثي أعضائه.

[3] يجب أن ينص مرسوم إعلان حالة الطوارئ بوضوح على الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية.

[4] يحق للمجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ وذلك لدى أول اجتماع عند المجلس عقب إعلان حالة الطوارئ أو في جلسة التمديد أيهما أسبق وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن.

#### مادة [111]

لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية إلا بالقدر الضروري لتحقيق الهدف المعلن في مرسوم إعلان حالة الطوارئ.

#### مادة [112]

يجب أن يخضع أي اعتقال ينتج عن إعلان حالة الطوارئ للمتطلبات الدنيا التالية:

[1] أي توقيف يتم بمقتضى مرسوم إعلان حالة الطوارئ يراجع من قبل النائب العام أو المحكمة المختصة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيف.

[2] يحق للموقوف أن يوكل محامياً يختاره.

#### مادة [113]

لا يجوز حل المجلس التشريعي الفلسطيني أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ أو تعليق أحكام هذا الباب.

مادة [114]

تلغى جميع الأحكام التي تنظم حالات الطوارئ المعمول بها في فلسطين قبل نفاذ هذا القانون الأساسي بما في ذلك أحكام أنظمة الدفاع المدني (الطوارئ) الانتدابية لعام 1945م.

### الباب الثامن

#### أحكام عامة وانتقالية

مادة [115]

يعمل بأحكام هذا القانون الأساسي مدة المرحلة الانتقالية ويمكن تمديد العمل به إلى حين دخول الدستور الجديد للدولة الفلسطينية حيز التنفيذ.

مادة [116]

تصدر القوانين باسم الشعب العربي الفلسطيني، وتنتشر فور إصدارها في الجريدة الرسمية، ويعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

مادة [117]

لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ويجوز عند الاقتضاء في غير المواد الجزائية النص على خلاف ذلك.

مادة [118]

فيما لا يتعارض وأحكام هذا القانون الأساسي المعدل تظل سارية القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في فلسطين قبل العمل بهذا القانون إلى أن تعدل أو تلغى وفقاً للقانون.

مادة [119]

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون الأساسي المعدل.

مادة [120]

لا تعدل أحكام هذا القانون الأساسي المعدل إلا بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

مادة [121]

يسري هذا القانون الأساسي المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة رام الله بتاريخ: 2003/3/18 ميلادية

الموافق: 15/ محرم/ 1424 هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية